كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

631

WWW.KASSIOUN.ORG

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 08 كانون الاول 2013 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

الهدف: «خطة ب»
برعاية جنيف!!
04

سوق سوداء حكومية
للمازوت
08

ناتج متدهور ..
عجز متضخم..
12

لا من شاف
ولا من دري
15

الافتتاحية

«مكافحة الإرهاب» وتموضعات ما قبل «جنيف»..

القاسم المشترك في التصريحات المعلنة من مختلف الأطراف الدولية والإقليمية والسورية المعنية بالأزمة السورية هو الحديث عن ضرورة البحث عن حل سياسي لها، وتعطفها غالبية تلك الأطراف اليوم بحديث آخر عن ضرورة «مكافحة الإرهاب» القائم أو المحتمل انطلاقه من الأرض السورية.

وإذا كان ثمن وصول تلك الأطراف ذاتها للنتيجة الأولى قرابة ثلاث سنوات من الاستنزاف البشري والاقتصادي والسياسي والمجتمعي السوري على نحو فادح وكارثي بكل المقاييس، فإن الإعلان عن ضرورة البحث عن حل سياسي للأزمة لا يعني بالضرورة طبعاً نزاهة وجدية كل الأطراف بالبحث عنه، ولا يعني استطراداً امتلاكها فهماً مشتركاً لا لذلك الحل ولا– في النتيجة الثانية– لمقولة «الإرهاب»، ولا لسبل إنجاز أية مكافحة جدية أو جذرية له.

وبالترابط الملموس اليوم فإن الموافقة على حضور جنيف2 وإنجاحه بمعنى البحث عن «تسويات وطنية» بعيدة عن منطق التحاصص باتت اليوم جهاز كشف كذب أو صدق نوايا مختلف الأطراف من وراء طرح شعار «مكافحة الإرهاب».

إن التحليل البسيط لبعض المواقف يظهر حجم المسافة التي لاتزال، ما قبل جنيف2، تفصل بين الشعب السوري بمعاناته وصراع مختلف الإرادات حتى «موعد انعقاد جلسته الافتتاحية» المزمعة في كانون الثاني المقبل، تلك الإرادات التي تجتزئ أو تهمل أحد مكونات ثالوث حل الأزمة، مقابل التركيز على أحدها فقط، أو تقلب ترتيب ذاك الثالوث، المتكامل بتسلسله، بالدرجة الأولى: وقف التدخل الخارجي بكل أشكاله، وقف العنف من أي طرف كان، وإطلاق العملية السياسية بكل مفرداتها.

ثمة تشكيلات إرهابية على الأرض السورية حالياً غير معنية أساساً لا بالذهاب لجنيف ولا بالحل السياسي، وهي ستواصل ممارساتها، مثل «النصرة» و«داعش» ذات الغالبية غير السورية، على الأقل على مستوى القيادات، وهي تشكيلات معادية لمصالح الشعب السوري وشعوب المنطقة والعالم على طول الخط، كونها تمثل الفاشية الجديدة أو سلطة رأسمال المال المالي الأكثر رجعية وإجراماً، وهي تلقى رعاية وحماية وتعليمات المتطرفين في المراكز الإمبريالية العالمية المأزومة.

وثمة مواقف «رسمية» من فصائل مسلحة سورية، ما يسمى بالجيش الحر تحديداً، ترفض الذهاب لجنيف، وتضع نفسها بالتالي، بوعي وإرادة أو دونهما، في خانة الراغبين باستمرار العنف والإرهاب في سورية، وهي تتمتع بغطاء سياسي من قوى باتت محكومة بالأفول، وهي مصنفة «معارضة خارجية» «ائتلاف الدوحة ومجلس اسطنبول» وتعلن أنها تريد الذهاب لجنيف، ولكنها مستمرة بعقلية «الشروط المسبقة» التي تجتزئ حل المسألة السورية بما تسميه بالهيئة الانتقالية، ومن يكون موجوداً فيها أم لا، أي أنها لا تدعم الحل السياسي في نهاية المطاف، لتؤيد استمرار التدخل والعنف والإرهاب كأدوات لتحقيق مآربها السياسية الخاصة بـ«استلام السلطة».

بموازاة ذلك تبرز مواقف من بعض المجموعات المنضوية في تلك الفصائل المسلحة التي تعلن استعدادها للذهاب لحل سياسي، ولكن مشكلتها تكمن في الضمانات، أي ثقتها المفقودة مع النظام، وهو ينبئ بتحول وفرز، يصمم متشددو النظام على تجاهله.

ففي المقابل يرفع النظام شعار مكافحة الإرهاب، ليركز عليه رابطاً إياه بوقف التدخل الخارجي فقط لا غير، وبـ«عدم تسليم السلطة»، مع تغييبه حتى لمبادرته سابقاً للحل السياسي، علماً بأن العملية السياسية ينبغي أن تتضمن حكومة وحدة وطنية بصلاحيات حقيقية وبرنامج عمل جدي– سياسي واقتصادي اجتماعي وديمقراطي– لحل الأزمة جذرياً بكل أبعادها، أي ضمان عدم إنتاجها لاحقاً، وهو الموقف المنسجم مع المصلحة الحقيقية للشعب السوري، والذي تعبر عنه بهذا المعنى مواقف بعض «معارضة الداخل».

القوى الدولية الصديقة لسورية، مثل روسيا، يظهر في مقارباتها ذاك التزاوج المطلوب بين الحل الجذري للأزمة ومكافحة الإرهاب وأدواته بما يمثله ذلك من خطورة عالمية، في حين تسعى بعض القوى الإقليمية مثل قطر والسعودية في تعارض مع موافقتها على الذهاب لجنيف إلى إنشاء تشكيلات مسلحة جديدة «الجبهة الإسلامية» ذات البنية «الإخوانية» والأساليب «الداعشية» والبرنامج الليبرالي سياسياً واقتصادياً لتكون «ضمانة قوة» على طاولة جنيف تكتيكياً، وخنجراً لإبقاء الجرح السوري مفتوحاً، بالمعنى الاستراتيجي، أي بما ينسف الحل السياسي في سورية من جهة، وبما يجعلها في الوقت نفسه قوى داعمة بامتياز للإرهاب العالمي على نحو سافر.

إن هذه التجاذبات تشير من جديد إلى أهمية قيام استقطاب شعبي حاسم على أساس معايير وطنية شاملة بعيدة عن الاصطفافات الراهنة وعلى مستوى مختلف القوى السياسية السورية، بما يشكل ورقة الضغط الأقوى على طاولة جنيف.

سورية 2013

من الانترنت

سفارة جمهورية جنوب أفريقيا بدمشق
سعادة السفير شون بينفيلت المحترم

يتقدم حزب الإرادة الشعبية عبركم من جمهورية جنوب أفريقيا، حكومة وشعباً، بأحر التعازي برحيل أيقونة النضال العالمي في سبيل الحرية نيلسون مانديلا.

ولا توجد كلمات كافية لتكريم صاحب «العقل الراشد والقلب الطيب واللسان والقلم البليغ» الذي ستبقى ذكراه وتراثه حياً على امتداد التاريخ الحديث لأن النضالات التي خاضها طيلة عقود في سجون الفصل العنصري وما تلاها ضد الاستعمار والفاشية «بدت مستحيلة إلى أن تحققت».

وعلى الرغم من ذلك فقد قال «ماديبا» بوضوح: «أن تكون حراً لا يعني فقط أن تتخلص من قيودك بل أن تحيا بطريقة تحترم فيها حرية الآخرين وتسعى لتحسينها».

إن المناضلين في سبيل الحرية والعدالة الاجتماعية في العالم أجمع بما فيه بلداننا العربية سيتذكرون دوماً الدعم الذي قدمه مانديلا لقضاياهم العادلة ولاسيما في مواجهة الامبريالية والصهيونية والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

2013/12/6

باسم قيادة حزب الإرادة الشعبية

د. قدري جميل

«وجع ورق»

أنا من مواليد ما بين النكبة والنكسة..!

المهم.. بتذكر لما كنا صغار كانت واحدة من لعب الصبيان وأحياناً بعض البنات القويات أنهم يلعبوا حرب..! يتجمعوا بالحارة وينقسموا مجموعتين مجموعة جنود أو «قبضايات» سوريين والتانية «إسرائيليين» أو «جندرمة» تركي أو فرنساوي.. ويصيروا يحملوا عصي على أنها بوارید أو ببساطة يعملوا إيحاءات بأيديهم وأصواتهم على أنها رشاشات أو فرودة.. ويركضوا ويقلبوا ع الزفت ويعملوا «مناورات»، ويتخانقوا بأصواتهم إنو هادا مات ليش رجع تحرك؟ والتاني يزعبر.. والتالت يقول «بطلت ألعب».. وهيك.. وبعدين بينتقلوا للعبة تانية لوقت ما يجي حدا كبير يفرطلنا اللعبة يا أما بسبب الضجة يللي عم نساويها.. يا أما لأنو في حدا بدوا ابنو يجبلو غرض من عند السمان.. المهم بالآخير ننضب ببيوتنا.. لننظر جولة تانية من اللعب تاني يوم..

كبرت واتجوزت وإجاني ولاد.. وبقيت لعبة الحرب نفسها.. بس مع ولادي كنت اسمعهم العصريات مرة تكون المجموعة التانية «إسرائيلية» ومرة تكون أمريكية.. وقتها بالتسعينيات كانت بلشت قفا بعضها البعض قصص الأمريكان بيوغسلافيا والصومال والكويت والعراق.. وبقيت قصة فلسطين و«الإسرائيليين» شغالة.. وبلعبة الشارع يللي قدامنا كان الصريخ نفسو.. بس هلأ صرت يا أما أنا يا أما ابني الكبير يللي نفرطلهم اللعبة لولاد الحارة لحتى ننادي أخواتو الصغار..

آخ.. كل هاد كان لعب..! بس تعال استلم هلأ.. بيللي شو بدنا نسميها.. نكسة ولا نكبة ولا أزمة بسورية؟.. تعال سماع القصص تبع نفس اللعبة من حفيدتي الكبيرة المتطوعة بمراكز إيواء: ..الأولاد نفسهم.. بس قواعد لعبة الحرب تغيرت.. هلأ بدل الشارع صارت باحة مدرسة مثلاً.. وهدول ما عاد عندهم بيوت ينضبوا فيها.. وما عادوا جندي سوري وجندي «إسرائيلي» أو أمريكاني.. هلأ صار جندي «نظامي» والتاني «حر».. وزادوا ع «الترسانة» تبعهم سكاكين وهاون أو آر بي جي.. وما عادت تنحل بيناتهم بالصريخ والعياط... لاء إذا زوغل واحدهم وكان لازم يموت وما مات.. يعني تحرك بعد ما قوصوا أو «دبحوا» صاحبو ع أساس.. بيجي التاني بيمسك بخناقو.. وبيضربوا عنجد من قلب ورب..!

وأنا اليوم.. بين واقعنا والذاكرة.. في شي عم يضرب براسي!!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

النقابات والانتخابات؟

بدأت النقابات مؤخراً بترميم الشواغر في المكاتب النقابية واللجان النقابية استناداً لكتاب المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال القاضي بأجراء الترميم اللازم في الهياكل النقابية التي تتطلب ذلك، وهذا الإجراء المعمول به ليس له سند بقانون التنظيم النقابي«84» كما أشرنا إلى ذلك في وقت سابق لإجراءات البدء بعملية الترميم، وتأكيدنا على الموقف ليس اعتراضاً على الأشخاص بل اعتراض على المبدأ المعمول به، الذي يتناقض مع الاتفاقيات الدولية، والدستور السوري الجديد الذي صوتت عليه النقابات كدستور يجسد مصلحة الشعب السوري من خلال تأكيده على الحريات العامة، والخاصة المتعلقة بالطبقة العاملة السورية، حيث أجاز لها حق الإضراب والتظاهر السلميين كشكل من أشكال الدفاع عن الحقوق والمصالح الخاصة بالعمال، مع العلم أن الحركة النقابية مازالت تمانع في تبني حق أساسي من حقوق الطبقة العاملة، والذي بغيابه تمكنت قوى السوق وأصحاب السياسات الليبرالية من تمرير برنامجهم التدميري للاقتصاد الوطني ولحقوق الطبقة العاملة، ونتائج تلك السياسات يعيشها شعبنا بمن فيهم العمال، جوع، وحرمان وبطالة، وتشرد نحتاج للخلاص منها لعقود من الزمن، إذا ما توفرت الإمكانيات المادية، والأدوات مع وجود القوى السياسية الوطنية المخلصة لقضية شعبها، ووطنها للخروج السريع من هذه الدوامة، والخراب الذي طال البشر والحجر.

إن الأزمة السورية بكل تطوراتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية قد كشفت ما كان مستوراً خلال العقود الفائتة، وجعلت القناعة تترسخ عند قطاعات واسعة من الشعب السوري بضرورة التغيير العميق للقضايا الأساسية التي كان، ومازال لها دور فيما وصلنا إليه وفي مقدمة تلك القضايا توزيع الثروة، التي لها صلة مباشرة بالعلاقة بين الربح والأجور التي هي مختلة لمصلحة الأرباح بشكل لا يمكن القبول به لأن استمرار القبول يعني استمرار إنتاج الأزمة بطرق وأشكال أخرى، ومن هنا يأتي اعتراضنا على سيادة مبدأ التعيين أو الترميم كما يحلو لقيادة الحركة النقابية التعبير عنه كطريقة مرادفة، أو موازية لمبدأ الانتخاب الحر والديمقراطي الذي هو الأساس المنتج لكوادر عمالية ونقابية تستطيع قيادة النضال العمالي من خلال وعيها الكامل للتناقض القائم بين الرأسمال والعمل، وضرورة حله حلاً يحافظ على الحقوق والمصالح الحقيقية للطبقة العاملة السورية بعيداً عن التسويات والمواقف الوسط التي سادت، والتي أدت إلى سيادة القوى الليبرالية الاقتصادية، وتحكمها الكامل بالمقدرات الاقتصادية، مما حرم البلاد من التطور الحقيقي الذي كان يمكن تحقيقه لوجود الموارد والتنوع الطبيعي في مختلف المجالات.

تجميد القروض ضرورة ملحّة!

أكد حسام ابراهيم رئيس اتحاد عمال دمشق على أن العمل النقابي يتطلب اليوم مزيداً من الجهود الاستثنائية التي تعزز التصاق النقابات بعمالها، لأنهم المشروعية الأولى والأساس للوجود النقابي، ومنهم تستلهم الحركة النقابية الحلول لمختلف المشكلات التي تواجههم .

■ علي نمر

حديث إبراهيم جاء خلال حضوره صباح الاثنين الماضي اجتماعاً موسعا للجان النقابية في المصرف التجاري السوري بمبنى اتحاد عمال دمشق دعت إليه نقابة عمال المصارف والتجارة والتأمين في سبيل تذليل مختلف العقبات والصعوبات التي تواجه عمال المصارف ومنها موضوع عقد التأمين الصحي المزمع توقيعه بالقريب العاجل، والذي لم يبت فيه إلى حين دراسته من المكاتب النقابية بالتعاون والتشاور مع اللجان والعمال، حيث اتفق العمال المجتمعون مع رئيس مكتب النقابة حسام منصور وأعضاء المكتب بعد مناقشة بنود العقد على تشكيل لجنة من بعض أعضاء اللجان النقابية لمتابعة الدراسة، والقيام بتقديم مذكرة إلى كل من مكتب النقابة، وإدارة المصرف التجاري السوري والمؤسسة العامة للتأمين مع الأخذ بعين الاعتبار رأي عمال المصرف في هذا الموضوع.

وفي السياق ذاته كشف منصور في تصريح لـ«قاسيون» عقب انتهاء الاجتماع أن المكتب بصدد رفع مذكرة لاتحاد عمال دمشق من أجل تجميد القروض المستحقة على الطبقة العاملة السورية وخاصة السكنية منها، والتي من الصعوبة إيفاؤها في الوضع الحالي بعد أن ابتلعت الأزمة الأخضر واليابس لدى العديد منهم وأصبحوا بلا مأوى.

وقال منصور: لقد استبشَّر المواطنون ومنهم العمال وذوو الدخل المحدود خيراً حين تسرَّبت معلومات حول تسلم رئاسة مجلس الوزراء سيناريوهات عدَّة لمرسوم جديد يتم التحضير له لتختار الأنسب بينها، حيث جميعها تصب في خانة الإعفاء من الغرامات والفوائد وإعطاء فترة إضافية للمقترضين لإعادة الجدولة للمستحق وغير المدفوع لكن يبدو أن البشرى لم تكتمل.

وأضاف في تصريحه: إن الخسائر التي تعرضت لها الأبنية السكنية في المناطق الساخنة لم تتوقف عند حدود انهيارها أو «سرقتها»، بل إن الخسائر كانت أكبر بالنسبة لمن خسروا بيوتهم دون أن يكملوا تسديد بقية الأقساط الشهرية المترتبة عليهم للمصارف العامة ضمن قروض سكنية تتراوح قيمتها بين المليون والمليون ونصف بفوائد ميسرة من أجل الحصول على مسكن.

وكشف رئيس النقابة أن إحصائيات مكتب النقابة تشير أن50% من عمالها حصلوا على هذا القرض فكيف بعدد الذين حصلوا عليه من خارج النقابة، وهو غير معروف لدينا وما أكثرهم، مؤكداً أن تموضع السكن العمالي في ضواحي دمشق الساخنة عرض أجزاء منه للدمار، وبالتالي عبئاً على كل الذين حصلوا على هذا القرض السكني إضافة للأعباء الاعتيادية التي يعانون منها بالتوازي مع كل المواطنين السوريين من ذوي الدخل المحدود نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة جراء الأزمة، والارتفاع الجنوني لمعظم السلع الاستهلاكية، حيث يبلغ القسط الشهري الذي يدفعه العامل للبنك حوالي 10 آلاف ليرة فما فوق.

وأوضح منصور أن مكتب النقابة طالب مديري المصارف العامة أكثر من مرة بجدولة قروض هؤلاء المتعثرين عن تسديد أقساط المصارف أسوة بجدولة قروض الصناعيين وكبار رؤوس الأموال، والمنشآت السياحية، لكن يبدو أن الاكتشاف الوحيد الذي اكتشفناه أن لا صلاحية لهم في هذا المجال، وأن الأمر يحتاج للبت فيه من جهات أعلى حتى يؤخذ به.

وختم رئيس النقابة تصريحه بالقول: من هنا نطالب للمرة الألف عبر المذكرة التي سنرفعها لاتحاد عمال دمشق بالتدخل والمطالبة، والتأكيد على مطلبنا الجديد – القديم بالعمل بما ذكر آنفاً ليس من أجل الجدولة كما طالبنا سابقاً وإنما بتجميد القروض لحين الانتهاء من الأزمة لأن في ذلك كل الأمان والضمان لأن يبقى العمال كما عهدناهم في خدمة الوطن دائماً، مشيراً أن تعثر القروض لا يعود لعدم كفاية الضمانات التي تضعها المصارف بقدر ما يتعلق بالظروف التي تمر بها البلاد.

150 عاملاً ينتظرون تثبيتهم

■ محرر الشؤون النقابية

طالبت رئيسة نقابة عمال التبغ ميادة الحافظ من خلال «قاسيون» بتحويل أو تثبيت العمال الموسميين الذين يعملون في صالة المعسل في التجمع الصناعي بحوش بلاس، مشيرة إلى أن هذا المطلب كان مطلباً ملحاً حين تم طرحه وتأكيده من العمال في المؤتمرات النقابية السنوية لمكتب النقابة، مشددة بهذا الخصوص على حرص مكتب النقابة على تلبية مختلف هذه المطالب المحقة بما فيه مصلحة العامل والعمل معاً.

ولفتت الحافظ إلى أن أحقية العمال بتحقيق هذا المطلب المشروع يأتي بعد أن تم صدور قرار إداري من المدير العام للمؤسسة العامة للتبغ بناءً على أحكام القانون الأساسي للعاملين، وعلى النظام الداخلي للمؤسسة، وعلى قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /16469/ تاريخ 2011/11/12، والذي يعتبر فيه العمال المتقدمين للاختبار العملي الذي أجرته المؤسسة بانتقاء عمال «مجدين»، عملاً بعقود سنوية مؤقتة من الفئة الخامسة، منوهة إلى أن عدد العمال يبلغ /150/ عاملاً وعاملة والمؤسسة بحاجة ماسة لجهودهم. والسؤال: إن كانت الجهات الثلاث بأنظمتها الداخلية قد أقرت بضرورة تثبيت هؤلاء العمال، فمن الجهة العائقة لتثبيتهم؟ ولماذا المطالبة المستمرة في هذا المطلب المحقق عملياً من تلقاء ذاته؟!.

سورية بالمرتبة العاشرة عالمياً للأكثر فساداً

أزمة جدية في بنيوية وهيكلية آلية الإدارة تعيشها سورية، وبشكل أكثر تخبطاً مما كانت عليه قبل الأزمة، الأشد باطنية ودهاءً من أبطال الفساد السابقين، وفي كلتا الحالتين يبدو أنها لم تكن إلا كارثة على رؤوس الفقراء من أبناء الوطن.

■ ريم علي

إن انتشار الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها لا ينحصر تأثيره في نهب أموال وموارد الدولة وعدم التوزيع العادل للثروة بل إن الأخطر من ذلك هو فساد أصحاب القرارات وواضعي السياسات، وتحولهم إلى شريحة بيروقراطية لها مصالحها المشتركة التي غالباً ما تتناقض مع مصالح غالبية الشعب، وتتجلى الانعكاسات الخطيرة لذلك في العديد من القضايا الجوهرية والمصيرية.

إن من المعيب أن تحتل سورية المرتبة العاشرة كأسوأ دولة على قائمة الدول الأكثر فسادا، وذلك قبل العراق وليبيا والسودان والصومال من الدول العربية، وحلت في المرتبة 168 على قائمة الدول الأكثر شفافية، ونحن «عالطالعة والنازلة» نهلل بطرق مكافحتنا للفساد وصرف بعض رموزه، وهم في الحقيقة ليسوا سوى بعض العمال «الدراويش» الذين لا ناقة لهم ولا جمل في كل العملية!!.

كما جاء في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2013: إن سورية تراجعت تسع درجات على سلم الفساد في العالم لتصبح في الدرجة 17، ضمن مؤشر تتوزع فيه الدول بين درجات الأكثر فساداً.

واحتلت الدنمارك المرتبة الأولى في قائمة الدول الأكثر شفافية، تليها نيوزلندا في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فكانت لفنلندا تليها السويد.

كما احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا في قائمة الدول الأكثر شفافية وبالمرتبة 26 عالميا، تليها قطر بالمرتبة 28 عالمياً، ثم البحرين بالمرتبة 57 عالمياً.

ويعتمد مؤشر قياس الفساد على إساءة استخدام السلطة، التعاملات السرية والرشوة، ويتدرج المقياس من 0 «فاسد جدا» إلى 100 «نظيف جدا»، ولا وجود لبلد لديه درجة الكمال، كما أن ثلثي دول العالم تسجل أقل من 50 في مؤشر الفساد والسؤال: على أي مقياس تعتمد الحكومة على مكافحتها للفساد؟!.

وكان مسح عالمي، صدر العام الماضي، ذكر أن سورية، احتلت المركز 144، بـ 26 درجة، في أحدث مسح لمستويات الفساد في العالم لعام 2012، كما احتلت الدنمارك وفنلندا والسويد مكانة أقل الدول فساداً في العالم، بينما قبعت أفغانستان وكوريا الشمالية والصومال في أدنى القائمة باعتبارها أكثر دول العالم فساداً.

يشار إلى أن سورية تراجعت عام 2012، 15 درجة في ترتيبها ضمن قائمة «منظمة الشفافية العالمية»، التي ترتب الدول بدءا من الدول الأكثر شفافية إلى الأكثر فسادا، حيث كانت سورية حلت في المرتبة 129 عالميا و13 عربيا، في التصنيف الذي أصدرته المنظمة عام 2011 حول «تصورات الفساد» في العالم، والذي يضم 174 دولة، أي أنها وفقا لإحصائيات المنظمة في آخر 30 دولة في الفساد.

من الأرشيف العمالي

بأيدينا نصنع برنامجنا

■ أبو فهد

إن الطبقة العاملة السورية سواء كانت في قطاع الدولة أو في القطاع الخاص، تتعرض الآن لمخاطر حقيقية تتعلق بحقوقها ومكتسباتها وبالتشريع الناظم لهذه الحقوق والمكتسبات والتي ناضلت طويلاً من أجلها، ونحن نلاحظ أنه كلما تقدمت قوى السوق خطوة إلى الأمام في تحقيق برنامجها خسرت الطبقة العاملة جزءاً من مكاسبها، وجرى انتهاك لحقوقها، وعليه فإن استمرار الخلل في هذه المعادلة سيترتب عليه الكثير من المآسي والظلم والنهب لحقوق الطبقة العاملة السورية..

إن عمال القطاع الخاص يزدادون عدداً سواء المنظمين منهم أو خارج التنظيم.

هذا يقتضي من جميع القوى الوطنية والحريصين على مصالح الطبقة العاملة وفي مقدمتها الحركة النقابية، التي من المفترض أن يكون لها دور أساسي في تنظيم عمال القطاع الخاص والدفاع عن مصالحهم بشتى الوسائل والطرق وعلى رأسها استخدام حق الإضراب.

إن هذا سيؤسس لحالة متقدمة من إعادة الثقة بين الطبقة العاملة وحركتها النقابية، خاصة إذا استطاعت النقابات أن تفرض انتخابات حقيقية في هذه التجمعات، يختار العمال ممثليهم وليس رب العمل الذي يعين اللجنة النقابية التي تحقق مصالحه بالضغط على العمال وممارسة كل أشكال العسف بحقهم.

إن ذلك سيجعل العمال ينظرون إلى النقابات باعتبارها الحامي لمصالحهم وحقوقهم في مواجهة الغول الذي يلتهم الأخضر واليابس بشتى الوسائل، وبيديه كل الإمكانيات والنفوذ الذي يساعده على عميلة النهب تلك.

والسؤال الذي يطرح نفسه: طالما أن قوى السوق تصنع برامجها على الأرض، فلماذا لا نصنع نحن بأدواتنا الخاصة برنامجنا من أجل تعديل الخلل بالمعادلة تلك؟

وهل يعقل أن تكون أجور العمال البالغة «17»مليار ليرة والقطاع الخاص يربح 500مليار ليرة.

يجب النضال من أجل تصحيح هذه المعادلة المختلة..

■ قاسيون العدد 224 حزيران 2004

انتظروا 20 ألف فرصة عمل بعد الأزمة

لقد أدت نضالات الطبقة العاملة، بالإضافة إلى عوامل أخرى، في الدول المتقدمة إلى إيجاد نوع من التسوية في حل مشكلة البطالة، بحيث يتقاضى العاطل عن العمل الحد الأدنى من الأجر الذي يكفل تأمين استمرار حياته، أما في الدول المتخلفة والتابعة، ومنهم الوطن العربي الذي تشكل فيه البطالة أعلى معدل في العالم حيث تبلغ أكثر من 30% من عدد السكان، فما زالت هذه المشكلة بلا حل، بل إن المؤشرات تدل على أن أعداد العاطلين عن العمل هي في ازدياد، ومازالت الطبقات الفقيرة تدفع وحدها ثمن هذه الظاهرة أو عليها الانتظار لحين الانتهاء من جميع الأزمات «الحكومية» لكي تحصل على فرصة عمل تصان بها كرامتها.

■ ياسر حاجص حسين

فقد توقع مدير الشؤون الإدارية والعاملين في وزارة الصناعة علي يوسف أن تحتاج الشركات التابعة لوزارة الصناعة أكثر من 20 ألف فرصة عمل فور انتهاء الأزمة وفي السنة الأولى من الإقلاع بعمل الشركات.

وأضاف: أن هذا العدد سيشمل تعويض التسرب من انتهاء الخدمة والاستقالة وغيرها حيث سيرتكزون في قطاعات الصناعات النسيجية والكيميائية والأقطان نظراً لأن شركاتها كانت عرضة للاستهداف أكثر من غيرها وانتشارها على نطاق جغرافي واسع.

وكانت وزارة الصناعة قد كشفت سابقاً في مذكرة لها أن عدد العمال الفعلي حالياً بلغ /62724/ عاملاً يتوزعون بين الشركات والمؤسسات والجهات التابعة لها، وإن الوزارة خسرت منذ بداية الأزمة وحتى الآن نحو /2231/ عاملاً من كوادرها منهم 164 شهيداً و53 مخطوفاً و272، حيث يشكل هذا العدد «حسب الوزارة» نحو 55ر3% من إجمالي عدد عمالها.

وبينت المذكرة أن عدد عمال المؤسسة العامة للصناعات النسيجية وصل إلى /21792/ عاملاً بينما بلغ عددهم في مؤسسة الصناعات الكيميائية /7304/ عاملاً وفي الأسمنت /6781/ عاملاً والأقطان /3544/ عاملاً والتبغ /10700/ عاملاً والسكر /2860/ عاملاً والغذائية /2454/ عاملاً والجهات الإدارية التابعة /1824/ عاملاً.

يذكر أن إحصائيات الوزارة تشير أن نحو /5525/ عاملاً سيبلغ سن التقاعد من كوادر وعمال الوزارة والمؤسسات والجهات التابعة لها خلال الخمس سنوات القادمة، مما يعني توفير فرص عمل تساوي هذا العدد.

والسؤال الهام هو: هل على العاطلين عن العمل انتظار الانتهاء من الأزمة من أجل الحصول على تلك الفرصة التي أصبحت نادرة؟ وهل بهذه الطريقة سنكافح ونخفف لابل نقضي على ظاهرة البطالة؟!.

الهدف: «خطة ب»
برعاية جنيف!!

تبدو صلاحيات «الحكومة الانتقالية» التي من المفترض الاتفاق على تركيبتها وتوزيع مقاعدها في «جنيف-2»، الشغل الشاغل لأطرافٍ دولية وإقليمية وداخلية متعددة. وإذا كان البحث والحوار والتفاوض في هذا الشأن بنداً أساسياً في جنيف-2، فهو إضافةً إلى أنه ليس الوحيد فهو أيضاً ليس الأكثر أهميةً!

■ مهند دليقان

يلاحظ المتابع لسير تحضيرات جنيف، تركيز معظم أطراف الأزمة على قضية الصلاحيات، بين مطالب بتسليمها وبين رافض لذلك، باعتبار التسليم المطلق ورفض التسليم المطلق سقفين أعلى وأدنى لبدء التفاوض الذي سيسير موضوعياً إلى حلول توافقية وسطية، والواقع أن كل من يفهم التوازنات الحقيقية الدولية والإقليمية والداخلية يستطيع التنبؤ مسبقاً بالخطوط العامة التي ستسير وفقها مسألة «توزيع الصلاحيات». والأطراف جميعها وإن كانت متفاوتة في درجة استيعابها للموازين الجديدة إلا أنها لا تعدم النظر السليم لواقع يثبت نفسه مراراً وتكراراً ودون توقف، الأمر الذي يدعونا إلى التفكير بالغايات البعيدة لأولئك الذين يركزون على مسألة الصلاحيات دون غيرها.. بالإضافة إلى مسألة الحكومة الانتقالية وتركيبتها وصلاحياتها، تتركز مهمة جنيف على حل قضيتين أساسيتين هما إيقاف التدخل الخارجي بكل أشكاله وإيقاف العنف، والتركيز على «الحكومة» دون هاتين القضيتين يحمل دلالات كبيرة ينبغي الوقوف عندها.. بالعودة إلى قراءة سابقة لأحد احتمالات الحدث السوري التي قدمتها «قاسيون» منذ أكثر من سنة ونصف – تحت عنوان احتمال ثورة مضادة تحت سقف الحوار– يمكن تلمس الاحتمال نفسه مكرراً تحت سقف جنيف هذه المرة..

متشددو الطرفين لا يريدون من جنيف إلا شيئاً واحداً «تقاسم السلطة ضمن النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي نفسه»

إن الطرفين المتشددين في «النظام ومعارضته» لا يختلفان في برامجهما الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية التي تكرس توزيع الثروة الجائر القائم والمستمر لمصلحة قلة قليلة من السوريين، الخلاف فقط هو: من هي القلة التي ستحوز النهب؟. ولما كانت الموازين الواقعية لا تسمح لأي منهما وحده بابتلاع كعكة النهب، ونتيجة لتوافقهم على استمرار النهب، ينشأ موضوعياً احتمال جدي لتحاصص بين ناهبي الطرفين وضد مصلحة الأغلبية المنهوبة من السوريين. ولضمان تحاصص كهذا لا بد من إعادة اقتسام السلطة مع إبقاء النظام على حاله.. ولا يمر مشروع من هذا النوع دون إخضاع أغلبية السوريين، والذين يقفون في الجوهر موقفاً معارضاً للطرفين، وإخضاع هؤلاء وتغييب أصواتهم يستند أساساً إلى الالتفاف على أية إمكانية جدية لعمل سياسي حقيقي في سورية، لأن أول عملية سياسية حقيقية ستلقي بمتشددي الطرفين خارج الحياة السياسية السورية. يضاف إلى ذلك، معرفة المتشددين العميقة بما تحمله صدور السوريين من عداء لهم وانعدام كلي للثقة بالشعارات الكاذبة غير القابلة للتحقيق. وبكلمة مجملة فإن متشددي الطرفين لا يريدون من جنيف إلا شيئاً واحداً «تقاسم السلطة ضمن النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي نفسه» والإبقاء على التدخل الخارجي وعلى العنف باعتبارهما لتحقيق غايتين أساسيتين، الأولى قمع صوت المنهوبين المعارضين للطرفين ما يحافظ على النظام القائم، والثانية هي استخدام التدخل الخارجي والعنف أداةً لتقاسم النهب والفساد فيما بينهم..

وفي المحصلة، فإن ما يخطط له الطرفان المتشددان يصب في الخانة الأمريكية وضد الروسية في نهاية المطاف، الأمر الذي يخفض حظوظهما في قولبة جنيف وفقاً لأهوائهم. وإن كان تحديد الخط العام لجنيف لا يتعلق برغبات هؤلاء وإنما بحقيقة التوازنات القائمة دولياً وإقليمياً وداخلياً، فإنّ معرفة طريقة تفكير المتشددين تسهل فهم العديد من تفاصيل السياسة الجارية ومواقف المتشددين التصعيدية التي لا أساس واقعياً لها سوى أنها رغباتهم التي سيضغطون نحو تحقيقها بكل قطرة دم سوري يستطيعون إراقتها..

مؤتمر جنيف.. وتكامل المهام!

بغض النظر عن المواقف المختلفة من مؤتمر جنيف، فإن العناوين الأساسية له بات متوافقاً عليها وهي وقف التدخل الخارجي، إيقاف العنف، وإطلاق العملية السياسية وإن كان كل طرف يفسر هذه المهام من موقعه، وعلاقاته الإقليمية والدولية، وحسب مصالحه، أي أن الخلافات التي تظهر حوله، تدور حول التفاصيل التي يكمن فيها الشيطان كما يقال، وحول المآلات التي يجب أن يفضي إليها المؤتمر، بعد أن حدث شبه إجماع على ضرورة انعقاده..

■ واصل الأحمد

بعيداً عن الغايات الضمنية لهذا الطرف أو ذاك، ينبغي الانطلاق من حقيقة أساسية بات يعرفها كل من يمتلك بصيرة، وهي أن المهام الثلاث هي كل متكامل، وأن التركيز على إحداها وتجاهل الأخرى إنما هو عملياً نسف للمهمات الثلاث.... لماذا؟

لايمكن الحديث عن إطلاق العملية السياسية في سورية، دون توفير المناخ المناسب، ولايمكن توفير المناخ المناسب، دون الحد – على الأقل – من العنف، وهذا الأخير لايمكن تحقيقه دون ايقاف التدخل الخارجي، كما أنه لا معنى للحديث عن إيقاف التدخل الخارجي وحده، فهو شرط ضروري وأساسي ولكنه غير كاف، لأنه يحمل في طياته مخاطر العودة إلى المربع الأول في ظل توازن القوى واستمرار أوهام الحسم والإسقاط..

إن الإنطلاق من أن المهام الثلاث هي مهمة واحدة بالأساس، ولها وظيفة محددة في نهاية المطاف، وهي الحل السياسي للأزمة السورية، يشرّع الباب على إيجاد نقاط التقاء، وتقاطع في المواقف بين الفرقاء، فرضه ويفرضه الواقع الموضوعي،.

لا شك أنه كان من الأفضل أن تكون العملية سورية – سورية دون تدخل من أحد، وتكون على أرض سورية، ولكن تطورات الأزمة ورؤية القوى المتصارعة لإمكاناتها، والفرص الافتراضية المتوفرة لها لحسم الموقف لمصلحتها قادت الأزمة إلى التدويل، لدرجة أنه لايمكن أن ينطلق الحل السياسي دون رعاية دولية، الأمر الذي يبدو أنه انتقاص من السيادة الوطنية من الناحية الشكلية، ولكن التوازن الدولي الراهن عدا عن أنه منع تكرار السيناريو الليبي والعراقي، إذا أحسن السوريون الاستفادة منه، والتقاط اللحظة التاريخية لمصلحة وحدة بلادهم وتقدم شعبهم يمكن أن تكون عامل لجم للتدخل الخارجي من كل مصادره.

الفاشية.. والفاشية الجديدة!

حققت الحركات التكفيرية مؤخراً حضوراً لافتاً في التأثير على مجريات الأزمة السورية، وباتت ظاهرة تستحق الدراسة المعمّقة بعيداً عن ردود الأفعال السطحية، التي تتجلى من خلال مناقشة المشكلة من بوابة العلمانية العتيدة، أو تقزيم المشكلة على أنها مجرد فضيحة «جهاد نكاح» أو ما شابه من المواجهات الشكلية التي تساهم في التعمية على ما هية الحركات التكفيرية، وهويتها والدور المنوط بها، في الصراع الدائر في عالم اليوم.

■ رمزي السالم

كان العنف وما زال السمة الملازمة لقوى الاستغلال، ، فكان حاضراً على الدوام كحارس لمصالح «صاحب الجلالة» الرأسمال، منذ أن انقسم المجتمع البشري طبقياً بغضّ النظر عن مستواه وشكله، وأدواته، ومكانه، .. ومع سيادة النمط الربوي – الرأسمال المالي – في النظام الرأسمالي أنتج هذا النظام الفاشية – والنازية كأيديولوجيا أكثر رجعية تعبر عن مصالح الطغمة المالية العالمية التي لم يبق لها سوى خيار شمشون، خيار حرب عاتية ومجنونة في محاولة لحماية مصالحها الضيقة، باعتبار«الحرب هي الرئة الحديدية التي تتنفس منها» لتدمر بذلك القوى المنتجة، وتشوّه العالم الروحي للمجتمع البشري، وتعمم الخراب في بقاع واسعة من العالم، وتصطدم من جراء ذلك ليس مع شعوبها وشعوب العالم العالم فحسب بل مع القوى العاقلة ضمن منظومة الرأسمال نفسها، ومن الجدير بالذكر أن الفاشية جاءت على خلفية أزمة اقتصادية شاملة في هذه المنظومة، وعليه فإن هذه الهمجية الرأسمالية الصارخة التي تجلت من خلال الفاشية هي انعكاس لطبيعة بنيتها الداخلية التي تنتج الأزمات باستمرار.

أزمة جديدة..وفاشية من نمط جديد!

ازدادت في العقود الأخيرة هيمنة الرأسمال المالي، حتى أصبح القطاع الأكثر ريعية في بنية الاقتصاد الرأسمالي الذي امتد جبروته افقياً وعمودياً إلى كل جهات الأرض، ليمارس أبشع أشكال الاستغلال بحق البشر والطبيعة، حتى وصلت أرباحه إلى حدود خيالية . ومع تفجر أزمته الراهنة، أصبح كعادته مستعداً «لارتكاب المزيد من الحماقات» ليحافظ على مواقعه، بما فيها العودة إلى ترسانته الأيديولوجية الفاشية وتصديرها إلى أنحاء العالم حسب الظرف الملموس في كل منطقة من العالم، وحسب مكوّنات الوعي الجمعي التاريخي هنا وهناك، ليقطع بذلك كل صلة له حتى مع قيم التنوير التي أنتجتها البرجوازية نفسها.

الإخوان المسلمون

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي يتم تسويق الإخوان المسلمين كتيار ليبرالي، وبالفعل قامت الجماعة في محطات عديدة، بمحاكاة الشعارات الليبرالية وراحت تروّج مثل غيرها من القوى لاقتصاد السوق الليبرالي، والشعارات الليبرالية السياسية الممجوجة كاحترام الآخر، وحرية الرأي، وما إلى ذلك، وإذا كان بعض السذّج قد ساهم في تسويق الجماعة بهذا الغلاف جهلاً بطبيعتها، ووجد في ذلك تحوّلاً عند الجماعة ينبغي تلقفهُ، فإن أكثر من عمل على الترويج لذلك هو إعلام البترودولار، والإعلام الغربي نفسه، دون أن يبحث أحد في سبب هذا « التحول» عند الجماعة، ألا وهو أن القوى المتحكمة بالتنظيم العالمي للجماعة هي جزء من قوى الرأسمال المالي العالمي، وهي الوكيل الحصري لمركزها العالمي في البلدان التي تمتلك فيها الايديولوجيا الدينية مساحة واسعة من الحضور في الوعي الشعبي، وأن هذه القوى تعمل على فرض اللبرلة في اقتصادات دول رأسمالية الأطراف، مغلفة بحريات سياسية وفق نمط ديمقراطية مكونات ما قبل الدولة الوطنية.. أليست البنوك هي هوية الرأسمال المالي عالمياً؟ وألم تكن شبكة البنوك الإسلامية أحد أهم أدوات الجماعة في الهيمنة، وبماذا يمكن أن يُفسَر وجود أسهم باسم قيادات التنظيم في قطاع الخدمات في أهم الشركات الغربية، وما سرّ هذا الزواج الكاثولوليكي بين إحدى أهم المراكز المالية الإقليمية «قطر» وبين الجماعة، وعوضاً عن ذلك ألم تعتمد الجماعة حتى أسلوب النخب الغربية في كسب قطاعات شعبية من خلال الاستخدام المباشر للمال السياسي في العمليات الانتخابية، وأخيراً، أليست البنية التنظيمية «الطائفية» للجماعة هي الشكل السياسي المتوافق مع التفتيت السياسي والجغرافي لبلدان المنطقة والعالم التي باتت تعمل عليه قوى الرأسمال المالي العالمي، بشكل معلن، تحت ستار إشاعة الديمقراطية؟.. ولمن يتأفف من الحديث عن التآمر الغربي، نحن هنا لا نتحدث عن مؤامرة تحاك في السر بل عن مشروع واضح ومعلن، وإن كان بأدوات متعددة تتغير حسب توازن القوى وضرورات الهيمنة.

الأب الروحي لحركات التكفير

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين الأب الروحي لجميع الحركات التي تبنت الايديولوجيا الدينية في أكثر أشكالها رجعية، فمنها تناسلت كل قوى التأسلم التي اعتمدت التكفير منهجاً لها في التعاطي مع الآخر، فكرياً وطائفياً ودينياً، فالجماعة هي أول تنظيم ديني طائفي بغضّ النظر عن الشكل الذي تتمظهر به هنا وهناك، في هذه المرحلة أو تلك، وعليه فإن فرق الأعمال القذرة الموظفة لتهيئة التربة الخصبة لمشروع قوى الرأسمال المالي في التفتيت والاستفراد بالهيمنة، والتي تُعرف باسماء مختلفة في سورية ولبنان والعراق ومصر وعموم بلدان الشرق،و تكاثرت كالفطر على هذه المزبلة، وبتسميات عديدة ترتبط بحبل السرة أيديولوجياً مع الجماعة، وأقل المعلن الذي يؤكد ذلك هو جهات التمويل نفسها...

القوى المتحكمة بالتنظيم العالمي للجماعة هي جزء من قوى الرأسمال المالي العالمي، وهي الوكيل الحصري لمركزها العالمي

شركات أمنية ترتدي العمامة

طريقة عمل هذه الجماعات أقرب إلى طريقة عمل الشركات الأمنية، التي راجت عالمياً منذ ما يقارب العقد من الزمن، والتي استخدمتها الشركات الكبرى لتكون «دولة داخل دولة» حيث تطلبت مصالحها، ولتكون أداة الفوضى الخلاقة، فالرواتب المغرية، والتدريب الدقيق، والحرفية في تنفيذ المهام، واستخدام آخر منجزات الثورة العلمية التكنولوجية، والتراتبية الوظيفية، وقدرتها على اختراق بنى المؤسسات الرسمية، باتت وقائع ملموسة، تفنّد كل الترهات التي تقول بأن بضعة رجال يعيشون خارج التاريخ في جبال تورا بورا استطاعوا إرباك العالم شرقاً وغرباً كما يروّج الإعلام البرجوازي العالمي.

صقور... وحمائم!

في ظل كل فوضى تثيرها هذه الجماعات، تظهر جماعة الإخوان المسلمين كتيار معتدل «منقذ» من الإرهاب والتطرف، تيار يؤمن بصناديق الانتخابات كأداة للوصول إلى السلطة، وبالتالي فهو تيار ليبرالي، وعليه فإن الباب مفتوح للدخول في تحالفات معهُ حتى ولو كانت الجهة المتحالفة تدعي العلمانية او حتى الماركسية فالليبرالية ساحرة وقادرة حتى على جمع الماء والنار معاً، هكذا تتم عملية الترويج للجماعة، فهي ليبرالية أولاً، وهي بديل التطرف والتكفير فإما هذه أو تلك، مع العلم أن الفكر واحد، ومصدر التمويل واحد، والنتيجة في نشاط هذه وتلك واحدة وهي التفتيت الديني والطائفي والمذهبي، وكلها تصب في خدمة تحقيق مشروع قوى الرأسمال المالي العالمي.

طريقة عمل هذه الجماعات أقرب إلى طريقة عمل الشركات الأمنية والتي استخدمتها الشركات الكبرى لتكون «دولة داخل دولة» حيث تطلبت مصالحها

الدين والفكر الديني

في سياق محاولة جعلها بضاعة قابلة للتسويق، تقدم الجماعات الدينية نفسها إلى الراي العام، على أنها تمثل الدين، وبالتالي فإن الاختلاف معها هو خلاف مع وكلاء الله على الأرض، باعتبارهم الفرقة الناجية، ودماءهم نقية، والآخرون – كل الآخرين – في ضلال مبين، وذلك في استثمار لا أخلاقي لحاجة شعوب العالم الإسلامي إلى الخروج مما هي فيه من بؤس وحرمان وقهر، فيتم توظيف واستهلاك الكمون الثوري لدى هذه الشعوب في اتجاه غير الاتجاه المطلوب، ألا وهو ضرورة بناء نظم سياسية تمنع استغلال الإنسان للإنسان وتحقق العدالة الاجتماعية على الأرض.

إن الدين كعلاقة معتقدية بين الإله والعباد حق مشروع للبشر، ينبغي أن يكون مصوناً، ولكن الفكر الديني الذي تمثله قوى الرجعية الدينية هذه هو في أحسن الأحوال اجتهادات بشر قد يصيبون أو يخطئون، ناهيك عن كونهم يعملون بموجب أوامر ريموند كونترول الرأسمال المالي.

استناداً إلى كل ما سبق يمكن فهم مواقف دول العالم المختلفة من الفاشية الجديدة، بما فيها تلك القوى البرجوازية العاقلة في الدول الرأسمالية، التي تنقسم صفوفها في الموقف من هذه الحركات المتأسلمة، فالفاشية واستناداً إلى التجربة التاريخية للرأسمالية نفسها هي عملية انتحار للمنظومة نفسها إذا لم تقم بعمل إسعافي، حتى وإن كانت تمارس أعمالها الفاشية القذرة على أراضي الغير، وبأيدي الغير، فالهزات الارتدادية لهذا الزلزال الفاشي الجديد ستصيب المراكز نفسها.

العمل على إشهار أمانة طرطوس للثوابت الوطنية

مع انفجار الأحداث في سورية وعت الأحزاب السياسية لدورها الضعيف في الشارع نتيجة ابتعادها عن الجماهير وفقدانها للدور الوظيفي الذي من المفترض أن يكون من أولويات نشوئها. فسعى قسم منها لاستعادة هذا الدور من خلال برامجه وترجم ذلك على أرض الواقع وسجل حضوراً ملفتاً. وعمل جاهداً نتيجة سرعة الأحداث وتطورها وتعقدها أن يرتقي إلى مستوى الأزمة الوطنية التي عصفت بسورية مثل «حزب الإرادة الشعبية».

■ محمد سلوم

ومن جانب آخر وعت الشخصيات والقوى الاجتماعية المدنية الأخرى والتي تعمل بالشأن العام، كم كانت بعيدة عن المجتمع ميدانياً، وكان جل عملها المناقشات داخل الغرف المغلقة، فسعى قسم منها–وإن كان متأخراً– في إثبات وجوده كنوع من إعادة الاعتبار والدور لهذا العمل الجماعي وتنظيمه وقوننته ليكمل الدور مع قوى أخرى في إعادة تصويب وإنتاج مفاهيم شوهتها تراكمات الأخطاء التي تركتها الحكومات المتعاقبة، منها ما أنتجته هي ومنها ما كان موجوداً فأهملته وازداد تشوهاً، كمفهوم الانتماء لوطن، وانتشار مفهوم العمل سوية تحت سقف الوطن للعب الدور المناط بنا تاريخياً في سد الفجوة الكبيرة التي نشأت بين الفرد وانتماءه للمجتمع وبين المواطن ووعيه وعلاقته بمؤسسات الدولة، من هنا تم العمل سوية على إشهار أمانة طرطوس للثوابت الوطنية مكملة ولادة أخواتها في حلب واللاذقية.

هدف الأمانة

هي هيئة وطنية تضم مجموعة متنوعة من المواطنين ذوي التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في محافظة طرطوس، وتمارس نشاطها داخل أراضي الجمهورية العربية السورية وخارجها مؤمنة بدورها الفعال في بناء سورية المتجددة، وثوابتها. وتهدف الأمانة من خلال ثوابتها إلى المشاركة الفعالة وعلى كافة المستويات الحكومية والأهلية في الحياة الوطنية السورية، لتغدوا سورية المستقبل دولة مدنية ديمقراطية ومتجددة ولتحافظ على دورها الريادي العربي والدولي ولتكون الدولة النموذج في تطبيق سيادة القانون واحترام حرية الرأي والتعبير. والأمانة منفتحة على كافة التيارات الفكرية والوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعمل من أجل سورية والسوريين.

وتعمل الأمانة على مناقشة مسودة المحاور المعدة للإقرار وتمثل رأيها وموقفها– المحور السياسي– المحور الاقتصادي «الذي يتضمن الجانب الزراعي والجانب السياحي والبيئي والأثري، والجانب الصناعي»– والمحور الاجتماعي.

الأمانة على المحك

انتشرت في سورية الكثير من التجمعات الشبابية التي ولدت بعد انفجار الأزمة، والتي أتت تعبيراً عن الصدمة وبحثاً عن دور تلعبه ضمن هذا الفراغ الحاصل ضمن الوسط الاجتماعي التي تعيشه، ومنها من أقام ورش تدريب مجتمعي تحت تسميات معينة وبرامج متخصصة أوروبية، وأنشأت جمعيات أهلية مدنية تختص بهذا الشأن أو ذاك. ولكن ما يميز الأمانة اتساع طموحها وبرنامجها، بحيث أنها مهيأة أن تكون «أكبر من حزب لكنها أصغر من وطن».

ولكي تحقق حضوراً في المجتمع عليها أن تعمل وتحافظ على تنوعها بما يقارب التنوع في المجتمع، وأن تتخلى القوى الفاعلة فيها عن الخطاب القديم الذي وإن كان له دور تعبوي في مرحلة تاريخية معينة، لكنه مع التقادم وبفعل قوانين تطور المجتمعات استنفد إمكانياته وأصبح عامل عرقلة أكثر مما هو عامل جذب، ولا ننسى بأن هناك أناس آخرين محكومون بالعيش سوية ونشكل معاً نسيجاً وطنياً واحداً، ونعي بأننا وإن اختلفنا في الثقافة الاجتماعية أو تباينا فيها هناك شيء يجمعنا سوية هو الوطن، وأن لا ننسى مهما كنا على ثقة بصحة آرائنا هناك آراء أخرى يجب أن نصغي إليها تحقيقا للقول «رأينا على صواب لكنه يحتمل قسط من الخطأ، ورأيكم خاطئ لكنه يحتمل قسط من الحقيقة».

انتشار ورش صناعة المنظفات داخل المنازل؟!

بالرغم من القوانين والتوصيات التي صدرت عن الجهات المعنية بتسهيل عملية النقل للمنشآت الصناعية إلى مناطق أكثر أماناً، أو ترخيص ورش صناعية جديدة للوافدين من المحافظات الأخرى، وبالرغم من التسهيلات التي قدمتها الجهات المعنية في محافظة طرطوس للوافدين الذين يريدون إحداث ورش صناعية جديدة، إلا إن هناك شكاوى من المواطنين بوجود ورش صناعية غير مرخصة أقيمت داخل البيوت السكنية، وتقوم بصناعة المواد الكيميائية مثل «المنظفات».

■ مراسل قاسيون- طرطوس

انتشرت مؤخراً في أسواق محافظة طرطوس بالتزامن مع وصول الوافدين، منظفات كيميائية مجهولة المصدر، منها ما هو ضمن عبوات ومنها على شكل «دوكما». وشهدت هذه المواد إقبالاً من المواطنين لشرائها بسبب رخصها بالنسبة لمثيلاتها في السوق، ليتبين فيما بعد بأن معظمها يشوبه عيب صناعي له إضراره على صحة الإنسان وعلى المواد المستخدمة له، إضافة إلى قلة المادة الفعالة لبعضها، والأسوأ من ذلك عدم وجود مادة فعالة بالأصل، بل مواد أخرى رخيصة لها الشكل نفسه لكن ليس لها أي دور في عملية التنظيف.

ورش غير مرخصة «تحت السيطرة»!

أولى الشكاوى كانت من الحرفيين، ثم تتالت من المواطنين الذين «استرخصوا» هذه المواد ليكتشفوا زيفها ويندبوا حظهم لخسارة أموالهم، ومنهم من أبلغ الجهات المعنية لشعوره بخطورة صناعات كهذه بالقرب من منازلهم. وذكر أحد الأشخاص المعنيين بالأمر بأن لديه معلومات عن وجود أكثر من عشر ورش غير مرخصة لكنها «أمنياً» تحت السيطرة.

في حين أكدت إحدى الجهات المعنية في المكتب التنفيذي بالمحافظة انتشار هذه الظاهرة على الرغم من إغلاق بعض الورش التي يبلغ عنها.

مَنْ أعطى الضوء الأخضر لهم؟

والسؤال المشروع هنا: من أعطى لهؤلاء الضوء الأخضر بإنتاج هكذا مواد وبهذه الأماكن؟ ومن يقوم بهذه التغطية لهم؟

أن تقدم التسهيلات للمواطن لمساعدته في التغلب على مصاعب الحياة وتعلمه كيف يعمل وينتج ويحترم القوانين فهذا شيء، أما أن تقدم التسهيلات لأحدهم ويتعلم كيف يتلاعب بإنتاجه ويتخطى القيم والقوانين فهذا شيء آخر، ومهما كانت الحجج المبررة لذلك فهي لن تخرج خارج دائرة الفساد المتجذرة في البلد .

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

الجرائم ضد الإنسانية.. من له حق التدخل؟؟

تثير الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي مسألة الاختصاص الدولي بمعنى أنها شؤون خارجة عن الاختصاص المحلي وذلك لأن المشاكل المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية أصبحت مسألة دولية وبالتالي تقتضي علاجاً دولياً، فمن حيث المبدأ أصبح التدخل الخارجي فيها أمراً مقبولاً ثم إن طرح الموضوع من زاوية «حق التدخل» يفترض أن هناك تنازعاً في الاختصاص من أجل كسب الحق في التدخل فيما يتعلق بالمشاكل التي تهم الإنسانية وهذا يدعم دون شك آراء عارضها الذين يدعون اكتساب هذا الحق بما لهم من مصالح مباشرة وأخرى غير مباشرة في التدخل في بعض الحالات وفي عدم التدخل في حالات أخرى. لكن لو طرح السؤال كالتالي: في الجرائم ضد الإنسانية من يقع عليه الالتزام بالتدخل؟

وبتقديري إن حماية الإنسانية وكرامة الإنسان ستتوقف على إرادة وحرية بعض المؤسسات الدولية حيث تسود المبادلة والنفاق السياسي، وبمراجعة حالات التدخل السابقة في العالم التي تمت تحت مظلة الإنسانية كانت في حقيقتها تحالفات حرة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من دون مشاركة كل الدول ذات السيادة المكونة للمجتمع الدولي والقانون الدولي وكل العمليات العسكرية اتخذت باسم المجتمع الدولي وإذا كان المجتمع الدولي في آخر المطاف هو جوهر كل تدخل فإن التساؤل بناء على ذلك سيصبح: من يمثل المجتمع الدولي؟ هل هي مؤسسات الأمم المتحدة؟ أم منظمة حلف الأطلسي ؟ ثم إن إنشاء دفاع أوربي مشترك والذي سيغير الخارطة السياسية ألن يدعي لنفسه حق التدخل في الحالات التي يريدها؟

لقد شهد العالم ويشهد تدخلات مختلفة في نزاعات مختلفة إلا أن النقاش كان يدور حول «الحق» في التدخل مع الأسف وليس حول «الالتزام» بالتدخل، فغياب الالتزام بالتدخل كان واضحاً وعن عمد في قضايا معينة على سبيل المثال القضية الفلسطينية وأيضاً النظام العنصري في جنوب إفريقيا وفي قضية الأكراد داخل تركيا، وعلى ما يبدو أن هناك عدة أطراف ادعت كسب حق التدخل، هذا الحق الذي أثرت على ممارسته عوامل، أهمها باعتقادي الأطراف المعنية بالأمر والموقع الجغرافي للنزاع والقوة العسكرية لمرتكبي الجرائم ضد الإنسانية ومنح حق التدخل حسب هذه المعايير، وبعيداً عن نصوص القانون الدولي يؤدي إلى المعاملة بمعيار مزدوج، ويبقى السؤال حول ما إذا كان هذا الأسلوب والطريقة التي اتبعتها حتى الآن المؤسسات المدعية بتمثيل المجتمع الدولي هو الأسلوب الحقيقي والذي يجب احترامه لمعالجة مسألة الجرائم ضد الإنسانية.

من معاناة «مرضى السرطان» في السويداء

الجمعية السورية الخيرية لمساعدة مرضى السرطان، المعروفة باسم جمعية «لمسة حنان»، تقوم بتأمين العلاج لمرضى السرطان من دواء وجرعات كيماوية وتحاليل مخبرية وصور شعاعية وطبقي محوري ورنين مغناطيسي وعمليات جراحية تحت إشراف طبّي مختص وكادر تمريض متدرب.

■ وائل منذر

بتاريخ 2010/7/27 تقدّمت الجمعية بكتاب لوزير الصحة السابق الدكتور «وائل الحلقي» تطلب فيه التعاون مع المستشفى الوطني في السويداء، وكان رد الوزير في حينه طلب دراسة شروط للمشروع. وقدّمت الجمعية بتاريخ 2010/12/22 دراسة تضمنت تجهيز أربع غرف في مستشفى السويداء لمصلحة مرضى السرطان، بالإضافة لبرنامج للدعم النفسي للمرضى.

بناء على الدراسة وافق وزير الصحة السابق على تأسيس الوحدة الطبيّة لمعالجة الأورام «لمسة حنان» بإشراف وزارة الصحة وفق الكتاب رقم 6/17/1 تاريخ 2011/1/3 بالتعاون مع مديرية مكافحة السرطان ومديرية الصحة في السويداء، وقد بادرت الأخيرة لعقد اجتماع بتاريخ 2011/1/19 لمناقشة كتاب السيد الوزير المتضمّن الموافقة على أخذ أربع غرف في مستشفى السويداء الوطني لحساب الجمعية، وتم الاتفاق مبدئياً على استخدام غرفتين تابعتين لوحدة أمراض الدم والقيام بإعادة تأهيلهما، بالإضافة لإمكانية استخدام البهو الفاصل بين وحدة أمراض الدم وقسم الأطفال، وهو بمساحة 30 م^2 تقريباً.

النكول عن الاتفاق..

لم يتم تسليم الغرفتين حسب الاتفاق من إدارة المستشفى، فتقدمت الجمعية بكتاب إلى محافظ السويداء طالبة فيه منحها استثناءً لاستخدام سطح البناء الملاصق لوحدة «أمراض الدم» لبناء غرفتين عليه بمواد قابلة للإزالة، مع تعهد الجمعية بإزالة كل ما قد يبنى لدى توافر البديل، وتكفّلت الجمعية بتكاليف الإنشاء والتأهيل كافة، وأنجزت الوحدة بعد موافقة محافظ السويداء، وبلغت التكاليف كاملة 2 مليون و200 ألف ليرة سورية، وقام النادي الدبلوماسي بدمشق بتقديم 10 أسرّة كهربائية، و6 كراسي إعطاء جرعات، و4 كراسي عجزة، وتم تقديم خدمة إعطاء الجرعات لما يقارب 300 مريض مسجّلين في الجمعية حتى الآن، وبلغت المساعدات المادية من تأمين أدوية وتحاليل مخبريّة وصور شعاعية منذ افتتاح الوحدة قيمة 3 ملايين ليرة سورية.

مضايقات من كل حدب وصوب

وعلى مدى سنتين وسبعة أشهر من عمر عمل الوحدة العلاجية «لمسة حنان»، حققت الوحدة التابعة للجمعية النجاح في عملها وحصلت على ثقة المرضى والسمعة الطيبّة بين أهالي المحافظة، وعلى طول تلك الفترة كانت المضايقات تستهدف عمل الجمعية من كل حدب وصوب، وتكرر الهجوم على الجمعية في صفحات التواصل الالكترونية التابعة للمتضررين من نجاحاتها، التي أضرّت بأرباحهم الناجمة من تجارة الأدوية واستثمار أوجاع الفقراء.

بتاريخ 2013/8/26 قامت مديرية صحة السويداء بإرسال كتاب برقم 7236/ص موجّه لوزير الصحة تضمّن أخذ العلم بأن جمعية «لمسة حنان» غير مسجّلة في مديرية الشؤون الاجتماعية في السويداء، وبالتالي وجودها وعملها ضمن المحافظة غير قانوني، وإن المشرفين على الجمعية تكررت مخالفتهم بإغلاق أبواب الوحدة في وجه المرضى من المشفى الوطني وإبقائها مفتوحة أمام المرضى المحولين من الجمعية حصراً، على الرغم من قيام كادر المشفى من أطباء وممرضين بتقديم جميع الخدمات التشخيصية والعلاجية للأمراض الورمية، حيث بلغت نسبة الإشغال لأسرّة العلاج الورمي في المشفى الوطني 600%، والمشفى يتحمل الضغط الناجم عن استقبال مرضى وجرحى الجيش والقوّات المسلّحة والأجهزة الأمنية، إضافة لمرضى المحافظة والمنطقة الشرقية من محافظة درعا والمهجّرين من باقي المحافظات السورية، وضمن حالة الطوارئ التي يواجهها المستشفى يتعذر التخلّي عن أي سرير لمصلحة أي كان، وتقترح مديرية صحة السويداء إلحاق الوحدة العلاجية بشعبة «أمراض الدم» في المشفى الوطني بالسويداء مع إبقاء صلاحية الجمعية في شراء الأدوية الورمية للمراجعين المسجلين لدى الجمعية حصراً.

الكُتب الكيدية وعدم التجاوب!

وعند تدقيق مضمون كتاب مديرية صحة السويداء مع العاملين في جمعية «لمسة حنان»، وضّحوا لنا أن الجمعية مرخصّة ومسجّلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ومشهرة برقم 1621 تاريخ 2005/9/8، والذي يخوّلها العمل في أراضي الجمهورية العربية السورية، والجمعية تمارس عملها في محافظة السويداء منذ أكثر من سنتين وعشرة أشهر بموجب كتاب وزير الصحة السابق المذكور آنفاً، وبموافقة مديرية صحة السويداء والمحافظ تم إنشاء «الوحدة العلاجية» على نفقة الجمعية وفق التكاليف المذكورة.

قدمت الجمعية خدمة إعطاء الجرعات لما يقارب 300 مريض مسجّلين حتى الآن ومساعدات من تأمين أدوية وتحاليل مخبريّة وصور شعاعية منذ افتتاح الوحدة بقيمة 3 ملايين ليرة سورية

واستغرب العاملون في الجمعية والمرضى المسجلون فيها طلب مديرية الصحة في السويداء توقيف الوحدة العلاجية بحجّة الضرورة الطارئة، وأوضحوا لنا أن «الوحدة العلاجية» هي بناء قابل للإزالة، وتوقّف الجمعية عن تقديم الخدمة في هذه الوحدة يعني إزالتها وفق الاتفاق مع المحافظ ومديرية الصحة، وبالتالي فإن المستشفى لن يستفيد من الوحدة في هذه الحالة إلا من البهو والممر الواصل بين قسمي «أمراض الدم» و«أمراض الأطفال» ولا تتجاوز مساحته الـ30 م^2.

وأضافوا أن الجمعية تقدّمت بعدة كتب موجّهة لمحافظ السويداء ومديرية الصحة للسماح لتسهيل عمل الأطباء المتبرّعين من خارج المشفى بتقديم المشورة والعلاج، والمساعدة بتأمين كادر من داخل وخارج المشفى لتغطية احتياجات المشفى مع استعداد وإمكانية الجمعية للتغطية المالية كاملة، ولم يتم الإجابة على تلك الكتب منذ شهور وحتى الآن.

المطلوب تخفيف معاناة المواطنين

المشكلة اليوم وفي ظل هذه الإرباكات، تكمن في أن إدارة المشفى الوطني تصر على نقل المرضى الموجودين في الوحدة العلاجية «لمسة حنان» إلى قسم «أمراض الدم» وتبرر ذلك بضرورة مراقبة الوضع الصحي للمريض، بالرغم من وجود أكثر من مريض أصلاً على السرير الواحد في قسم «أمراض الدم»، والأزمة الوطنية الشاملة تتطلب من الجميع العمل للتخفيف من معاناة المواطنين وخصوصاً مرضى السرطان.

الجدير بالذكر أن إحدى أعضاء اللجنة المشرفة على وحدة «لمسة حنان» تحفظّت على ذكر اسمها وحمّلتنا الرسالة التالية: «نحن جمعية خيرية تقوم بعمل إنساني بحت، نحن لسنا مع فريق ضد آخر، لا موالاة ولا معارضة، نحن مع الوطن والفقراء ولا نريد للسياسة أن تكون ذريعة لإقصائنا من عملنا الإنساني في المحافظة».

التقت «قاسيون» مديرة الشؤون الاجتماعية في السويداء السيّدة بشرى جربوع، التي أبدت التعاون الكامل والاهتمام بتزويدنا بالإطار القانوني لعمل الجمعيات وبيّان الوضع القانوني لجمعية «لمسة حنان» في السويداء، فأفادتنا بأن «الجمعية مشهرة بموجب القرار المذكور آنفاً، مقرّها ريف دمشق– جرمانا، ويشمل نشاطها كل المحافظات، وقد حصلت على موافقة محافظ السويداء لإحداث فرع غير مشهر بموجب حاشية السيد المحافظ برقم «18/و10/1» تاريخ 2013/3/4 والمسطّر على كتاب مديريتنا رقم «18/ص» تاريخ 2013/1/2».

الجمعية مشهرة..

وأوضحت أن الجمعية تقوم بجميع نشاطاتها من تبرعات وحفلات وإقامة الأسواق الخيرية بناءً على موافقات خطيّة أصولية تحصل عليها من وزارة الشؤون الاجتماعية ومحافظة السويداء، وإن الجمعية بدأت عملها في المحافظة بناءً على قرار وزير الصحة السابق رقم «6/17/1» تاريخ 2011/1/10 بإقامة مركز علاج كيماوي تابع للجمعية مؤلف من أربع غرف ضمن المشفى الوطني في السويداء على نفقة الجمعية، مع إمكانية استخدام مراكز التحليل والتصوير التابعة للمشفى مجاناً، ونظراً لعدم وجود غرف شاغرة في المشفى حصلت الجمعية على موافقة محافظ السويداء لإشادة وحدة «المعالجة للأورام» على السطح الشاغر لأحد الأقسام، بمساحة 150 م^2 وهي أقسام قابلة للإزالة وفق الاتفاق مع المحافظ. وتم افتتاح الوحدة بحضور وزير الصحة السابق الدكتور وائل حلقي بتاريخ 2011/10/21، وحصلت الجمعية على معونة مالية قدرها 25 ألف ليرة من الوزارة لمصلحة فرعها في السويداء، وذلك بموجب قرار رقم 1089 تاريخ 2012/1/31.

حتى تاريخه لم يصل الرد!

وختمت السيدّة بشرى جربوع حديثها بأن مديرية الشؤون الاجتماعية في السويداء خاطبت وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ 2013/3/4 لاستصدار قرار رسمي بإحداث فرع غير مشهر لجمعية «لمسة حنان» المشهرة أصلاً في ريف دمشق، وحتى تاريخه لم يصلنا الرد على هذا الكتاب. وأعربت عن استعداد مديرية الشؤون الاجتماعية في السويداء تقديم كل التسهيلات والمساعدة لجمعية «لمسة حنان» وأية جمعية أخرى تهدف للعمل الخيري الإنساني، طالبة من جمعية «لمسة حنان» متابعة عملية استيفاء ترخيصها الكامل في المحافظة لإزالة أية عوائق أمام عملها الضروري والمهم.

ونحن بدورنا نطالب وزارة الشؤون الاجتماعية متابعة هذه القضية بأعلى درجة من الاهتمام، والرد بأسرع وقت على كتاب مديرية الشؤون الاجتماعية في السويداء، للانتهاء من قضية الترخيص الرسمي والكامل للجمعية في السويداء، ونضع هذه القضية بين يدي كل المسؤولين أصحاب العلاقة في المحافظة لحل هذا الإشكال القائم، والذي ينعكس ضرره على المرضى المحتاجين لأعلى درجات العناية والخدمة الصحيّة.

من الذاكرة

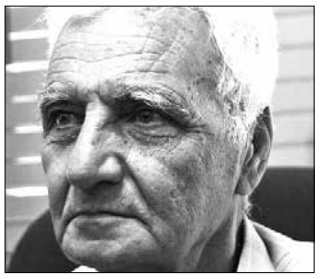

■ محمد علي طه

وجاء في المقدمة

«إن القانون الداخلي للرأسمالية يخلق ميلاً معادياً للديمقراطية يغذي الحركات التي تجنح إلى الفاشية ففي فترة أزمة الرأسمالية وتفسخها ينمو ميل إلى انتهاج سياسات رجعية في الرأسمالية».
هـذا الـكـلام الـذي تـعلـمـنـاه ونـحـن شباب قيل منذ العقد الثالث من القرن المنصرم.. وما زال حتى اليوم يحتفظ بصحته، فعندما لا يكون الرأسمال الاحتكاري قادراً في فترة أزمته العامة على اتباع سياسات من شأنها تحقيق أقصى الأرباح الاحتكارية، وإذا كانت المؤسسات الديمقراطية لا توفر الحد الأدنـى من إمـكـانـات تـدخـل الشعب ضد هذه السياسات، فإن الرأسمالية الاحتكارية تتحرك لتحجيم أو تصفية هذه البنى محاولة استبدالها بأنظمة رجعية وعسكرية، وخصوصاً بأنظمة فاشية، فالفاشية هي أكثر أشكال هذه الديكتاتوريات البرجوازية الكبيرة وحشيةً وتدميراً.
وعلى أرض الواقع شهدت أوروبا ظهور أنظمة فاشستية عاتية شكلت تهديداً حقيقياً للبشرية جمعاء مما استدعى نهوضاً دولياً للتصدي لها، ومن ثم هزيمتها على يد الجيش الأحمر وجيوش الحلفاء وتهاوت النازية في ألمانيا والفاشستية في إيطاليا..
وتحررت أوروبا بنهاية الحرب العالمية الثانية من هذا السرطان القاتل، وهنا لا بد من تذكر دور المقاومة التي اجترحت الانتصارات المدوية وألهبت مشاعر الشعوب، ومما سمعته في خمسينيات القرن الماضي من أخبار المقاومة، ما رواه لي الرفيق القديم «محمد حسين شيخ سليمان– أبو عمار» من أن عدداً من الطلاب السوريين واللبنانيين الدارسين في فرنسا في بداية أربعينيات القرن العشرين تطوعوا في صفوف المقاومة الفرنسية ومنهم الرفيق فؤاد قازان الذي أعطي رتبة نقيب وبعد انتهاء الحرب عاد إلى الوطن وزار مكتب الحزب في حي المزرعة بدمشق، وحدّث الرفاق عن دوره في المقاومة ومن حديثه:
«إن قرى كثيرة في فرنسا لم يكن أهلها يعرفون الحزب الشيوعي، ووجود الشيوعيين الفرنسيين في صفوف المقاومة لعب دوراً بارزاً في التعريف بالحزب واكتساب تعاطف القرويين معهم، وقال إذا حدثت انتخابات فإن الشيوعيين سيفوزون بالأغلبية».
ولقد تحقق هذا القول ففاز الحزب الشيوعي الفرنسي في الانتخابات وجاء مركزه في مقدمة الأحزاب الفرنسية.

ضعف المدخول حرمهم مازوت التدفئة..

«سوق سوداء حكومية» تتاجر بحصص الأسر متوسطة الدخل

وضعت شركة محروقات فرع دمشق على عاتقها كما باقي الفروع، توزيع مخصصات مازوت التدفئة للأسر السورية لزوم فصل الشتاء الحالي بكمية 400 ليتر لكل أسرة بحسب ما هو مقر من الحكومة، إلا أنه لم يكن متوقعاً بالنسبة للكثير من الأسر معدومة الدخل أو صاحبة الدخل المحدود، أن يكون سعر هذه الكمية التي يقوم الفرع بتوزيعها دفعة واحدة، سيحرمهم الدفء فترة لا بأس بها من فصل الشتاء.

■ حازم عوض- قاسيون

وبحسب بعض المواطنين الذين اشتكوا لصحيفة «قاسيون» فإن «محروقات دمشق تقوم بتوزيع كمية الـ400 ليتر لكل عائلة دفعة واحدة، ما شكل عائقاً أمامهم في الحصول عليها من الناحية المادية، حيث ينبغي على الأسرة الواحدة دفع ما كلفته 24 ألف ليرة إن تم بيعهم المادة على التسعيرة النظامية».
وأضاف المشتكون إن «تعبئة الـ400 ليتر واصلة إلى المنزل، قد تصل تكلفتها إلى 26 ألف ليرة ، حيث يتم بيع الليتر الواحد الواصل إلى مكان سكن المواطن من الموزعين المعتمدين بـ65 ليرة سورية» مشيرين إلى أن «هذا المبلغ من الصعب جداً تأمينه من عائلة متوسطة ذات دخل محدود في شهر واحد وكدفعة واحدة».

نصف الكمية بـ2000 ليرة!

وتابعوا «لهذا السبب يقوم الموزع بدفع 2000 ليرة سورية للمواطنين المضطرين كي يمنحوه نصف الكمية أو ما يردون منها، ليقوم بدوره ببيعها في السوق السوداء بأسعار مرتفعة»، مشيرين إلى أن «هذه العملية تفقد بعض الأسر المضطرة، الكمية التي أخذها الموزع منهم، ولا يمكن لهم إعادة التسجيل على كمية أخرى في فترة لاحقة من فصل الشتاء الحالي».
وعلى هذا، فقدت العديد من الأسر السورية والتي اشتكت لصحيفة «قاسيون»، جزءاً من حقها في مازوت التدفئة لهذا الشتاء نتيجة ضعف مدخولهم أو عدم وجوده أساساً، إضافة إلى عدم تقسيم فرع محروقات– دمشق مستحقات كل أسرة على مراحل طيلة فصل الشتاء، وكانت المطالب بأنه «على مديرية المحروقات «سادكوب»، تخصيص كميات المازوت على مراحل متعددة، ليحصل المواطنون عليها في وقت لاحق حسب الحاجة والظرف».

لكل شيء سعره!

ومن جهة أخرى، قال مواطنون آخرون، إن «موزعي مادة مازوت التدفئة المعتمدين من «سادكوب»، يعرضون على المواطنين إما التخلي عن كمية من مخصصاتهم، أو أن يمنحوهم كميات زائدة عن مخصصاتهم المحددة بـ400 ليتر، حسب الطلب والرغبة، ولكل شيء سعره».
وأضافوا أنه «هناك بعض الأسر المقتدرة قامت بتعبئة أكثر من 600 ليتر مازوت عن طريق موزع سادكوب المعتمد، في حين عجز البعض عن تأمين نصف مستحقاتهم ومنهم من لم يسجل للحصول على مستحقاته بشكل نهائي، لعدم امتلاكه المكان أو المبلغ المالي اللازم».
هذه العملية وصفها البعض بأنها «سوق سوداء حكومية»، كون الموزعين الذين يقومون بهذه العملية، معتمدين من الجهات الحكومية.

موزعو مازوت التدفئة المعتمدون من «سادكوب» يعرضون على المواطنين إما التخلي عن كمية من مخصصاتهم أو أن يمنحوهم كميات زائدة عن 400 ليتر حسب الطلب والرغبة ولكل شيء سعره

تصريحات متأخرة

وعلى هذا، قال مدير فرع شركة محروقات «دمشق» سهيل نخلة في تصريحات له، إنه «يجب على المواطن الذي لا يريد الحصول على الـ 400 ليتر كاملة أن يتقدم للمراكز المخصصة لتوزيع المازوت وتسجيل طلب تأجيل المتبقي من حقه كي لا يتعرض للغبن».
فيما وجد المشتكون بهذه التصريحات أنها متأخرة، مشيرين إلى أن «فرع محروقات دمشق لم يعلن عن تقسيم الكمية نهائياً، وقد أجبر الجميع على كمية الـ400 لتر دفعة واحدة، في حين حاول البعض الحصول على نصف الكمية وتأجيل النصف الآخر، إلا أن طلباتهم قوبلت بالرفض».
أما عن الغبن الذي قد يقع على المواطنين من موزعي المازوت، فقد قال نخلة إنه «يجب على المشتكي الذي يقع عليه الغبن أن يقدم شكوى خطية باسمه لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لتقوم بالإجراءات اللازمة بحقه» مشيراً إلى أنه «سيسحب الترخيص من الموزع المشتكى عليه وستتم إحالته إلى القضاء المختص».

3 مراكز خلال 20 يوماً

وبعيداً عن قضية صعوبة تأمين كمية مازوت التدفئة دفعة واحدة، اشتكى البعض من الإزدحام الحاصل على منافذ التسجيل للحصول عليها، رغم وعود محافظة دمشق بافتتاح 10 مراكز جديدة لتخفيف الضغط الحاصل.
وعليه قال نخلة إنه «سوف يتم افتتاح ثلاثة مراكز للتسجيل على مازوت الشتاء في مناطق المزة والقنوات وكفرسوسة خلال فترة من 15 إلى 20 يوماً، لتخفيف الضغط على المراكز الثلاثة التي يجري فيها التسجيل حالياً وهي حاميش وغربي الميدان ودمر في دمشق»، ليصل عدد مراكز التوزيع لاحقاً إلى عشرة مراكز في دمشق.

دير الزور: اشتداد «الحصار» وتفاقم المعاناة..

■ زهير مشعان

امتد الحصار واتسع رغم عودة نسبية للاتصالات والتيار الكهربائي وآخرها أسبوع متواصل.. فبالإضافة لمنع الطحين والخبز والمحروقات سنت المجموعات المسلحة التكفيرية وغير التكفيرية قوانين جديدة: «ممنوع إدخال الخضار ومشتقات الحليب للخونة في القصور والجورة..! ممنوع مرور الطفلة في الأحياء المحررة إلاّ أن تكون محجبة..! ممنوع اختلاط النساء والرجال في باصات السفر ويجب وضع ستارة بينهما حتى ولو كانت زوجة أو أختاً..!».
عاد الفقراء لطبخ ما يتوفر لهم على نار الحطب وطباخ الكاز القديم.. عادوا لوسائل الإنارة «القنديل والفتيل».. ولا يجدون ما يدفئ أجسادهم المنهكة من الجوع والمرض. عادوا للتداوي مما بقي من أعشاب تنبت في الأرض وفي شقوق الأرصفة، وعادوا للعبور بالسفينة القديمة بين ضفتي الفرات بعد أن تدمرت الجسور.. الفقر كافر والجوع كافر والظلم كافر.. كفروهم وخونوهم لأنهم رفضوا أن يتركوا بيوتهم ليستبيحوها باسم التحرير..
ها هي الدير التي دمروها باسم التطهير .. وها هي دير الزور التي كان اسمها عروس الصحراء.. يريدون أن يجعلوها بغياً.. كفرونا بكل شيء.. لكن لن نترك ديرنا.. هكذا صرخ المواطنون وهم يخرجون في تظاهرةٍ ويبحثون عن شيء من بقايا الحياة.

«الإغاثة- التعليم- مشروع الموازنة» على جدول أعمال مجلس الشعب

ألقى الرفيق د. جمال الدين عبدو، عضو مجلس الشعب السوري، عدة مداخلات في جلسات مجلس الشعب المنعقدة مؤخراً بتاريخ «1- 2- 2013/12/5» وبحضور الحكومة، تناولت ملفات «التعليم- الإغاثة- مشروع الموازنة». فيما يلي نصها:

الرفيق جمال الدين عبدو: هل يعقل أن يكون دعم القطاع الزراعي 2% من حجم الدعم الكلي؟!

ضرورة التخطيط لسياسة الاستيعاب الجامعي الحكومي

جلسة 2013/12/1 بحضور وزير التعليم العالي الدكتور مالك علي:

السيد الرئيس.. إن استلام د. مالك علي لوزارة التعليم العالي دفعنا للأمل والتفاؤل، وربما لترك بصمة مميزة للتصويب والعودة عن بعض الثغرات أو الاتجاهات السابقة التي لم تثبتها الحياة في مجال التعليم العالي، وبناءً عليه يتوجب:

– إعادة النظر بزيادة رسوم الجامعات وخاصة التعليم المفتوح التي شكلت عبئاً إضافياً على طلابنا وخاصة أبناء الطبقات الكادحة.

– ضرورة التخطيط لسياسة الاستيعاب الجامعي الحكومي.

– التراجع عن سياسات التوجه إلى الجامعات الخاصة الذي جاء إنسجاماً مع سياسات ليبرالية أدت فيما أدت إليه إلى تراجع دور الدولة على جميع الأصعدة ودفع مجتمعنا ثمنها غالياً. وهذا يتعارض مع مبدأ مجانية التعليم التي افتخرت سورية تاريخياً بهذا المبدأ، وأمنت أعداداً كافية من الكوادر العلمية وغيرها، والتي تفتخر سورية كونها أصبحت تملك ثروة بشرية ذات كفاءة ضرورية لأية نهضة شاملة.

إن الترخيص للجامعات الخاصة خلق إشكاليات كثيرة:

أولاً: بسبب التكلفة الباهظة لأقساطها لا يستطيع المواطن السوري من أصحاب «الدخل المتوسط وتحت المتوسط» أن يدرس أبناءه فيها وينوء تحت حملها أكثرية العائلات السورية، أي فقط لأبناء الذوات.

ثانياً: تسرب عدد كبير من الكادرات التدريسية من الجامعات الحكومية إلى الجامعات الخاصة لوجود حوافز مادية مغرية وهذا ينعكس على مستوى تلك الجامعات الحكومية سلباً.

ثالثاً: إنتشار الفساد والمحسوبيات في هذه الجامعات الخاصة وتأثير ذلك على مستوى التعليم وانعكاسه في المستقبل على الثقة بالشهادات السورية عالمياً وبالتالي على المجتمع السوري.

السيد الرئيس.. تحدث العديد من الزملاء عن إمكانية العمل على فتح جامعاتنا للتعليم المسائي، وفسح المجال لمن يرغب في تحسين ورفع مستواه العلمي والاجتماعي، وهو ما يعني ضرورة التخطيط للتوجه نحو التعليم المسائي. وفيما يتعلق بموضوع العقوبات المتخذة بحق طلاب الجامعات خلال فترة الأزمة أي تلك العقوبات التي لها صفة خاصة بالأزمة «مثلاً كتابة على الفيس بوك- موقف ملتبس- رأي آخر- نشاط سياسي سلمي.... وما شابه»، أوكد على ضرورة إعادة النظر فيها ومعالجتها على هذا الأساس.

المطلوب مراجعة دائمة للعمل الإغاثي الطارئ

جلسة 2013/12/2 بحضور وزير الشؤون الاجتماعية الدكتورة كندة الشماط:

السيد الرئيس.. معروف أن ملف الإغاثة في جميع أنحاء العالم يشوبه عادة نسبة فساد عالية للأسف، وهي من أعلى النسب، ولذلك أوكد على ضرورة المراجعة الدائمة للعمل الإغاثي الطارئ في بلدنا والذي لابد أن اعتراه الكثير من التقصير والسلبيات.

السادة الزملاء.. الأزمة التي باغتت المجتمع السوري تصدت لها إغاثياً وإنسانياً بالدرجة الأولى منظمة الهلال الأحمر العربي السوري كمنظمة أهلية «أي غير حكومية»، ومعترف بها من منظمة الصليب الأحمر الدولي التي مركزها جنيف في سويسرا، وهذه المنظمة تملك خبرة ومتطوعين وكوادر مهيئين قبل الأزمة وهم اجتازوا دورات عديدة على كل الصعد «الإسعاف الأولي- إدارة الكوارث- الإغاثة» مستندة إلى مبادئ الهلال الأحمر السبعة «الإنسانية الاستقلالية- الحياد- عدم التحيز- التطوعية- الوحدة العالمية» وعملها مؤسساتي ومنظم.

في هذه المرحلة قدمت فروع الهلال الأحمر خلال نشاطها المتميز العديد من الشهداء والجرحى، والكثير من ممتلكاتها والسيارات العائدة لها تعرضت للنهب والخطف والتخريب، ومع ذلك فقد استمرت بعملها التطوعي بأقصى استطاعتها وبنكران للذات.

هناك معاناة شديدة لظروف العمل للهلال الأحمر في المناطق الساخنة ـ حلب مثلاً. إذ تركز عمل الهلال في حلب في الفترة الأخيرة على تأمين وصول الغذاء والدواء إلى السجن المركزي المحاصر منذ حوالي سنة هذا أولاً، ثم الإشراف على تجمعات المهجرين ومراكز الإيواء في المدينة الجامعية بحلب وغيرها لتأمين احتياجاتهم.

تعرض الهلال لضغوطات كثيرة كي تحيد عن أهدافها، وربما حصلت بعض الأخطاء، فمن لا يعمل لا يخطئ.

إن هذه الضغوط لم تنجح، إذ حاولت أطراف عديدة تحويل الإغاثة الإنسانية إلى إغاثة سياسية.

أين تُصرف شعارات الحكومة الرنانة في ظل ارتفاع الأسعار الجنوني لجميع المواد وتراجع المستوى المعيشي وتراجع الدعم وازدياد البطالة واستشراء الفساد

وهناك محاولات عديدة لمنع وصول الإغاثة إلى المناطق الساخنة في ريف حلب لأسباب غير منطقية، كي تقوم جمعيات أخرى باستلام مواد إغاثية عبر الحدود التركية مباشرة واستخدامها لمصلحة بعض المجموعات المحددة بشكل يسيء إلى فكرة الإغاثة وهدفها، وتم رفض أي تدخل للمنظمات الخارجية على أراضي الجمهورية العربية السورية إلا من خلال الهلال الأحمر.

إن الهلال الأحمر، وأنا عملت معهم، في ريف حلب يعمل بشكل لا يسمح للمسلحين بالتدخل في عملهم بشكل مهني وهذا ما خلق مصداقية من جميع الأطراف لها. وكل نشاطها موثق بثبوتيات وبيانات حقيقية ونشاط الهلال علني وغير مسيسس وهذا هام حتى يبقى الهلال على مسافة واحدة من جميع المواطنين السوريين كي نخرج من هذه الأزمة بأقل الخسائر الاجتماعية والوطنية.

لذلك أدعو لتوجيه التحية من مجلسنا الكريم للهلال الأحمر العربي السوري وأرجو لبلدنا الحبيب الخروج السريع والآمن من هذه الأزمة الوطنية العميقة والشاملة.

نعم تستطيع وزارة الشؤون الاجتماعية التنسيق والتنظيم بين عمل الجهات الحكومية ومنظمة الهلال الأحمر والجمعيات الأهلية الأخرى بشكل يوصل الإغاثة إلى جميع مستحقيها.

مدى جدية بعض الأرقام الموجودة في مشروع الموازنة؟

جلسة 2013/12/5 بحضور وزير المالية الدكتور إسماعيل إسماعيل:

السيد الرئيس.. كلنا نتفهم ونعيش الوضع الاستثنائي الذي يمر به بلدنا وحتماً سينعكس على الموازنة. كما أنه لا أشك في حجم الجهود المبذولة والمشكورة من الزملاء في لجنة الموازنة وصدق نياتهم، إلا أنني أتساءل عن مدى جدية بعض الأرقام الموجودة في مشروع الموازنة والتي تتكرر من سنة لأخرى رغم تغيّر الظروف والمهام.

هل يعقل أن يوضع /500/ مليون ليرة سورية في بند «دعم التصدير» من سنة إلى أخرى؟

هل بقي التصدير أساساً في هذه الظروف إلا بالحدود الدنيا التي لا تذكر؟ فلمن ستخصص هذه الأموال؟!.

السيد الرئيس، السادة الزملاء.. هل يعقل أن يكون دعم القطاع الزراعي فقط 2% من حجم الدعم الكلي وكذلك القطاع الصناعي رغم أننا نؤكد ليلاً ونهاراً على أهمية دعم قطاعات الإنتاج الحقيقية وهي حتماً القطاع الصناعي والزراعي.

هل يعقل أن يبقى 37% من حجم الدعم الكلي تحت تصرف رئيس مجلس الوزراء ويتصرف بها دون قيد أو شرط؟ هذا غير معقول!

أتفهم مبلغ 5% أو 10% أن توضع للحالات الطارئة أما أكثر من ثلث الدعم يبقى هكذا بدون وجهة محددة فهذا ترف ليس في محله.

إني أشاطر الزميل د. جمال حساني على ضرورة اعتماد آلية جديدة بكيفية مشاركة مجلس الشعب في التحضير لمشروع الموازنة قبل ورودها إلى المجلس حتى تكون المشاركة فعالة ومجدية.

أما الآلية الحالية فهي تضع مجلس الشعب في موقع فقط لتمرير الموازنة كما تورد من الحكومة وتجري عملية سلق واستعجال وشكلانية وبالتالي تأتي الموافقة شكلانية ويصح عندئذ قول: «قولوا ما تريدون ونحن نفعل ما نريد». وبالاستناد على ظروف الأزمة التي يمر بها وطننا يتم تمرير كل شيء، ولمدة عشرين سنة وما بعدها سيتم تعليق كل إجراءاتنا على الأزمة ونتائجها، أي عملية أمر واقع.

أما الاقتراحات والتوصيات التي تقدم فليست أكثر من مواعظ وإرشادات وتمنيات لإراحة الضمير وهي تصلح لكل زمان ومكان والكثير منها مكرر منذ سنوات مضت، بدون أية آلية للأخذ بها ومتابعتها. ونتساءل عن مصير المقترحات والتوصيات السابقة أي في العام الماضي وما قبله.

السيد الرئيس.. بعض الجمل الرنانة والشعاراتية تتكرر في مشاريع الموازنات قد استهلكت وأصبحت تشير إلى عكس معناها، مثلاً: العمل على رفع مستوى معيشة المواطنين، وزيادة الدعم الحكومي. فأين تصرف هذه المقولة في ظل ارتفاع الأسعار الجنوني لجميع المواد وتراجع المستوى المعيشي وتراجع الدعم.

وكذلك شعار خفض البطالة، والبطالة في ازدياد، وأيضاً قضية مكافحة الفساد والفساد يستشرس ويستوحش، الحقيقة هي مناقضة تماماً لما يطرح وكل محاولات التنميق والتجميل لهذا المشروع يبعدها عن الشفافية والصراحة والحقيقة لذلك ولأسباب أخرى وملاحظات عديدة ذكرت في مداخلات العديد من الزملاء والتي لم تؤد إلى تغيير في أي بند من بنود الموازنة الحالية ولا الموازنات السابقة أتحفظ على مشروع الموازنة الحالي لأنه لا يرتقي إلى مستوى متطلبات الأزمة الوطنية العميقة الشاملة التي تعيشها بلدنا سورية.

رد من وزارة العدل

أرسلت وزارة العدل رداً على ما نشر في صحيفة قاسيون، وموقع قاسيون الالكتروني بتاريخ 29\7 2013 ، ننشره فيما يلي نصه:
إشارة إلى المقال المنشور على موقعكم بتاريخ 2013/7/29 تحت عنوان «لا يموت حق: ويستمر التوقف..» فإننا نبين الآتي:
إن التوقيف الاحتياطي وإن كان أمراً يعود تقديره إلى القاضي إلا أنه لا يجوز أن يخرج بحال من الأحوال عن الغايات التي هدف إليها الشارع من تبنيه إياها، وإلا أدى ذلك إلى الوقوع في نتائج مغايرة للأهداف التي سمح من أجل تحقيقها بالتوقف الاحتياطي، وتتلخص أهداف الشارع من وراء إقراره لنظام التوقيف الاحتياطي بالخوف منه هرب المدعى عليه عندما يراد تنفيذ الحكم الذي قد يصدر بحقه في المستقبل حاله إدانته أو طمس معالم الجريمة، سواء أكان ذلك بإغواله شهود الحادث، أو اتفاقه مع شركائه حتى ولو كان صاحب إقامة دائمة ولا يفكر بالحرب.
وأخيراً للمحافظة عليه نفسه إذا كان توقيفه أمراً ضرورياً لتهدئة خواطر الرأي العام كما هو الحال في جرائم التجسس والخيانة التي تمس مصالح عامة أكثر من مساسها بالمصالح الخاصة.
وإن الأهداف السابقة من الأمور التي استقر عليها الفقة والقضاء أي ينبغي النظر إلى التوقيف الاحتياطي كتدبير استثنائي وقائي وليس عقوبة ورد، خلافاً للأصل لتناوله موضوعاً هاماً هو موضوع حجز الحرية، ومما يؤكد وجهة النظر هذه إن الشارع أوجب إخلاء سبيل المدعى عليه بحق وبدون طلب منه إذا توافرت في وضعه الحالة المنصوص عليها في المادة «2/117» من قانون أصول المحاكمات الجزائية.
لذلك من الضروري أن تلاحظ الاعتبارات السابقة في التوقيف الاحتياطي الذي لا يجوز أن يتجاوز حدود هذه الاعتبارات، وإلا اتخذ طابع التوقيف غير المشروع وأصبح أمراً خطراً لأنه يجعل الموقوف عرضة للشك في نفسه وقد يحتفظ بذكرى سيئة عن العدالة مدى حياته ولهذا فإن وزارة العدل قد لحظت ذلك وأصدرت التعميم اللازم بهذا الشأن.

وزير العدل
د.نجم حمد الأحمد

■ تعقيب:

عطفاً على كتاب وزارة العدل المتعلق بالمقال المنشور بتاريخ 2013/7/29 بعنوان ««ويستمر التوقيف»» ضمن زاوية لا يموت حق فإننا لا ننظر لكتاب السيد وزير العدل إلا على أنه متممٌ ومكملٌ لما تم طرحه و توضيحه في متن مقالنا المنشور وإننا إذ نؤكد على أهمية اقتران النص بالتطبيق كما نؤكد على أهمية الفهم الصحيح للنص القانوني وصولاً إلى تطبيق لا يشوبه عيب وتسمو به مؤسسة العدالة وكلنا أمل بالمشرع السوري أن يكون حريصاً على تكريس الحرية الشخصية ويحميها بموجب قوانين تمنع الاعتداء عليها وتوجب التوقيف الاحتياطي بشكل استثنائي وفي حالات محددة وضيقة ,وهذه مسؤولية كبيرة تحتاج إلى الجد والعمل المخلص البنّاء وختاما نشكر وزارة العدل لاهتمامها وحرصها على المتابعة البناءة لما ينشر على صفحات قاسيون لما فيه خير الوطن والمواطن..

■ المحامي سالم كلاس

رد من رئيس المكتب التنفيذي لنقابة المعلمين

ورد إلى صحيفة «قاسيون» رد مطول من الأستاذ نايف الطالب الحريري رئيس المكتب التنفيذي لنقابة المعلمين، على المقالة المنشورة في صحيفة «قاسيون» في عددها رقم /629/ الصادر بتاريخ 2013/11/24، بعنوان: «نقابة المعلمين تتطاول على حقوق أعضائها»، وعلى الرغم من أن حجم الرد كان أكبر من حجم المادة المنشورة أصلاً تقوم «قاسيون» بنشر النقاط الأساسية فيه، وتقتطف منه ما يلي:

● للمعلم الحق أن يحصل على مستحقاته في هذه الحسابات ولكن ضمن الشروط الناظمة والنظام الداخلي لكل حساب وهذا يشمل من يحال على التقاعد عند بلوغه سن الستين، ومن يستقيل قبل هذه السن.

● إن هذه الحسابات أنشئت على مبدأ التكافل والتضامن بين المعلمين جميعاً، وإلا فلا يمكن أن يكتب لهذه الحسابات النجاح وتأدية الأهداف المرجوة منها، وبناء على ذلك تم دراسة نسبة المتقاعدين في كل عام لعشرة أعوام قادمة، فكانت النتيجة أنه سيحال على التقاعد بحدود /4200/ معلم ومعلمة سنوياً، وكذلك أجريت دراسة لنسبة من يتوفاهم الله فكانت بحدود /1200/ حالة وفاة سنوياً.

● في هذه الأيام تفاجأنا بعدد المستقيلين من العمل ووصل العدد تقريباً إلى حوالي /12000/ حالة استقالة، عدا نسبة المتقاعدين بشكل قانوني، وبدأ الجميع يطالب باستحقاقاتهم وبالعودة لموارد هذا المال التي هي من اشتراكات المعلمين جميعاً ومنهم القائمون على رأس العمل، فليس من المعقول إطلاقاً أن يعطي هذا المال جميعه لمن استقال أو تقاعد، وبذلك يقع الظلم كاملاً على من هو على رأس العمل.

● إن النقابة استمرت في الاستجابة لمطالب الزملاء وصرفت مستحقات الجميع وستصرف حتى نهاية عام 2013، وساعدها في ذلك ما كان لديها من أموال إلا أنه وبعد تفاقم الأزمة وازدياد عدد المستقيلين اتخذ المكتب التنفيذي هذا القرار وستستمر في صرف استحقاقات الزملاء المتقاعدين والمتوفين، أما المستقيلون فلا بد من تأجيلهم لبلوغ سن الستين.

● إن ما ذكرته الزميلة حول أنه لا صلاحية للمكتب التنفيذي باتخاذ هذا القرار وهذا من صلاحيات المجلس المركزي، نوضح أن من حق المكتب التنفيذي أن يمارس صلاحيات المجلس المركزي في حال عدم انعقاده على أن يعرض المكتب التنفيذي ذلك على المجلس المركزي في انعقاده الأول بعد اتخاذ القرار الفقرة /ط/ من المادة /33/ من قانون النقابة.

● أما اتهام المنظمات الشعبية والنقابات المهنية بأنها كانت عاجزة عن لعب دورها في المجال السياسي في ظل الأزمة، فهذا عار عن الصحة لأن نقابة المعلمين قامت بكل واجباتها بتوجيه ورعاية قيادتنا السياسية وجيشنا البطل وشعبنا الأبي، حيث تم على سبيل المثال لا الحصر تكريم الشهداء وأسرهم ومنح البطالة الصحية الدائمة لذوي الشهداء، وإقامة الأنشطة والفعاليات المتعددة لفضح أبعاد المؤامرة واستقبال الوفود العربية المتضامنة مع سورية وشعبها الأبي وقيادتها الحكيمة، وصرف الجزء الثاني من المساعدة الفورية للمعلم الشهيد حتى ولم يكن مشتركاً في هذا الحساب، وزيارة المدارس والجرحى والتبرع بالدم على مستوى المركز والفروع والشعب النقابية، وليس المجال واسعاً لتعداد ما قامت به النقابة وما تقوم به للدفاع عن الوطن وعن كل ذرة تراب من سورية الحبيبة، وهذا هو واجب كل مواطن عربي سوري عشقها وأحبها وعمل من أجلها.

● وإشارة إلى ما ذكر حول أن المكتب التنفيذي يتصرف بعقلية المادة الثامنة السابقة من الدستور والذي جاء بموجبها وبات يمارس دور صاحب العمل، نقول للزميلة بالتأكيد أنت بعيدة كل البعد عما دار في المؤتمر العام العاشر لنقابة المعلمين ولا تعلمين شيئاً عن العملية الإنتخابية والتي كانت من أروع صور الديموقراطية وأكثرها دقة في اختيار المكتب التنفيذي، فلماذا هذا التحامل على نقابتك وما علاقة المادة الثامنة بالموضوع الذي تطرحينه، ويبدو أن المصلحة المادية الفردية الضيقة تسيطر على تفكير البعض الذين لم يعرفوا ما معنى التكافل والتعاون والإيثار من أجل مصلحة زملائهم، ولماذا تحاولين اتهام الجهات التي كانت لها الدور الأكبر في بناء سورية وإعمار مؤسساتها والحفاظ عليها، إلا إذا كانت هناك نوايا لا تمت إلى المنطق والواقع في شيء.

● وحول أن تتجه النقابة لمطالبة الحكومة لحل هذه المشكلة مرة أخرى أقول أن الزميلة صاحبة المقال لا علاقة لها بالنقابة إلا فيما يتعلق بمصلحتها المادية، فالحكومة كانت ولا تزال داعمة للمعلمين ومطالبهم وتعمل من أجل خدمة وطننا وشعبنا بالرغم من المؤامرة الكونية والحصار الاقتصادي الخانق الذي مارسته قوى الشر والبغي والعدوان على بلدنا، في حين أن أعظم الدول وأكثرها تطوراً في الاقتصاد ونعني الولايات المتحدة الأمريكية عجزت عن تلبية مطالب شعبها ودفع رواتب موظفيها.

وأخيراً نشكر لكم حرصكم على الاهتمام بقضايا المعلمين ونؤكد على نشر ردنا هذا آملين التحري والدقة قبل نشر الموضوع ومعرفة حيثياته من الجهة صاحبة العلاقة.

■ رئيس المكتب التنفيذي لنقابة المعلمين
نايف الطالب الحريري

تعقيب المحرر

بداية نشكر السيد نقيب المعلمين على اهتمامه بما نشر بالصحيفة، ويهمنا الوقوف على بعض ما ورد في الرد انطلاقاً من ضرورة تفاعل كل الجهات في وطننا بغية الوصول إلى الأمثل والأفضل، في مختلف المجالات ومنها ما يتعلق بدور النقابات في الدفاع عن حقوق اعضائها:
- إن الحرص على حقوق المعلمين يكمن بالالتزام بشروط الاشتراك، التي لم تحدد بلوغ سن الستين، ولم تميز بين المستقيلين والمتقاعدين وإنما وفق سنوات الاشتراك حصراً.
- اذا كانت الشروط الناظمة لحسابات الصناديق، تشمل المتقاعد والمستقيل كما ورد في الرد فإن هذا تأكيد لكلامنا.
- صحيح أن الصناديق أنشئت وفق مبدأ التكافل، ولكن من غير المنطقي أن نحمّل الزملاء المعلمين تبعات أزمة وطنية شاملة، في مجال حقوق أساسية لهم، ومن هنا كان القول بضرورة اللجوء إلى الحكومة في تغطية العجوزات، وهذا أمر جائز بكل المعايير
- من حق المكتب ممارسة دور المجلس، نعم، وهنا نتساءل لماذا لم يعرض باجتماع المجلس السابق؟ عدا عن أن مثل هذا القرار الهام لا يمكن اتخاذه بهذه العجالة لأنه يمس حقوق كثير من الأعضاء.
- إن الحديث عن عدم قيام النقابات بدورها المطلوب منها هو ليس اتهاماً للنقابات، بل ضرورة للتذكير بأهمية استقلال النقابات في موضوع الدفاع عن حقوق أعضائها الأمر الذي يعتبر مبرر وجودها، ومن غير الجائز أن نرى أن مهمة النقابات تكمن فقط في الجانب الخدمي على أهميته، بل يجب ان يتعداه إلى ضرورة قول كلمتها في واقع العملية التربوية — التعليمية عموماً، نذكر على سبيل المثال فقط، الموقف من ظاهرة التعليم الخاص في المراحل المختلفة الذي يعتبر تعدياً على مبدأ مجانية التعليم وإلزاميته، ومخالفة للدستور السوري نفسه... آملين التعاون لما فيه خير الوطن وجماهير المعلمين.

تنويه:
تنوه صحيفة «قاسيون» بأنه ورد إليها رد من مدير مطبعة نقابة المعلمين السيد إبراهيم الواوي على مقال منشور في الصحيفة في العدد /629/ وستقوم بنشره في العدد القادم.

عرفات: في جنيف ستبحث حلول وسط بين مطالب «النظام» و«المعارضة»

أجرت إذاعة «شامFM» مساء الأربعاء 2013/12/4 اتصالاً هاتفياً سريعاً مع الرفيق علاء عرفات أمين حزب الإرادة الشعبية للوقوف على رأي الحزب بآخر التطورات المحيطة بالمشهد السوري وسبل حل الأزمة السورية عبر مؤتمر جنيف2، وكان هذا الحوار:

أهلاً بك أستاذ علاء على «شام إف إم».. الخطاب الرسمي السوري كما قال وزير الإعلام يقول بأن دمشق لن تذهب إلى جنيف لتسليم مفاتيح العاصمة أو مفاتيح السلطة للمعارضة، وإذا كان هناك أحد يعتقد بذلك فلا داعي لأن يذهب كما قال وزير الإعلام، كيف تنظرون كمعارضة لهذه التصريحات؟

الحقيقة أنه وبعد تحديد مؤتمر جنيف 2 كتاريخ وتوقيت، يمكن القول إن الصراعات والحملات السياسية تصاعدت، وكنا نسمع شيئاً من المعارضة الخارجية حول أن الرئيس الأسد لن يكون موجوداً في المرحلة الانتقالية، وإلى آخره من هذا الكلام، وكنا نسمع أيضاً أشياءً أخرى معاكسة. المسألة الآن أننا اقتربنا من استحقاق جنيف2، ويجري تصعيد سياسي للطروحات، وكلّ يتمحور حول طروحاته استباقاً لمؤتمر جنيف. ولكن في مؤتمر جنيف أعتقد أنه سيتم شيء آخر تماماً، فلن تتحقق مطالب المعارضة الخارجية كما تريد، كما لن تتحقق مطالب النظام كما يريد، بل سيكون هناك بحث عن حلول وسط إذا كان المطلوب هو الوصول إلى حل للأزمة السورية.

لكن أستاذ علاء دمشق تتحدث اليوم بثقة أكبر مع التقدّم الذي يحرزه الجيش على الأرض، ألا ترى ذلك؟

هذا صحيح، النظام يتحدث بثقة أكبر، لكن ما سيجري في جنيف حديث آخر، فالمسألة السورية جرى تدويلها من حيث البنية ومن حيث الحل، والتغيّرات على الأرض هامة، ولها تأثير، لكنها لم تعد حاسمة إلا إذا كان هناك حسم بالمعنى النهائي. وهذا الأمر غير متوقع الآن، وغير مطروح، وغير ممكن أساساً. الحل سيستند إلى بيان جنيف1، وبيان جنيف1 كما أصبح معروفاً لدى الجميع يقول بأنه لا بد من الوصول إلى هيئة انتقالية في نهاية المطاف. ولكن لن تكون هذه هي المهمة الوحيدة لمؤتمر جنيف2، فمؤتمر جنيف من وجهة نظري له ثلاث مهمات، المهمة الأولى هي وقف العنف، والمهمة الثانية هي إيقاف التدخل الخارجي، والمهمة الثالثة هي بدء عملية سياسية في البلاد، وبداية هذه العملية السياسية هي عبر إنشاء حكومة وحدة وطنية أو حكومة انتقالية أو هيئة انتقالية، بغض النظر عن تسميتها، تضطلع بمهام إدارة المرحلة الانتقالية.

أستاذ علاء، كأمين حزب الإرادة الشعبية، وأنتم جزء من الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، هل اتضحت الآن الطريقة التي ستشاركون فيها بمؤتمر جنيف، وهل وُجّهت إليكم دعوة، وهل اتضحت طريقة مشاركتكم؟

لم يتضح ذلك بعد وهذا الأمر سيتأخر بعض الشيء، والنقاش يدور اليوم كما تسمعون حول طريقة تمثيل قوى المعارضة، وهي مسألة إشكالية. وما زال الحديث يدور حول وفد واحد أو أكثر من وفد، والمواقف هنا متباينة. نحن ما زلنا على موقفنا أنه لا يمكن أن يكون هناك وفد واحد كما يجري طرحه من الأمم المتحدة وبعض الأطراف والرعاة أحياناً، وأحياناً يجري طرح شيء آخر. أعتقد أن المسألة هنا قيد النقاش والحل الآن، ولم يتم توجيه دعوات بعد، وأعتقد أن هذا سيتأخر بعض الشيء.

كل من يريد أن يكون جزءاً من الحالة السورية اللاحقة عليه أن يذهب إلى مؤتمر جنيف2 وإلا فإنه سيكون خارج هذه العملي

هل لديك معلومات عن أي تطور في مواقف جهات معارضة أخرى، كهيئة التنسيق أو الائتلاف المعارض في الخارج؟

في الحقيقة، لقد سمعت اليوم عن أحد ممثلي الجيش الحر حديثه عن أنه سيذهب إلى مؤتمر جنيف وسيتخلى عن مطالبه التي كان يطرحها قبل بضعة أيام.

أنت تقصد سليم إدريس، لكنه عاد ونفى هذه التصريحات...

الموضوع بحاجة إلى تدقيق إذن، لأني اطلعت على التصريح، ولم أطلع على النفي، لكني أعتقد أن هذا هو الاتجاه العام، وسواء نفى سليم إدريس أم لم ينف فأنا أعتقد أنه سيضطر للذهاب إلى جنيف2، لأن الاتجاه العام وخط السير هو باتجاه واحد، وهو الذهاب نحو الحل السياسي للأزمة السورية. وإن المدخل الوحيد الظاهر لحل هذه الأزمة اليوم هو جنيف2 وليس هناك مدخل آخر. وبالتالي فكل من يريد أن يكون جزءاً من الحالة السورية اللاحقة عليه أن يذهب إلى هذا المؤتمر، وإلا فإنه سيكون خارج هذه العملية.

أستاذ علاء بصفتك أمين حزب الإرادة الشعبية لا أستطيع إلا أن أسألك عن أمين حزب الإرادة الشعبية د. قدري جميل الذي لا يزال خارج البلاد، هل هناك من جديد في موضوع عودته أو اللقاءات التي يعقدها في جنيف أو موسكو؟

الحقيقة، وربما تعرف أو لا تعرف، أن هناك جملة من التحضيرات، والآن يجري الحديث حول التحضير لمؤتمر للمعارضة في موسكو من أجل حل مسألة تمثيل المعارضة، وكانت هناك لقاءات جرت في جنيف مع بوغدانوف بشكل أساسي إضافة لممثلي الأمم المتحدة. التحضيرات تجري على قدم وساق، وأعتقد أنه من الواضح أن الهدوء الإعلامي الذي نشهده اليوم هو مؤشر لتحضيرات جدية تجري بعيداً عن الإعلام، كما يبدو.

«البعث» و«سما» تقدمان:

مساحات للهجوم على د. علي حيدر

بعد تعرضه لمحاولتي اغتيال خلال الأسابيع القليلة الماضية، بدأت منذ الخامس من كانون الأول حملة هجوم «سياسية» على د. علي حيدر عضو رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير ورئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، ووزير المصالحة الوطنية، وهذه المرة من خلال منابر رسمية وشبه رسمية..

■ قاسيون

نشرت صحيفة «البعث» في عددها ذي الرقم 14938، بتاريخ الخميس، 5 كانون الأول، مقالاً بعنوان «الوزير ووجع المصالحة!» لكاتبه علي بلال قاسم، والذي هاجم فيه د. علي حيدر محملاً إياه مسؤولية «تعاظم ملف المخطوفين والمفقودين وما يدرج في خانة المعتقلين» حسب الكاتب، وهذه الـ«ما يدرج» فكاهة بذاتها! فالكاتب إذ يشن هجوماً على د. حيدر فإنه يستبق توجيه الاتهام إلى أحد أماكنه الصحيحة: «الأجهزة الحكومية» حسب الكاتب.. وبكلام واضح الأجهزة الأمنية، فالكاتب لا يعترف على ما يبدو بقضية المعتقلين، هم فقط «ما يدرج في خانة معتقلين».. إضافةً إلى أن الكاتب يطرح من معالجته نهائياً جميع تعقيدات الأزمة السورية، وضلوع الأطراف المتشددة في مفاقمتها ومفاقمة ملفات المعتقلين والمخطوفين والمفقودين والمهجرين واللاجئين تحت شعارات «الحسم» و«الإسقاط»، أي أن الكاتب يغفل في معالجته المسؤولين الحقيقيين ليخلق أمام السوريين عدواً وهمياً هو د. حيدر الذي لا يتحمل إطلاقاً أية مسؤولية عن تأخير حل هذه الملفات ولكن يتحملها معرقلو الحل السياسي من كل شاكلة ولون..

إن هذا الهجوم رغم ركاكته وانعدامِ حجته ومنطقه، فهو لا يفتقر إلى معانٍ لا بد من استخلاصها والوقوف عندها، وخاصة أن هجوماً موازياً شنّ عبر قناة سما الفضائية في مساء اليوم نفسه.. إذ يبدو واضحاً من الحملة التي لا نعتقد أنها ستتوقف سريعاً أن تلك الأوساط المعرقلة، ومع اقتراب جنيف–2 وما سيليه من استحقاقات التغيير، تحاول قدر استطاعتها الإساءة إلى القوى السياسية ذات البرامج الجذرية وتشويه سمعتها.. إن متشددي الطرفين يستخدمان كل ما بين أيديهم من وسائل تشبه أغراضهم لمنع التغييرات الحقيقية المستحقة منذ أعوام في سورية، الأمر الذي لن يصب إلا في تسريع الاصطفاف بالاتجاه الحقيقي المطلوب بين ناهبين ومنهوبين، وطنيين وغير وطنيين.

ناتج متدهور.. عجز متضخم: فرصة ثمينة!

■ إعداد عشتار محمود

ناقشت قاسيون الموازنة الحكومية لعام 2014 في ثلاثة ملفات سابقة، حيث بينا أن النفقات الحكومية أي موازنة هذا العام هي تقشفية وبالقيمة الحقيقية أقل من نصف موازنة عام 2013، ومن جهة أخرى ناقشنا الإيرادات الحكومية المتراجعة بالكامل تقريباً باستثناء مورد حكومي جديد هو فروقات الأسعار الناجمة عن بيع الحكومة للمحروقات بسعر أعلى، والتي فصلنا في الملف الثالث في العدد السابق تقديراتنا لحجمها ومقارنته مع حجم الدعم المتضائل كثيراً في عام 2014 والذي قد يتلاشى تماماً لتتحول "تجارة المحروقات حكومياً" إلى قطاع رابح تماماً إذا ما انخفض سعر الصرف أو عاد جزء من الإنتاج النفطي.. نستكمل هنا بعض المؤشرات النهائية في قراءة الموازنة الحكومية، وهي المؤشرات الكلية أي تقديرات حجم الناتج الإجمالي وحجم العجز الحكومي وآثاره الكبرى، وصولاً إلى قطاع الدولة الإنتاجي المتجاهل من حيث الإنفاق وإيراداته في الأزمة..

الموازنة الحكومية.. «ورقة عباد الشمس»

■ محرر الشؤون الاقتصادية

ناقشت قاسيون في ثلاثة ملفات متتالية بنودا وعناوين من موازنة 4102 الحكومية، الموازنة التي تقر بالشكل الأسوأ في السنة الأصعب..!! نقاش الموازنة ببنودها يبلغ حدا كبيراً من الأهمية، فالموازنة هي تكثيف للسلوك الحكومي الذي يحدد جهاز الدولة يعمل لمصلحة من؟ هل يستخدم هذا الجهاز الإداري والاقتصادي والتنظيمي بالشكل المطلوب الذي يتوافق مع المصلحة العامة، أم أن استخدامه يتم وفقاً للمصالح الضيقة للأقوياء اقتصادياً..

فالإيرادات الحكومية تعبر عن مدى حجم جهاز الدولة واستقلاليته الاقتصادية وبالتالي دوره التنموي من جهة، ومن جهة أخرى فمصادر الإيرادات الحكومية هي جزء من الثروة الاجتماعية المشكلة خلال عام يصب لدى جهاز الدولة ويعاد إنفاقه وتوزيعه في النفقات الحكومية، بالتالي فإن الموازنة الحكومية تعكس الدور السياسي– الاقتصادي الذي يلعبه أصحاب القرار، لتعكس بوضوح كيفية تقييم القرار الاقتصادي– السياسي في سورية هل يعمل للمصلحة العامة أم بعكسها..هل يأخذ من الأقوياء ليوزع للضعفاء اقتصادياً، أم العملية عكسية..

فمن أين تحصل الحكومة على إيراداتها هو مؤشر هام، مثلاً ممن تسحب الضرائب بنسبتها الكبرى وهل تتوازن هذه النسب مع القوة الاقتصادية للدافعين، يضاف إلى ذلك كيف توزع الحكومة الإيرادات التي تحصلها؟ لتكون قراءة الموازنة هي قراءة لدور الحكومات والسياسات الاقتصادية بإعادة توزيع الثروة.. وبالتالي الموازنة تعكس سلوكاً سياسياً، وتعكس بالجوهر مستوى الديمقراطية الفعلية ومستوى السيادة الوطنية الحقيقية.. والمؤشرات السورية تقول بتراجع سريع في دور الدولة الاقتصادي الإنتاجي، والتخلي عن آخر الضمانات الحكومية وهي الدعم الاجتماعي، تحت ذريعة الحرص على المؤشرات الكلية.. والنتيجة تراجع في هذه المؤشرات كرقم الناتج الإجمالي وحجم العجز، بينما تبقى بعض القطاعات التي لم تستبلها الليبرالية تماماً كالقطاع الحكومي الإنتاجي قادرة على أن تبرهن أن دور الدولة القوي أكثر ضمانة..

العجز المتضخم.. الناتج المتدهور

العجز هو سمة الموازنات الحكومية السورية منذ فترة طويلة، وهو ينجم حسابياً من عدم قدرة الإيرادات المحلية على تغطية النفقات المطلوبة في عام معين، والفرق بينهما هو عجز الموازنة الذي يمول بطريقتين، إما القروض والموارد الخارجية أو ما يسمى "التمويل بالعجز": وهو يتم عن طريق الضخ النقدي من الاحتياطي الموجود لدى البنك المركزي وهو عملياً دين داخلي متراكم، وله آثار تضخمية حكماً..تحديداً عندما لا يستثمر بالطريقة التي تحقق نمواً حقيقياً، ويزيد الإيرادات الحكومية ويوقف سلسلة تراكم العجز والدين..

والجدول التالي يوضح تسارع تضخم العجز في أعوام الأزمة..

العام	2010	2011	2012	2013	2014
العجز المقدر مليار ل.س	164	167	528	749	*524

* 524 مليار ل.س العجز المقدر في موازنة عام 2014 والمخفض "بطريقة ملتفة" بناء على أن الحكومة لم تضع كامل المبلغ الذي ستخصصه للدعم الاجتماعي لتثبيت الأسعار في الموازنة لكي لا تزيد من رقم العجز، كما ورد في البيان المالي للحكومة حيث أن رقم 400 مليار ل.س وضع خارج الموازنة يجب أن يضاف إلى العجز ليبلغ 924 مليار ل.س وعدم إضافته تعني أن هذا الرقم لن يصرف..!!

تقديرات العجز والناتج..

هذا العجز المتضخم سيغطى من موضعين: الأول هو القروض الخارجية والتي تشهد زيادة كبيرة في هذا العام من 4 مليارات ل.س في عام 2013 إلى 17 مليار أي أكثر من أربعة أضعاف قروض العام السابق..، أما الموضع الأكبر لتمويل العجز فهو كما العادة المبالغ المسحوبة من الاحتياطي السوري والتي تبلغ تقديراتها هذا العام 506 مليار ل.س، ستصل إلى 900 مليار ل.س إذا ما صرف مبلغ الدعم الموضوع خارج الموازنة 400 مليار ل.س..!!

لذلك فإن لمبلغ العجز المقدر حدين أعلى وأدنى:

- **524 مليار ل.س:** الحد الأدنى في حال لم يتم توزيع أو صرف 400 مليار ل.س وهي الجزء الأكبر من الدعم الاجتماعي والموضوع خارج الموازنة: **27% من الناتج الإجمالي المقدر لعام 2013.**
- **924 مليار ل.س:** الحد الأعلى للعجز في حال تم توزيع 400 مليار ل.س الجزء الأكبر من الدعم الاجتماعي الموضوعة خارج الموازنة: **47% من الناتج الإجمالي المقدر لعام 2013.**

تقديرات الناتج

قدر في البيان المالي للحكومة لعام 2013 أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ في عام 2012 مقدار: 2770 مليار ل.س/ 36 مليار دولار : بحسابات الدولار في نهايات 2012 «75 ل.س/$».

لتقدير ناتج عام 2013 لدينا تصريح هيئة التخطيط بأن تراجع الربع الأول عن عام 2012 يبلغ 30%، ويمكن أخذه كوسطي ليبلغ تقدير ناتج 2013: 1940 مليار ل.س وهو حوالي: **12 مليار دولار** بحسابات دولار نهاية 2013 «150 ل.س/$» وهو تراجع يزيد عن 60% بالقيمة الحقيقية..

أي أن الموازنة الحالية قد ينفق ما يقارب نصفها فقط من الموارد المحلية لهذا العام، بينما ما يقارب النصف الآخر سينفق من الاحتياطيات والضخ النقدي المولد للتضخم وبمساعدة القروض الخارجية..!

■ إن مثل هذه الأرقام المخيفة للعجز الحكومي لم تدفع أصحاب القرار إلى ضرورة البحث عن موارد محلية ممكنة إلى حد بعيد اقتصادياً بل استخدم العجز الحكومي المتضخم كذريعة لتخفيض الإنفاق الحكومي عن طريق رفع الدعم، وكانت النتيجة أن انخفضت نفقات الموازنة إلى النصف بالقيمة الحقيقية، وتحولت المحروقات إلى الإيرادات الرئيسية..

الحكومي الإنتاجي.. موارد حقيقية تثبت نفسها

تنخفض جميع الإيرادات الجارية في هذا العام باستثناء إيراد المحروقات الذي يتوقع أن يحصل 185 مليار ل.س، بينما تنخفض كل تبويبات الضرائب المباشرة التي تنخفض 36 مليار ل.س عن عام 2013، والضرائب والرسوم غير المباشرة التي تنخفض بمقدار 14 مليار ل.س.. وترتفع الرسوم المباشرة بمقدار 3 مليار ل.س فقط، بينما تبدي بعض مواضع الإنفاق إمكانية لزيادة الموارد، ويتم تجاهلها وفي مقدمتها القطاع الحكومي الإنتاجي والخدمي..

ونورد أمثلة حول بعض المفارقات الحكومية:

الصناعة التحويلية الحكومية

الصناعة التحويلية الحكومية	2014	فائض + 40 مليار ل.س
اعتمادات	1 مليار ل.س	
ايرادات متوقعة	42 مليار ل.س	

مجمل الإنفاق الاستثماري الحكومي

إذا ما استثنينا إعادة الإعمار والاحتياطات الاستثمارية «وهي مبالغ التي لا تنفق بالضرورة» من الاعتمادات الاستثمارية فإنها ستبلغ 181 مليار ل.س فقط، بينما تقديرات إيراداته 431 مليار ل.س فوائض موازنة وفوائض سيولة للمنشآت والمؤسسات الاقتصادية الحكومية

الإنفاق الاستثماري الحكومي	181 مليار ل.س	فائض + 250 مليار ل.س
الإيراد الاستثماري الحكومي	مليار ل.س*	

*هذه الإيرادات هي أرباح مؤسسات القطاع العام من القطاعات كافة بعد اقتطاع ضريبة الأرباح، أي أن الإيرادات التي تقدمها للحكومة أعلى من ذلك..

■ تشير الأرقام السابقة أن زيادة الإنفاق الاستثماري أكثر ايراداً بشكل مباشر من أي نوع آخر من الإنفاق، وتدل على إمكانية فعلية لزيادة الموارد حتى خلال الأزمة، وهي واحدة من الطرق الرئيسية التي قد تكبح جماح التضخم الذي قد ينجم من التمويل بالعجز أي الضخ النقدي من الاحتياطي، الذي ينذر بأرقام ضخمة في العام القادم تصل إلى نصف الناتج الإجمالي.. والتي حولتها الحكومية إلى ذريعة لرفع الدعم والتخلي عن آخر مؤشرات دور الدولة الإنتاجي والضامن الاجتماعي في سورية..

الدين العام الأمريكي.. فاتحة لأزمة الدولار

نشرت قاسيون في العدد رقم «629» ملفاً بعنوان «أزمة الدين الأمريكي.. تسويف وليس حل»، وكان الملف استعراضاً لمفهوم الدين العام، واستعراضاً لشكل تجلي أزمة الرأسمالية العالمية حالياً في مركزها الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وفي قطاعها الأول وهو القطاع المالي متمثلاً بأزمة دين الحكومة الأمريكية، وأزمة عملة التداول التجاري العالمي الأولى الدولار الأمريكي..

■ إعداد قاسيون

حيث بينا في المقالة السابقة أن الدين الأمريكي ناتج عن النمو المتصاعد في معدل النفقات مقابل تراجع معدل الإيرادات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، ودون الخوض أكثر في أسباب هذه العلاقة، والتي ترتبط بشكل مباشر بالتحول في بنية الرأسمالية الأمريكية التي استدعى تطورها أمرين اثنين، زيادة الإنفاق الحربي، وإعطاء الضوء الأخضر لهيمنة القطاع المالي على الاقتصاد عبر إعفاءات ضريبية على كبريات الشركات والمؤسسات المالية كي تهيمن على الاقتصاد العالمي.

انخفاض الإيرادات الضريبية

فرغم أن معدل الضريبة على رأس المال في الولايات المتحدة مرتفع نسبياً «يبلغ 18% على رأس المال في الولايات المتحدة مقابل 10% في اليابان وبريطانيا و 25% في كل من كندا وفرنسا وألمانيا». لقد شكل ارتفاع المعدلات الضريبية في الولايات المتحدة بالمقارنة مع باقي دول العالم الرأسمالي ذريعة للساسة الأمريكيين للدفع الدائم لتخفيضات ضريبية، تكون بمثابة حوافز لرأس المال من أجل مواجهة رأس المال العالمي الذي قد يتمتع في دول أخرى بمستوى منخفض من الضرائب.

أدت هذه السياسة إلى انخفاض مضطرد في حصة العوائد الضريبية من الناتج المحلي

العام	2000	2010	2013
نسبة ايرادات الضرائب من الناتج الإجمالي	%20,6	%15	%16

ومن المعروف هنا أن عجز الموازنة المزمن والذي يمول غالباً عن طريق الدين العام تؤدي بشكل مباشر إلى تراجع كبير في قيمة العملة المحلية لأي دولة وفي الحالة الأمريكية تعني انخفاض قيمة الدولار، ولكن الدولار الأمريكي محمول على دعامتين رئيسيتين الأولى هي الاقتصاد الأمريكي نفسه، والثانية هي الاقتصاد العالمي وفي هذا العدد سنسلط الضوء أكثر على الاقتصاد الأمريكي، وهما مرتبطان بعلاقة جدلية، وسنؤجل الحديث عن الاقتصاد العالمي إلى عدد لاحق.

الدين يهدد الدولار الضعيف..

خطر استمرار وتفاقم الدين العام بشكل رئيسي هو تأثيره على قيمة العملة، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو خطر يهدد نقطة قوتها الرئيسية أي الدولار، وطالما أن الإيرادات الأمريكية في تراجع فإن العجز سيستمر بالتفاقم، وبالتالي ستستمر الولايات المتحدة الأمريكية بالاستدانة لتمويل نفقاتها، والتي رغم محاولات تخفيضها تبقى أكبر من الإيرادات المتراجعة الناجمة عن انخفاض نسبة الضرائب من الناتج، وذلك بنتيجة محاباة الشركات الكبرى وتخفيض حصيلة الضرائب منها.. الولايات المتحدة الامريكية تعي مسألة تراجع قيمة الدولار وتقوم بحمايته بدعائم اقتصادية سياسية الخارجي منها هو هيمنة الولايات المتحدة على التجارة الدولية ودورها العسكري الذي يستحوذ جزءاً كبيراً من نفقاتها، بالإضافة إلى دعائم داخلية تتثمثل باحتياطاتها الذهبية بالمقدمة ومن ثم النقدية «عملات أجنبية– سندات الخزينة..» التي تفقد أهميتها مع تراجع قيمة الدولار وتراجع الثقة بقدرة الولايات المتحدة على تسديد ديونها.. كما أن إمكانياتها الصناعية تعد الركيزة الثانية والتي بيّنا تراجعها.. سيتم في الملف القادم مناقشة دعائم حماية قيمة الدولار على الصعيد الخارجي..

دعائم واهية للدولار.. داخل الاقتصاد الأمريكي

لا يمكن الحديث عن أزمة الدين العام الأمريكي دون الولوج لأزمة الدولار ذاتها، فالدولار هو المتغير الأبرز المتأثر باستمرار العجز، وهو بدوره يعود ليؤثر على الاقتصاد الأمريكي والعالمي بأن معاً.
إن عوامل قوة الدولار كعملة محلية هما أمران:
الأول: الاحتياطيات الذهبية والنقدية التي يملكها الفيدرالي الأمريكي ونجد في هذا السياق أن الولايات المتحدة تملك أكبر رصيد احتياطي من الذهب، وهو المقدر بـ «11» مليار دولار فقط، بينما يبلغ مجمل الاحتياطيات النقدية للولايات المتحدة وفقاً لبيانات البنك الدولي «575» مليار دولار، وهو رقم متواضع أمام ما تملكه الصين «3,2» ترليون دولار، أو اليابان «1,2» ترليون، روسيا «537» مليار دولار، والجزائر «200» مليار دولار.
تظهر الأرقام السابقة ضآلة حجم الاحتياطيات النقدية والمخزون الذهبي مقابل حجم الدين الهائل البالغ «16» ترليون دولار تقريباً، وهو ما يعني أن هذا الرقم المتواضع عاجز عن تأمين أي سيولة لمواجهة مخاطر سداد الدين العام أو حتى فوائده.
لا تمثل الاحتياطيات النقدية أيضاً مبالغ جدية في مواجهة الأزمة فكل الاحتياطي النقدي غير الذهبي لا يتجاوز «135» مليار دولار، أي أن الولايات المتحدة وفيما لو اعتمدت على احتياطياتها النقدية غير قادرة على مواجهة مصاريفها لأسابيع.
الثاني: حجم الناتج الصناعي الأمريكي
السمة الرئيسية لنمو القطاع الصناعي الأمريكي هي الهبوط، حيث أن وسطي نمو القطاع الصناعي في عقد من الستينيات إلى السبعينيات بلغ 10%، بينما في العقد الأخير بلغ وسطي نمو القطاع الصناعي 5% مع انخفاض معدل النمو الصناعي في عام 2009 عام الأزمة المالية ثم انكمش إلى –12%، لينتعش في عام 2011 إلى 6%، ويعود الميل الهابط ليتسارع حيث يقدر في عام 2013 بـ 4%..
تستطيع الولايات المتحدة أن تعتمد على ثقة القوى الدولية بدولارها طالما أنه مستند إلى دعامة اقتصادية متينة، وفي هذا المجال نجد أن الناتج الصناعي الأمريكي هو أهم دعامة اقتصادية فرغم تراجع حجمه من الناتج المحلي الأمريكي إلا أنه لا يزال يتمتع بحجم كبير في الناتج الصناعي العالمي. وتشير الأرقام إلى ما يلي:

الدولة	الحصة من الناتج الصناعي العالمي
الولايات المتحدة	%24
الصين	%15
اليابان	%14
ألمانيا	%5

حقيقة إن اعتماد الولايات المتحدة على صناعتها في إضفاء الثقة على الدولار هي عملية غير مستقرة مع استمرار الركود، وتراجع النمو ليس على صعيد الولايات المتحدة بل على مستوى كل العالم.
يضاف إلى ذلك أن جزءاً هاماً من هذه الصناعة تستهلك داخل الولايات المتحدة فنجد أن حصة الصناعة الأمريكية في التجارة الدولية هي أقل من نظيرتها الألمانية على سبيل المثال، وهذا يعني أن القوى الاقتصادية الدولية قد تكون غير مضطرة للطلب العالي على الدولار، طبعاً هذا فيما لو كانت التجارة الدولية غير مقيمة بالدولار، والواقع يقول غير ذلك. وفيما يلي سنستعرض حصة الناتج الصناعي للدول ذاتها من التجارة الدولية:

الدولة	حصة الصناعة من التجارة الدولية
الولايات المتحدة	%8
الصين	%14
اليابان	%6,5
ألمانيا	%10,2

أي أن حماية الدولار عبر الطلب الدولي على الصناعة الأمريكية أمر غير مضمون.

■ ويبقى في إطار التحليل المتكامل أن نضيف متغيراً أساسياً لمعرفة إمكانية تعثر حماية الدولار عبر الدعائم التي تكلمنا عنها سابقاً، ويبقى في هذا المجال استعراض دور التجارة الدولية، وهي المقيمة بالدولار منذ اتفاق بريتون وودز الشهير عام 1945، كدعامة أساسية في الحفاظ على قيمته وبالتالي تخفيف ضغوطات الدين العام على الدولار، وهذا ما سنتطرق إليه في العدد القادم.

انقطاع الطريق إلى الشمال!

أنعش سوق البيض والفروج بدمشق

■ إعداد أروى المصفي

"مصائب قوم عند قوم فوائد" مقولة أفرزتها حالة الطريق الدولي الواصل بين دمشق وحمص، أو ربما هو وضع مؤقت تدل أسبابه على حالة عدم الاستقرار وضعف القدرة على تأمين المواد وضبط أسعارها، فمنذ بدأت أسعار الفروج والبيض في الأشهر الثلاثة الأخيرة بالانخفاض، تنالت التساؤلات والاستفسارات عن السبب.. بحثت قاسيون في السبب ليتوضح أن الأمر لا يتعلق بتحسين ظروف الإنتاج أو انخفاض أسعار المستلزمات المستوردة مع انخفاض سعر الصرف، وإنما يتعلق بوضع مؤقت، وتأثير للظرف الامني..

تفسير «البضاعة الغريبة» في السوق..!

برر رئيس "الجمعية الحرفية بدمشق" للحامين محمد بسام درويش انخفاض أسعار مادة الفروج في أسواق دمشق تحديداً بتوفر المادة بكميات كبيرة وزيادة التنافس وضعف السيولة للمواطنين، في الوقت الذي تعرض فيه في أسواق دمشق كميات من الفروج المجمد تختلف عن الفروج الإيراني المستورد نظامياً، والذي يباع عبر "المؤسسة العامة للخزن والتسويق".

وفي سؤاله حول أنواع الفروج المبرد التي تتواجد في الأسواق وبسعر أقل من أسعار المؤسسة، أوضح أن "الفروج المجمد الذي يباع بأسواق دمشق لاسيما في سوق باب سريجة، يتم تداوله بفواتير نظامية وأغلبه من محافظة حماة ونوعياته وعروضه جيدة، وهناك إقبال عليه من قبل المواطنين و يباع مجزأ كأفخاذ بسعر الكيلو 054 ليرة".

وقد كان العديد من المواطنين يثيرون الأسئلة حول مصدر الفروج المجمد الذي يباع على البسطات وأمام محال اللحامين، وهل هو مهرب أم نظامي نظرا لسعره الرخيص قياسا للفروج البلدي، حيث يباع في الأسواق فروج مجمد غير مؤكد المصدر، كما تباع أجزاء الفروج المجمد بسعر أقل من سعر الفروج المحلي بفوارق تصل إلى 002 ل.س/ كغ.

وحول ذلك بيّن مدير التجارة الداخلية في دمشق باسل الطحان أن "للفروج المجمد المستورد مصدرين، الأول إيراني ومستورد لصالح المؤسسة العامة للخزن والتسويق، ويتم بيعه من خلال منافذ البيع لديها بسعر 004 ل.س/ كغ، ومصدر تركي مهرب إلى السوق بشكل غير نظامي، وقد ضبطت بعض الحالات في الأسواق وتمت مصادرتها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين".

بما لا يدع مجالاً للشك أو التخبط، أوضحت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق لـ«قاسيون»، السبب الكامن وراء هذا الانخفاض في السعر، بأنه "عدم استجرار مادة البيض من قبل المناطق الشمالية، بسبب الأوضاع الراهنة على الطريق الواصلة بين دمشق وحمص".

السعر .. انخفض ولكن دون المأمول!

انخفض سعر صحن البيض خلال شهر تشرين الثاني بنسبة 4% مقارنة مع سعره خلال شهر تشرين الأول حيث كان يباع بسعر يصل أو يتجاوز 700 ل.س، كما انخفض سعر صحن البيض خلال بداية شهر كانون الأول بنسبة 8% بالمقارنة مع سعره خلال شهر تشرين الثاني حيث كان سعره 670 ل.س.

فيما بدأ انخفاض تدريجي في شهر أيلول لمنتجات الفروج، حيث شهدت أسعار الفروج في دمشق انخفاضاً بنسب لا تتجاوز الـ15%، وأصبح سعر كيلو الشرحات ألف ليرة بدلاً من 1300، والوردة من 900 ليرة إلى 750 ليرة، وبقية الأجزاء تتراوح بين 500 و650 ليرة بسبب بدء طرح الفروج الإيراني المستورد.

وتناقلت الصحف المحلية ووسائل الإعلام نشرات الأسعار الصادرة عن مديريات التجارة الداخلية في المحافظات، لمراقبة وتتبع انخفاض أسعار الفروج والبيض، الذي برز في تلك النشرات ولو بشكل طفيف، وبينت مايلي:

في دمشق :

سعر الفروج الحي	سعر البيض	التاريخ
360	640	بداية شهر كانون الأول
330	–	نهاية شهر تشرين الثاني
485	700	22 تشرين الأول

في ريف دمشق:

سعر الفروج الحي	سعر البيض	التاريخ
335	650	2 كانون اول
355	–	7 تشرين ثاني
400	650	19 أيلول

وفيما يخص احتساب أسعار البيض والفروج قبل طرحها في النشرات الدورية، تجري العملية عبر دراسة الكلف الحقيقية للفروج، بدءا من المداجن وإضافة نسب الأرباح المقررة ويتم تسعير كافة أجزاء الفروج بناء على ذلك والسعر قد يختلف عن أسعار السوق لأن مديريات التجارة تعتمد أسس موضوعية للتسعير وليس بناء على أسعار التجار، حيث تصدر نشرة الأسعار من خلال رصد حقيقي للأسعار، بدءا من المداجن إلى تجار الجملة والمفرق حسب فواتير الشراء المتداولة بين هذه الحلقات، وبالتالي تكون الأسعار مجارية للسوق، ومع ذلك فهنالك بعض المحلات تبيع بأسعار أعلى وتتم مخالفتها من عناصر حماية المستهلك.

الاستيراد: خارج الاتفاقيات وبلا أثر..

عمليات الاستيراد بحسب مصادر من وزارة التجارة الداخلية مستمرة حيث يتم حالياً تنفيذ عقد استيراد 5 آلاف طن من الفروج الإيراني المجمد، إضافة لاستيراد 3 آلاف طن فروج مجمد من دول صديقة، كما منحت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رخصة لأحد رجال الأعمال السوريين لاستيراد 5 آلاف طن من الفروج المجمد منشأ برازيلي بسعر 1600 يورو للطن الواحد تسليم دمشق، وهذه الكمية مستوردة لمصلحة مؤسسة الخزن والتبريد ومنها إلى المؤسسات الاستهلاكية وهو الأمر المستغرب بناء على أن الاتفاقية الائتمانية مع إيران لم تعمل بنفس الوتيرة المتاحة، وكان تدفق الكميات بأقل قدر ممكن..ليتاح ربما لمستوردين محددين بتامين حاجات مؤسسات التدخل الإيجابي!! وبكل الأحوال فإن الكميات المستوردة غير قادرة على تغطية حاجات العاصمة التي تغص بسكانها ووافديها..

قطاع المليون.. تدارك متأخر

وفي خطوة متأخرة لاستدراك وضع قطاع الدواجن في سورية، الذي توقفت 90% من المداجن العاملة فيه، والذي يشغل حوالي 1 مليون مرتبطين بعمليات إنتاجه وتسويقه.. وافق مجلس الوزراء في آب الماضي على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تكليف وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي –المؤسسة العامة للأعلاف – بتأمين مقنن علفي خاص بالدواجن حسب الحاجة التي تقدرها الوزارة للتدخل الإيجابي بالسوق، لاستقرار الأسعار وبيعه للمربين بسعر التكلفة، وكذلك تكليف وزارة الكهرباء بتطبيق تعرفة استجرار الطاقة الكهربائية لمنشآت الدواجن وملحقاتها، وفق التعرفة المفروضة على المشاريع الزراعية، والتنسيق مع وزارة الزراعة بخصوص تحديد هذه المنشآت.

وكلف المحافظات بإعطاء الأولوية لتسليم منشآت قطاع الدواجن ومشاريعها مادتي المازوت والغاز، والطلب من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السماح بإدخال بيض التفريخ لأمّات البيّاض بدون إجازة استيراد أسوة باستيراد صيصان أمّات البياض والفروج والجدات، وتسهيل مرور البرادات المحملة بالصوص وبيض الفقس، والطلب أيضاً من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تسعير منتجات الدواجن حسب واقع أسعار تكاليف الإنتاج الحقيقية لهذه المنتجات وأجور النقل في الظروف الحالية وبما يحقق مصلحة المنتج والمستهلك، وتوجيه المؤسسة العامة للخزن والتسويق بإلغاء الـ 10 % نسبة تسليمات التصدير المفروضة على مصدري الدواجن.

التكلفة بين سعري صرف!!

وفق تقديرات قاسيون لتكلفة إنتاج كغ الفروج في شهر آب من عام 2013، فإن تكلفة الكغ في المدجنة بلغت 360 ل.س.. وقد تم احتساب التكلفة على أساس سعر صرف 200 ل.س/$ حيث لتغيرات سعر الصرف أثر كبير على كلفة الإنتاج نظراً لكون 73% من مستلزمات الإنتاج مستوردة، وبالتالي فإن انخفاض سعر الصرف اليوم وثباته عند حدود 150 ل.س/$ ينبغي أن يخفض سعر الفروج بحدود تقترب من 25% ، حيث انخفضت تكلفة العلف للكغ من 110 إلى 80 ل.س، بينما انخفض سعر الصوص من 170 ل.س إلى 80–90 ل.س، أما الأدوية فانخفضت بنسبة 10%.. ليبقى السعر مع تكاليف التدفئة وارتفاع النقل في حدود 320 ل.س/كغ.

تحرير قطاع النقل الجوي..

«لا من شاف ولا من دري»!!

على وقع الحرب الدائرة في البلاد، يَستغِلّ أصحاب القرار الاقتصادي هذه الظروف لتمرير قرارات تستبيح كل المحظورات، والتوقيت لم يأتِ مصادفة، فما عجزوا عن تمريره من قرارات اقتصادية في ظروف سابقة، يسعون لإقراره الآن، وما كان قرار رفع أسعار المشتقات النفطية سوى الخطوة الأولى على هذا الطريق، واليوم تطبخ وزارة النقل مشروع تحرير النقل الجوي وخدماته على نار هادئة، ساعية إلى تمرير هذا المشروع دون أدنى ضجة إعلامية تذكر، "لا من شاف ولا من دري" !!..

■ حسان منجه

في التفاصيل، تعكف وزارة النقل على إنجاز مشروع تحرير النقل الجوي وخدماته، حيث قامت بإرسال المشروع مرفقاً بالتعليمات التنفيذية والأسباب الموجبة والمذكرة التوضيحية إلى رئيس مجلس الوزراء، وأحيل الموضوع إلى اللجنة الاقتصادية التي قامت بتشكيل لجنة لدراسة الموضوع بشكل أعمق بحيث يتم وضع استراتيجية تطوير قطاع النقل الجوي وخدماته بما يلبي هدف تطوير هذا القطاع..

على حساب مؤسسة الطيران وحدها!

لن نقدم الحجج والبراهين التي نثبت فيها التأثير السلبي لمشروع تحرير النقل الجوي وخدماته المزمع إقراره على مؤسسة الطيران السورية بالدرجة الأولى، بل سنورد تصريحاً لوزير النقل السابق في عام 2010، الذي اعتبر فيه أن تحرير النقل الجوي غير عادل حالياً، حيث قال الدكتور يعرب بدر في حينه، إن تحرير قطاع النقل مرهون بقضيتين أساسيتين: الأولى أنه يوجد لدينا مؤسسة طيران عربية سورية مقيدة بحظر جائر وظالم يمنعها من أن ترمم أسطولها أو أن تشتري الطائرات اللازمة لتحقيق حصتها من هذه المنافسة، وأي تحرير للأجواء في هذه الظروف سيكون تحريراً غير عادل، وظالماً، ولا يتماشى مع أبسط شروط التنافسية والتجارة والعدالة، لأن هذا يعني أن المؤسسة الوطنية ستتلاشى لمصلحة شركات أخرى، والقضية الثانية ترتبط بالوزارة، فهي بصدد إجراء دراسة لإعادة هيكلة مؤسسة الطيران العربية السورية وتحريرها من الكثير من القيود التي تمنعها من أخذ دورها كمؤسسة اقتصادية تعمل وفق معايير دولية، وبعد حل هاتين القضيتين يمكن النظر في عملية تحرير النقل الجوي في سورية..

من حقنا أن نتساءل، ما الذي تغير على هذا الصعيد بين الأمس القريب واليوم؟! هل بات تحرير النقل الجوي عادلاً؟! وما هي الأسس التي يستندون إليها لمثل هكذا عدالة مفترضة؟! فهل توقف الحظر الدولي عن مؤسسة الطيران العربية السورية؟! أم أن حزم العقوبات الدولية خلال العامين المنصرمين «الأمريكية – الأوروبية» قد طالت مؤسسة الطيران السورية بالدرجة الأولى؟! ألن تكون تلك المؤسسة هي الخاسر الأكبر في هذه الحالة؟! ألن تتلاشى تلك المؤسسة التي يتقادم أسطولها يوماً بعد يوم؟! فالأجدى اليوم تحديث أسطول من الدول الصديقة شرقاً، وليس قصم ظهر مؤسسة الطيران، بإدخال شركات خاصة لم تطلها العقوبات الدولية، ولا هم لها سوى الربح، وبما يمكنها من استغلال ضعف الأسطول الجوي لمؤسسة الطيران السورية؟!

المؤكد أن تطوير هذا القطاع –إذا ما أصابت حسابات منظري التحرير– ونحن من المشككين في ذلك، فإنه سيكون على حساب مؤسسة الطيران السورية؟! ولكن تلك الشركات الخاصة هي من سيكون المستفيد الوحيد في المقابل..

القادم.. معفى من الضرائب

"سيتم إعفاء الشركات الخاصة من الضريبة والرسوم لمدة عشر سنوات لتشجيعها على البدء بالتشغيل في أسرع وقت ممكن"، هذا ما كشفت عنه وزارة النقل في وقت سابق، حيث إن القواعد التنظيمية التي ستحكم تحرير النقل الجوي الداخلي ستلحظ إعفاء الشركات الخاصة في مجال الطيران من الضريبة والرسوم، إضافة إلى مساواتها مع مؤسسة الطيران السورية في المزايا التفضيلية، ومنحها فرصا متكافئة دون تمييز أثناء ممارسة الحقوق والقواعد، كما أن تلك الشركات – بموجب التحرير – ستقوم بتحديد تعرفتها وفقاً لدراستها للجدوى الاقتصادية الخاصة بها..

فما هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها مشروع تحرير النقل الجوي من وراء إعفاء تلك الشركات الخاصة من الرسوم والضرائب؟! أليس السوريون أحق بتلك الأموال من جيوب أصحاب تلك الشركات؟! فاستثماراتهم رابحة في هذا القطاع دون أدنى شك، وخير دليل هو مئات الشركات الخاصة العاملة في قطاع الطيران المدني في البلدان العربية، فلم نسمع يوما عن شركات خاسرة، كما أنه لا بد من التساؤل: ما الفائدة التي سيجنيها المواطن والاقتصاد السوري من وراء إعفاء شركات الطيران الخاصة من الرسوم؟! فكما أن هدف تلك الشركات اقتصادي بالإضافة إلى كونه خدمياً، أي أنها تسعى إلى تحقيق الأرباح أولاً وأخيراً، فإن على صانعي القرار الاقتصادي، ومعدي مشروع تحرير النقل الجوي وخدماته أن يكونوا بالعقلية ذاتها، بما يخدم الاقتصاد الوطني والمواطن السوري، على اعتبارهم مؤتمنين على القطاع العام والمصلحة الوطنية، لا أن تكون مصلحة الشركات الخاصة في المقدمة، وأن يكون التنازل عن القطاع العام ومصالحه في قائمة الأولويات..

بين النفي والتأكيد.. من المستفيد؟!

أفادت مصادر مطلعة بأن الحكومة تتجه إلى منع تصدير زيت الزيتون، فهي تدرس هذا الموضوع بجدية بعد أن شهدت أسعار زيت الزيتون ارتفاعاً غير واقعي ومبالغاً فيه، ليصل سعر الكغ إلى 900 ل.س، بعد أن كان سعر الكغ الذي يبيعه المزارع لا يتجاوز 200 ل.س.. وطرح إيقاف التصدير يهدف لتوفير المادة وسد حاجة الأسواق ثم تلبية حاجات الاستهلاك المحلي منها والحد من ارتفاع الأسعار، ووضع حد للاستغلال والمتاجرة بالمنتج المحلي على هذه الشاكلة..

إلا أن رئيس غرف الزراعة السورية محمد كشتو نفى وجود هذه النية وقال: "على الأقل خلال الوقت الراهن ليس لدينا كغرف زراعية مثل هذه المعلومات وإن دراسة منع تصدير زيت الزيتون من الحكومة في الوقت الراهن غير وارد على حد علمنا.."

زائد ناقص

«الوزير الواثق»

اعتبر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين أن من "يرد" من الصناعيين والتجار الالتزام بالسعر الذي تحدده الحكومة للمواد والسلع فهو مرحب به، ومن "لا يرد" فإن الدولة قادرة على فرض أسعارها المخفضة على السوق عبر مؤسسات التدخل الإيجابي التي تتسع منافذها وبأسعار مخفضة..

■■■

«تحت الضغط»

تعمل وزارة التجارة الداخلية على مشروع قانون التموين وضبط الجودة الذي يتضمن 78 مادة، ولكن المشروع لم يرق للفعاليات الصناعية والتجارية بعد عرض مشروع القرار عليها مطالبة الاكتفاء بإحدى عقوبتي السجن والغرامة في بعض المطارح والتخلي عن عقوبة السجن في مطارح أخرى أو تخفيض العقوبة المالية، وهذا ما دفع وزارة التجارة الداخلية إلى إعادة التفكير بتعديل قانون التموين والتسعير رقم 123 لعام 1960 حسبما أفادنا مصدر مطلع في غرفة صناعة دمشق دون إصدار مشروع القانون الجديد، لتنسف بذلك جهد عدة أشهر من العمل عليه، ولو أن هذه الخطوة مازالت قيد الدراسة..

■■■

2 مليون يورو يوميا

كشف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية خضر اورفلي، عن حصول الوزارة على مبالغ من القطع الأجنبي من مصرف سورية المركزي لتمويل المستوردات من السلع الأساسية والضرورية للمواطن في حياته اليومية، مشيرا إلى أن هذه المبالغ تصل في بعض الأحيان إلى 2 مليون يورو يوميا..!!

■■■

بين الدول العشر الأكثر فساداً

احتلت سورية المرتبة العاشرة ضمن قائمة أكثر 10 دول فسادا، وذلك قبل العراق وليبيا والسودان والصومال من الدول العربية، وحلت في المرتبة 168 على قائمة الدول الأكثر شفافية.

■■■

400 ذبيحة غير صالحة للاستهلاك يومياً

أوضحت مصادر مسؤولة في الاتحاد العام للحرفيين أن دمشق مهددة بكارثة بيئية في حال استمرار ذبح اللحوم في المناطق السكنية ولاسيما في باب السريجة، مشيرة أنه في سوق باب السريجة فقط يذبح ما يقارب 400 ذبيحة يومياً معظمها غير صالحة للاستهلاك.

جيو سياسة

● أعلن الرئيس الفرنسي، «فرانسوا هولاند»، يوم الخميس 5 ديسمبر/كانون الأول، عن اجتياح عسكري فرنسي فوري في جمهورية إفريقيا الوسطى بذريعة «الاشتباكات الدامية» في هذه الجمهورية، والتي أودت بحياة أكثر من 100 شخص حتى الآن، وفقاً لوسائل الإعلام. وصرح «هولاند» بأنه قرر أن يتحرك وذلك «بالتنسيق مع الإفريقيين وبدعم من الشركاء الأوروبيين». وأشار إلى أن 600 عسكري فرنسي موجودون حالياً في جمهورية إفريقيا الوسطى، وأن هذا العدد «سيتضاعف خلال الأيام القادمة»!!

■■■

● دان وزير الخارجية الروسي، «سيرغي لافروف»، خلال قمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، «الهستيريا» الغربية بشأن أوكرانيا. وقال «لافروف»: «إن هذا الوضع مرتبط بهستيريا بعض الأوروبيين، بعدما قررت أوكرانيا ألا توقع اتفاق الشراكة مع الاتحاد».

■■■

● ارتفع معدل البطالة في فرنسا في الربع الثالث من العام الحالي، مسجلاً أعلى مستوى له في 16 عاماً، مع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في أوساط المواطنين الفرنسيين الذين تجاوزت أعمارهم سن الـ50 عاماً. وبلغ معدل البطالة مستوى 10,9% في الربع الثالث من العام الحالي، مقارنة بـ 10,8% سجلها في الربع الذي سبقه، حسب بيانات المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية «Insee». وأشار «Insee» إلى أن هذا المعدل العالي للبطالة في فرنسا لم يسجل منذ عام 1998.

■■■

● حث الرئيس الصيني وسكرتير عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، «شي جين بينغ» أعضاء الحزب على التعلم من الفلسفة الماركسية، من أجل فهم أفضل للوضع في الصين، والعمل على دفع أنماط العمل كافة. وقال «شي» إن الفلسفة الماركسية، التي كشفت القاعدة العامة لتطور المجتمع الإنساني، ما زالت تمتلك حيوية قوية وتستخدم كأداة قوية للفكر، من أجل توجيه الشيوعيين لتحقيق تقدم. وشدد «شي» على أن الشعب هو صانع التاريخ، ويجب أن يستفيد بدرجة أكبر من نتائج التنمية.

■■■

أفاد مصدر في حكومة الكيان الصهيوني، طلب عدم ذكر اسمه لوسائل الإعلام، بأن وزير شؤون البيئة، «عمير بيريتس» توجه إلى اسطنبول يوم 4 ديسمبر/كانون الأول ليحضر مؤتمراً بشأن قضايا تتعلق بالبيئة البحرية والساحلية في منطقة البحر المتوسط. وسيستمر المؤتمر الذي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة أربعة أيام. ولم يذكر المصدر إن كان «بيريتس» يزمع الاجتماع مع أي مسؤولين أتراك في اسطنبول.

■ وكالات

هل يقف العراق على حافة الانهيار؟

قالت صحيفة «نيزافيسمايا جازيتا» الروسية: «إن أردوغان يزرع الانشقاق في العراق بسبب اتفاقه مع قيادة إقليم كردستان العراق على تصدير النفط عبر تركيا». هذا الدور التركي المستند إلى رؤية «كيسنجر» حينما قال بشأن تقسيم المنطقة: «علينا خلق إمارة أمام كل بئر نفط» القول الذي يلخص جوهر الاستراتيجية الامبريالية الأمريكية، ومشاريعها التقسيمية المحفوظة في الأدراج.

■ صباح الموسوي*

«مشروع «برنارند لويس» لتفتيت المنطقة إلى 41 إمارة، مشروع «بريجنسكي» لتحويل المنطقة إلى دويلات طائفية» على أن يحتل الكيان الصهيوني فيها موقع الأقلية المتميزة على المستويات الإدارية والتكنولوجية والعسكرية.

كان قد طُرح سؤال عام 1992 في أروقة مراكز الأبحاث التابعة للمخابرات الأمريكية: هل يبقى العراق موحّداً في العام 2002؟ وعند وقوع العراق تحت الاحتلال في العام 2003 نشط «جو بايدن»، ولاسيّما في العام 2007، بالحصول على موافقة الكونغرس الأمريكي، حول خطة تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات طائفية إثنية، ووضع نقاط سيطرة «CHECK POINT» وحدود فاصلة للعبور، وهوّيات أشبه بجوازات سفر، وقد بذل جهداً خاصاً مع العديد من أعضاء مجلس الأمن، للحصول على تأييدهم لمشروع التقسيم.

التحاصص يسلب سيادة العراق

تتصاعد يوماً بعد يوم الصراعات بين الكتل الثلاث، وانتقل هذا الصراع إلى داخل هذه الكتل بين المتطرفين والمعتدلين. وجاء طرد نوري المالكي لوزير العدل «التحالف الوطني» من الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء، نتيجة إصرار الأخير طرح مشروع القانون الطائفي «قانون الأحوال الشخصية الجعفري» على التصويت في المجلس. وتشهد الكتلة الكردستانية صراعاً مماثلاً، بين دعاة الإصرار على تصدير النفط المنتج في الإقليم مباشرة إلى تركيا، وأولئك الداعين إلى الالتزام بالمادة الدستورية رقم 111 التي تنص على أن «النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات»، والمادة 112 التي تنص على أولاً: «تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف، يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون». كما جاء قرار مجلس محافظة كركوك بضم قضاء «الطوز» التابع لمحافظة صلاح الدين إلى الحدود الإدارية للمحافظة، ضمن مخطط ممنهج ومبيت يرمي إلى تقسيم البلد، حسب رأي الكتلة العراقية.

ولعل أخطر ما في هذا الصراع على محاصصة النهب المنظم لثروات الشعب العراقي، هو استقواء هذه الكتل بدول الجوار، لمساعدتها في ترجيح كفتها في هذا الصراع ، حداً أصبح فيه ترشيح شخص رئيس الوزراء يمر عبر توافق أمريكي ـ إقليمي.

أخطر ما في هذا الصراع على محاصصة النهب المنظم لثروات الشعب العراقي، هو استقواء هذه الكتل بدول الجوار، لمساعدتها في ترجيح كفتها في هذا الصراع ، حداً أصبح فيه ترشيح شخص رئيس الوزراء يمر عبر

«خلاف» تكتيكي على مشروع واحد

وبخصوص الوضع الأمني، فإن العراق يعيش حالة انهيار أمني شامل، وتعاني أجهزته الأمنية من اختراقات على كل المستويات وفساد شامل، وانعدام للشعور الوطني العراقي لمصلحة الولاءات الفرعية، الطائفية والاثنية والعشائرية. فالأعمال الإرهابية الإجرامية تنتهك يومياً، وعلى مدى الساعة، جميع المدن العراقية حتى تلك التي كانت لوقت قريب آمنة «اربيل ـ السليمانية». ويأتي تركيز الهجمات الإرهابية في الآونة الأخيرة على مدينة كركوك وقضاء «طوزخرماتو» بشكل خاص، إلى تدمير ما عرفته كركوك تاريخياً، وهو التعايش المشترك الإنساني القومي «العربي، الكردي، التركماني، الآشوري– السرياني وغيره»، والديني «الإسلامي، المسيحي»، والطائفي «الشيعي– السنّي»، أي، استهداف القضاء على النموذج المصغّر للعراق.

إن التقسيم لا يتم دفعة واحدة، ولعلّ جميع المتطرفين والمعتدلين ودول الجوار الإقليمي والإمبريالية الأمريكية لا تؤيده علناً الآن. ولكنها تعمل على تحقيقه على مراحل وبشكل متدرج، وهذا هو حصرياً موضع الخلاف التكتيكي بين المتطرفين والمعتدلين. خصوصاً في ظل حركات الاحتجاج الشعبية المتصاعدة ضد الوضع المأساوي المعيشي والخدمي والأمني الذي يعانيه الشعب العراقي، وضد التفريط بوحدة الوطن.

■ * عضو لجنة العمل اليساري العراقي المشترك

لبنان ونيران التقلبات الإقليمية

■ مالك موصلي

تتردد جملة «لبنان على شفير الهاوية»، منذ الجولة الأولى للحرب الأهلية اللبنانية، وحتى اليوم. لم تفقد الجملة مفعولها مع مرور السنوات في البلد الذي قاده نظام التحاصص ليكون كالريشة في مهبّ التقلبات الإقليمية.

كان لبنان، خلال الأسابيع الماضية، على موعد مع انعكاس آخر للتقلب الإقليمي. حيث شهدت مدينة طرابلس عنفاً دامياً طالها، جراء تجدد الاشتباكات ما بين منطقتي «جبل محسن» و«باب التبانة»، راح ضحيتها 10 قتلى وما يزيد على 40 جريحاً. بينما يقف الجيش اللبناني عاجزاً عن اقتلاع الاقتتال من جذوره، لأن غطاءً سياسياً لعملياته لم يعط له بعد.

من جهة أخرى، استفاقت الضاحية الجنوبية الأسبوع الماضي، على حدث اغتيال القيادي في «حزب الله»، حسان هولو اللقيس، الذي تم اغتياله بخمس طلقات من مسدسين كاتمين للصوت، قرب منزله في منطقة الحدث «جنوب الضاحية».

وكانت وسائل إعلام قد كشفت بأن اللقيس «يمثّل قائد الدفاع الجوي» في الحزب الذي سارع إلى اتهام «إسرائيل» بالحادثة. ويذكر أن اللقيس كان قد نجا من عدة محاولات اغتيال قام بها الكيان الصهيوني، ولاسيما في حرب تموز، عام 2006، حين قصفت مبنى في الضاحية كانت تتوقع تواجده فيه. التفجيرات كانت خير دليل على أن الوجود التكفيري القادم من سورية، بالإضافة للمدرَّب في الشمال والمخيمات، لم يعد وهماً. كذلك دلّت أحداث العنف الدامية في طرابلس على أن اقتتالاً ما بين اللبنانيين سيتفاقم، ما لم يجد سياسيوه مخرجاً من الحلقة المفرغة. ويأتي اغتيال القيادي «حسان اللقيس» ليكمل الكلام: حتى المقاومة باتت مهددة بمزيد من الثغر الأمنية، ما لم يجتز لبنان عتبة الخطر.

النقب والجليل في مواجهة التهويد والصهينة

كان «يوم الغضب» السبت 30 /11، الذي عرفته منطقة النقب وعدة مدن وقرى فلسطينية، منكوبة باحتلالي عامي 1948 و 1967، حدثاً بارزاً في خطة المواجهة المستمرة والمفتوحة مع الغزاة المحتلين. جاء توقيت المواجهة مع المؤسسة الصهيونية الحاكمة في ذلك اليوم استجابة لدعوة قوى الحراك الشبابي، والآلاف من أصحاب الأرض الأصليين لمخطط «برافر- بيغن».

■ محمد العبد الله

القانون أقره الكنيست بالقراءة الأول، في 24حزيران «يونيو» عام 2013، بناء على توصية من وزير التخطيط في حكومة العدو «إيهود برافر» عام 2011، من أجل تهجير سكان عشرات قرى البدو في النقب، وتجميعهم في ما يسمى «بلديات التركيز». واستناداً على دراسة أجراها «المركز العربي للتخطيط البديل» عن «قانون برافر»، فإن السكان البدو شكلوا «نهاية 2011» نحو 19% من سكان لواء الجنوب، بينما عدد البلدات البدوية المعترف بها يصل إلى 7% من مجمل بلدات اللواء، فيما لا تتعدى منطقة نفوذها 1% من مساحته.

بالرغم من الكتابات المتعددة على مدى الأشهر السابقة، حول أبرز ما جاء في مخطط الاستيلاء الاستعماري/الإجلائي، فلا بد من التذكير بأن خطوات التنفيذ تقوم على مصادرة 800 ألف دونم، وتهجير ما يقارب 70 ألفاً من الأهالي إلى بلدات جديدة، أشبه بمعازل الهنود الحمر في الولايات المتحدة، لا تمت بصلة لنمط الحياة والعمل البدويين، وهدم 38 قرية ترفض حكومات العدو المتعاقبة، الاعتراف بها، حارمة إياها من البنى التحتية، ومن كل مقومات الوجود والاستمرار، وبالتالي، الحياة الكريمة.

عرب النقب مهددون «بالانتقال»!

بعد يوم واحد على غياب شمس ذلك اليوم الطويل من المواجهات والاشتباكات مع قوات القمع العنصرية والفاشية، نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوم الاثنين 12/2، حديثاً للوزير السابق «إيهود برافر»، الذي يشغل الآن منصب رئيس دائرة تخطيط السياسات في ديوان رئيس الحكومة، يجدد من خلاله الإدعاءات الكاذبة والتضليلية التي تمارسها مؤسسات الكيان في تبريرها لمخططات التهويد والصهينة في المناطق العربية. يقول «برافر»: «إن الكثيرين من أولئك الذي سيضطرون للانتقال «تُقرأ: يخضعون للطرد والتهجير» سيفعلون ذلك طواعية». عرب النقب المستهدفون بـ«الانتقال!» ينفون نيتهم أو رغبتهم الطوعية، بترك أراضيهم، التي يعيشون عليها قبل نشوء الكيان المصطنع بمئات السنين. لكن المثير للسخرية والاشمئزاز في حديث «برافر» كان كلامه عن دوافع الانتقال/ الاقتلاع: «إن ترحيل الآلاف من بدو النقب نابع من اهتمام "إسرائيل» بصحتهم... إنهم يسكنون في مناطق ملوثة». لكن صاحب الخطة لم يكلف نفسه تبرير وجود المخططات القابلة للتنفيذ اللاحق، بإقامة العديد من المستعمرات اليهودية في مكان القرى التي سيتم تهجير سكانها.

مع انشغال الرأي العام والقوى السياسية، وفي مقدمتها «قوى الحراك الشبابي» التي دعت ليوم الغضب بمواجهة مخطط «برافر» وإسقاطه، نشرت صحيفة «هآرتس» أن "قسم الاستيطان» التابع للهستدروت، والذي يعتبر العقل المنتج للخطط الاستعمارية/الإقتلاعية، وضع خططاً جديدة لتهويد الجليل، من خلال بناء تجمعات يهودية جديدة، وتوسيع بعض التجمعات القائمة بهدف زيادة عدد اليهود في الجليل على حساب السكان الفلسطينيين. وقد أشارت الصحيفة إلى أن المناطق المستهدفة في الجليل تحديداً تقع في منطقة سهل البطوف، المعروفة باسم مثلث يوم الأرض، سخنين، وعرابة، ودير حنا. والخطة الجديدة هي إعادة إنتاج لمخطط قديم يقوم على تهويد الجليل من أجل فرض وقائع ديمغرافية جديدة.

المواجهة المفتوحة هي عنوان المرحلة الراهنة والقادمة، ليس فقط في الأراضي المحتلة عام 1948، بل وداخل الأراضي التي احتلت عام 1967

فلسطينيو 48 «خطر ديمغرافي» على الكيان

كانت هذه الخطة قد مرت بمراحل متعددة، وانعقدت من أجل إيجاد «أفضل الطرق لتنفيذها» عدة مؤتمرات وورشات عمل، وقدم قادة عسكريون وسياسيون في الكيان عدة مشاريع، كان من أكثرهم «شهرة» متصرف اللواء الشمالي في عام 1976«إسرائيل كينغ»، الذي كان اسمه قد ارتبط بالمرسوم الذي صدر يوم 1976/2/12 والقاضي بمصادرة عشرين ألف دونم من أراضي قرى عرّابة ، ودير حنا، وسخنين، مما أدى لانتفاضة «يوم الأرض الخالد» في الثلاثين من شهر آذار/مارس، التي سقط فيها ستة شهداء وعشرات الجرحى.

إن ما تحمله خطط التهويد الجديدة/القديمة من مصادرة للأراضي والضغط على السكان الأصليين للتهجير القسري والمغادرة، عبر تضييق مساحات البلدات والقرى العربية، في مقابل توزيع المساحات المصادرة على المستعمرين الجدد لبناء مستعمرات جديدة، سيعني لقوى سياسية ومجتمعية جديدة، قوامها جيل من الشابات والشباب، يمتلك رؤى وبرامج عمل جذرية في مواجهة التهويد والصهينة وهامشية وإصلاحية، قوى سياسية / تنظيمية «تاريخية»، سيعني كل هذا أننا أمام تحولات جديدة في أرض فلسطين التاريخية، خاصة وأن قادة المستعمرين الغزاة بدأوا حملة جديدة من الكذب، أعلن بعض فصولها وزير الخارجية في حكومة العدو «أفيغدور ليبرمان» الذي كتب في صفحته على شبكة التواصل الاجتماعي: «إنه الخطر الديمغرافي النابع من فلسطينيي 48، وخاصة تزايد نسبتهم في منطقتي الجليل والنقب»، مضيفاً تحذيراً وتهديداً: «إن فلسطينيي 48 لا ينصاعون للقانون ويسيطرون على الأراضي.. إنها معركة على الأرض، ونحن نحارب على الأراضي القومية للشعب اليهودي، وهناك من يحاول بشكل مقصود سلبها والاستيلاء عليها بالقوة، ولا يمكن غض الطرف عما يجري هناك».

في ظل هذا المشهد، تكون المواجهة المفتوحة عنواناً للمرحلة الراهنة والقادمة، ليس فقط في الأراضي المحتلة عام 1948، بل وداخل الأراضي التي احتلت عام 1967. إن التحضير الحقيقي والفعلي لمعركة الدفاع عن الأرض في فلسطين، يبدأ، أولاً، في إسقاط الرهان على سياسة «السلام» الافتراضية/الوهمية، مع مستعمر يحتل الوطن ويقضم الأرض ويقتلع السكان ويقمع بالنار احتجاجاتهم.

التونسيون يرفعون راية الإنقاذ

■ شيرين الذياب

«إذا فشل الحوار لن نرمي المنديل الأبيض». هكذا رد الاتحاد التونسي للشغل على النتائج النهائية للحوار، على لسان الأمين العام المساعد للاتحاد، «سمير الشقي»، في استقراء سابق لمجريات الحوار، وفي إشارة إلى الشارع التونسي أن التقطوا راية الدفاع عن تونس، ممن يحاول الدفع بها باتجاه مستنقعات العنف.

رغم تحذير حكومة «الغنوشي» من أن عدم التوصل إلى حل قد يؤدي بالبلاد إلى عنف محتم، وتصريحاته حول دفع الحكومة باتجاه نجاح المؤتمر، دفعت الحكومة بمؤتمر الحوار نحو التسويف، ولوحت بالعنف كبديل على لسان وزير الداخلية «لطفي بن جدو»، بسبب «تلقينا تهديدات بتنفيذ عمليات إرهابية باحتفالات رأس السنة الميلادية».

يبدو أن سيناريو عدم التوصل إلى توافق على مدخلات الحوار، الذي جرى آخره بعدم التوافق على أحد الشخصيتين المرشحتين لخلافة علي العريض، ومن ثم التلويح بالعنف من الحكومة التي تلجأ إلى تحريك كل أوراقها للبقاء في السلطة لسببين، الأول، هو الاستفادة من حالة التردي الاقتصادي الاجتماعي والأمني، وبالتالي الدفع بالشارع إلى الاستكانة للواقع الجديد. والثاني، تعويض الخسارة التي مني بها الإسلام السياسي في المنطقة، بعد سقوط مرسي وفشل حكومة ليبيا، وهو ما يضع الشارع التونسي أمام صراع سياسي عنيف.

وقال «الاتحاد العام للشغل» إنه يعمل في «إطار الرباعي الراعي للحوار الوطني منذ أكثر من سنة، في سبيل الحدّ من التجاذبات بين الفرقاء السياسيين، والتخفيف من الاحتقان الذي بات يسيطر على التونسيات والتونسيين جرّاء ارتفاع منسوب العنف والإرهاب»، وبناء عليه، ناشد الاتحاد الأحزاب السياسية جميعها من أجل العمل على إنقاذ البلاد مهما كلف الثمن، وجاء الرد سريعاً من الأحزاب، فأعلن رئيس الاتحاد من مقره بعد ساعات طلب الأحزاب التونسية مهلة جيدة لاستكمال الحوار «كنا سنعلن فشل الحوار الوطني، لكن الأحزاب طلبت منا مهلة جديدة لإنقاذ البلاد، استجاب الرباعي لإعطاء الأحزاب فرصة جديدة وهي فرصة الأمل الأخير، لذلك سنمكن الأحزاب السياسية من مهلة جديدة لا تتجاوز عشرة أيام، وخلال هذه الفترة نحن كرباعي سنعتمد آليات جديدة في إطار خارطة الطريق».

وتشير هذه الاستجابة السريعة إلى مدى الترابط العضوي بين «الاتحاد العام للشغل» كمنظمة وجماهير تونس وجدية المواقف السياسية التي يتبناها الاتحاد، بوصفه ممثلاً للجماهير، وقد حدد على إثر هذا الإعلان يوم السبت 14 كانون الأول الجاري موعداً للقاء بين الأحزاب، تاركين لهم فرصة جديدة لترتيب حساباتهم، والعودة إلى الشعب التونسي.

مانديلا أيقونة الكفاح والسلام...

نعى «جاكوب زوما» رئيس جنوب أفريقيا، المناضل الكبير نيلسون مانديلا، الذي توفي في منزله عن عمر يناهز 95 عاماً في وقت متأخر من يوم الخميس 2013/12/5، وأعلن أنه سيتم تنكيس الأعلام اعتباراً من الجمعة، حزناً على رحيل الزعيم الكبير. يعتبر مانديلا من الناحية السياسية، قومياً أفريقياً وديمقراطياً اشتراكياً، وفي ستينيات القرن الماضي أسس وبالتعاون مع الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا منظمة «اومكونتو وي سيزوي»، وفي عام 1961 بدأ «مانديلا» بتنظيم الكفاح المسلح ضد سياسات التمييز العنصرية، وفي العام التالي ألقي القبض عليه، وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، وفي عام 1964 حكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة التخريب. بعد 27 عاماً من السجن أفرج عنه في 20 فبراير/شباط 1990، وفي عام 1993 حاز «مانديلا» على جائزة نوبل للسلام.

كان مانديلا أول رئيس «أسود» انتخب في أول انتخابات متعددة وممثلة لكل الأعراق في جنوب أفريقيا عام 1994، ولم يبق في المنصب سوى فترة رئاسية واحدة، ثم اعتزل العمل السياسي إلى حد كبير منذ العام 2004. ركزت حكومته على تفكيك إرث نظام الفصل العنصري من خلال التصدي للعنصرية المؤسساتية والفقر وعدم المساواة وتعزيز المصالحة العرقية.

أوكرانيا نموذج الثورات الملونة المدعومة غربياً

ماذا يحدث في أوكرانيا؟ إنه صراع جنوني لرأس المال المالي العالمي من أجل البقاء، باستخدام أدواته المتراجعة عالمياً، مثل الثورات الملونة والسياسات الليبرالية الجديدة.

■ آلان كرد

لقد انفجرت الأحداث في أوكرانيا على خلفية الصراع من أجل توقيع اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي، والمؤسسات الإمبريالية التي تقف خلفه، وهي تعبر عن انفجار أزمة رأس المال في هذا البلد.

حقيقة الوضع في أوكرانيا

من المسؤول عن تحويل أوكرانيا إلى مزرعة لرجال الأعمال؟ من يتحمل مسؤولية تحويل ثاني أكبر اقتصاد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية إلى مدجنة لتفريخ اللصوص والطفيليات، على حساب سحق الشعب الأوكراني والتحطيم الاجتماعي الممنهج للكادحين؟ إنه رأس المال المالي العالمي، وامتداداته في الداخل الأوكراني.

انهار الاتحاد السوفييتي وانفصلت أوكرانيا عنه عام 1991، فوصل إلى الحكم طبقة قديمة جديدة من اللصوص، تمثل أحفاد النبلاء، الذين أسقطتهم ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى عام 1917، والتروتسكيين المهزومين عام 1937 وأحفاد جماعة «سيباستيان باندیرا» الذي تحالف مع الفاشيين، وممثلي الحركة الصهيونية وجماعة البيروسترويكا الغورباتشوفية والبيروقراطيين والقوميين الليبراليين وغيرهم.

وتعرضت أوكرانيا، خلال العقدين الأخيرين، إلى شتى أنواع المآسي، وأصاب الاقتصاد ركود حاد، حيث تراجعت معدلات النمو وخسرت أوكرانيا 60% من ناتجها المحلي خلال سنوات 1991 – 1999، وتقلص الإنتاج الصناعي بنسبة 48%، والإنتاج الزراعي بنسبة 51%، وعانت البلاد من معدلات تضخم من خمسة أرقام، واحتلت أوكرانيا الرقم القياسي العالمي للتضخم سنة 1993، ومعها بدأت تختفي كل الخدمات الاجتماعية التي كانت متاحة للسكان في السابق، في التعليم والصحة والسكن وفرص العمل والتقاعد، وازداد العجز في الميزانية بشكل كبير، وتم خصخصة قطاعات واسعة من المرافق الاقتصادية الأساسية، وانخفضت الرواتب والمعاشات، وانتشر الفساد والجريمة وارتفعت نسبة الوفيات بشكل كبير منذ عام 1991، وتم إتباع سياسة تحرير الأسعار، حتى أصبحت حياة المواطن صراعاً من أجل البقاء، وأصبح اقتصاد الظل هو السلطة الوحيدة في البلاد، وقد أقبل القرن الحالي والبلاد على حافة الكارثة، بسبب الممارسات الليبرالية لجماعة «ليونيد كوتشما» الموالية للغرب.

منذ عام 2008، دخل الاقتصاد الأوكراني ركوداً عميقاً يشابه ما حدث عام 1993، خاصة بعد تدخل بنك النقد الدولي وتوالي القروض المجحفة إلى الداخل.

ماذا فعل قادة الثورة البرتقالية؟

جرت انتخابات رئاسية عام 2004، وفاز فيها حزب «الأقاليم» الذي يقوده الرئيس الحالي «فيكتور يانوكوفيتش» الموالي لروسيا، وقد أثار ذلك جنون واشنطن التي مولت ثورة ملونة ضده، وهكذا حدث ما يسمى بالثورة البرتقالية التي أسقطت «الأقاليم»، ووصل إلى السلطة حزب ليبرالي قومي هو حزب «باتكيفشينا»، وأصبح «فيكتور يوشينكو» رئيساً للبلاد، و«يوليا تيموشينكو» رئيسة للوزراء.

ماذا فعل قادة الثورة البرتقالية الموالية للغرب بالشعب الأوكراني؟ لقد تراجعت معدلات النمو أكثر، وارتفعت نسبة من هم تحت خط الفقر بنسبة 37%، وازدادت البطالة بنسبة 15%، وأصبح موت المواطنين من البرد شيئاً طبيعياً في ظل النظام الرأسمالي. ومنذ عام 2008، دخل الاقتصاد الأوكراني ركوداً عميقاً يشابه ما حدث عام 1993، خاصة بعد تدخل بنك النقد الدولي وتوالي القروض المجحفة إلى الداخل. حيث أدت هذه النتائج إلى هزيمة الثورة البرتقالية سياسياً، ووصول حزب «الأقاليم» الموالي لروسيا إلى الحكومة، وأصبح «فيكتور يانوكوفيتش» رئيساً للبلاد عام 2010.

ماهي أهداف واشنطن الاستراتيجية في أوكرانيا؟

يصرح الاتحاد الأوروبي أن أوكرانيا تشكل خزاناً للخبز من أجل أوروبا، ومن جهة أخرى تبدي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية اهتماماً مفاجئاً بمستوى الأجور في أوكرانيا، فما هي حقيقة ما يجري خلف الكواليس؟ هنا تختفي الأهداف الامبريالية الحقيقية وراء التدخل في الشأن الأوكراني، فالغرب لن ينسى أبداً أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا التي حدثت في السنوات السابقة وتسببت بنقص الغاز الروسي القادم إلى أوروبا.

كانت هذه الأزمة سبباً كافياً لانتشار صراع الرأسمالية المجنون من أجل البقاء إلى بقية بقاع العالم، ويبدو اليوم أن أحدى الأهداف الاستراتيجية للحرب في سورية هو إسقاط الدولة الحالية، وقيام نظام موال،كلياً، لواشنطن، ومد خطوط الغاز القطري إلى أوروبا عبر سورية لخنق العملاق الروسي، وكذلك هو الوضع في باكستان والخليج. لكن الغرب أصيب بهزيمة سياسية كبيرة في سورية، نتيجة لتراجعه الموضوعي على صعيد العالم.

بعد هذه الهزيمة يقرر الغرب نقل المعركة إلى الجوار الروسي، مباشرة بعد قرار الرئيس الأوكراني رفض الاتفاقية التجارية مع أوروبا، وتدل تصريحاته الأخيرة، حول الزيارات المقررة إلى موسكو وبكين، أن أوكرانيا تمهد للشراكة الشرقية، كبديل للشراكة الغربية، ولهذا السبب أصابت الغرب هستيريا المفاجأة، إذ نقل الصراع إلى خاصرة روسيا، باستخدام أدواته المهزومة كالثورة البرتقالية وأبطالها المزيفين.

هذه المقالة جزء من مادة منشورة كاملة على موقع قاسيون الالكتروني

تسارع انهيار الاقتصاد الرأسمالي العالمي

تتزايد التحذيرات بشأن العمليات الواسعة لطباعة النقود، لما لها من دور بالغ التأثير في نشوء أزمة مالية عالمية مجدَّداً. فالأدلّة التي توضح أنّ ضخّ الأموال في النظام المالي، من المصارف المركزيّة الرئيسيّة في العالم، لا يساهم البتّة في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي، تزداد وتظهر، ولاسيما بمعدّلات النمو المنخفضة.

■ بقلم: نيك بيمز

ترجمة وإعداد: ياسمين نور الدين

«حطّمت أرقام النمو المخيّبة للآمال في أوروبا واليابان الطموحات بحدوث تعاف اقتصادي عالمي في النصف الثاني من العامّ». العبارة التي أوردتها صحيفة «الفايننشال تايمز»، منذ ما يقارب الأسبوعين، تختصر واقع النمو الذي يهيِّء الظروف لأزمة مالية جديدة. فالنمو في ألمانيا «الاقتصاد الأساسي في منطقة اليورو» زاد بنسبة 0,3% فقط في الأشهر الثلاثة حتى نهاية أيلول. في حين أن الاقتصاد الفرنسي انكمش بنسبة 0,1%، بعد نمو بلغ 0,5% في الربع الماضي. أمّا في اليابان، فيبدو أن سياسة «الأبينوميكس» تفقد الزخم، بعدما انخفضت نسبة النمو للنصف تقريباً في الربع الثالث مقارنةً بالربع الثاني، فأصبحت 1,9% بعد أن كانت 3,8%.

تعزيز الاقتصاد أم حماية المؤسسات المدينة؟

في مواجهة تباطؤ النمو، يبدو أنّ سياسة مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي، القائمة على «التسهيل الكمّي» باقية. «سوق العمل والاقتصاد يقدّمان أداءً أقلّ بكثير من إمكاناتهما»، جاء هذا الكلام على لسان «جانيت يلين»، المرشحة من الرئيس الأمريكي، «باراك أوباما»، لتولي منصب رئاسة الاحتياطي الفدرالي، خلال تقديمها لشهادتها أمام اللجنة المصرفية في مجلس الشيوخ، والتي اعتبرت أنّ على هذا الأداء أن يتحسّن قبل أن يقلّل المصرف الفدرالي من حوافزه النقدية.

السبب الرسمي المُقدّم من المصرف الفدرالي والمصارف المركزية الأخرى، بشأن توفير النقود للمصارف والمؤسّسات المالية، هو أنّ ذلك ضروري لتعزيز الاقتصاد، بينما السبب الحقيقي هو معدّلات التضخم المنخفضة، التي من شأنها أن تسبّب مشاكل ضخمة لعدد كبير من أصحاب الديون، لاسيما المؤسسات المالية. فمع هبوط الأسعار ومستويات التّضخم المنخفضة، ستبدأ القيمة الحقيقيّة للديون وتسديداتها بالإرتفاع في ظل الركود الاقتصادي.

كان هذا الاحتمال موجوداً في ذهن رئيس البنك المركزي الأوروبي «ECB»، «ماريو دراغي»، عندما أعلن عن خفض مفاجىء لمعدّلات إعادة التمويل للمصرف المركزي، من 0,5 % إلى 0,25، في وقت سابق من هذا الشهر، مبرّراً أنّ التوقّعات الإقتصاديّة قد تغيّرت فجأة على مدى الأسابيع الماضية.

خفض اليورو لتشجيع الصادرات

أضيف هبوط التّضخم هذا إلى عبء الديون في عدد من بلدان منطقة اليورو. على سبيل المثال، وبشكل تقديري، تُقلّص إيطاليا نفقاتها الحكوميّة من النّاتج المحلي الإجمالي، بنسبة 3,1% تصاعديّاً، مع كل انخفاض بنسبة 1% في معدّل التّضخم. وعلى الرغم من تدابير التقشّف خلال العامين الماضيين، ارتفع دين الحكومة الإيطالية من 119% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 133% حالها حال حكومات إسبانيا، اليونان، والبرتغال..

هذا، ويواجه «دراغي» اتهامات بشأن قيامه بالعمل لمصلحة إيطاليا، وعدّة بلدان أخرى من ضمنها فرنسا، والتي تطالب بأفعال لخفض قيمة اليورو، بغية تشجيع الصادرات، بينما تنكر جميع المصارف المركزية أنّ خفض أسعار الفائدة يهدف إلى خفض قيمة العملات، وذلك في إطار تماشيها مع التزام أعضاء مجموعة العشرين بالإمتناع عن خفض القيمة التنافسية للعملات الذي يهدّد بإشعال حرب العملات.

التوتّرات الاقتصادية المرتفعة، الانكماش، حرب العملات، التباطؤ في النمو الإقتصادي، وترافقها مع اندلاع المخاوف من أزمة مالية جديدة ناشئة، بسبب سياسات الفدرالي وباقي المصارف المركزية، كلها عوامل تشير إلى حقيقة عدم وجود تعاف اقتصادي، وأنّ انهيار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، الذي بدأ منذ عام 2008، يتسارع.

هل تفقد الولايات المتحدة هيمنتها على اتفاقاتها الاقتصادية؟

لقد عادت اتفاقيات الاستثمار الدولية لتحتل عناوين الأخبار من جديد. فالولايات المتحدة تحاول فرض ميثاق استثماري قوي داخل اتفاقيتي «الشراكة» الكبيرتين المزعومتين، إحداهما تشكّل جسراً بين ضفتي الأطلسي، والأخرى تمتد عبر المحيط الهادئ. ويجري التفاوض عليهما الآن، لكن هناك وجود لمعارضة متزايدة بوجه هذه التحركات.

■ جوزيف ستغلتس
ترجمة: أمين علي

قررت جنوب أفريقيا وقف التجديد التلقائي لاتفاقيات الاستثمار، التي وقعت عليها في أوائل فترة ما بعد الفصل العنصري. وأعلنت أنها تعتزم إنهاء بعضها. كما أنهت الإكوادور وفنزويلا اتفاقياتهما بالفعل. أما الهند فتقول إنها سوف توقع على اتفاق استثمار مع الولايات المتحدة، شريطة تغيير آلية تسوية المنازعات. ومن جانبها، لم تبرم البرازيل أي اتفاق من هذا القبيل قط.

والسبب وراء هذه المقاومة وجيه. فحتى داخل الولايات المتحدة، اعترضت النقابات العمالية والمنظمات البيئية والصحية والتنموية غير الحكومية على الاتفاقيات التي تقترحها الولايات المتحدة. حيث أن من شأن هذه الاتفاقيات أن تحد، بدرجة كبيرة، من قدرة حكومات البلدان النامية على حماية البيئة من شركات التعدين وغيرها، وعلى مواطنيها من شركات التبغ، التي تبيع عن علم منتجاً يسبب الموت والمرض، واقتصاداتها من المنتجات المالية المخربة، التي لعبت دوراً كبيراً في الأزمة المالية العالمية عام 2008. وهي تمنع الحكومات حتى عن فرض ضوابط مؤقتة على ذلك النوع المزعزع للاستقرار من تدفقات رأس المال القصيرة الأجل، والتي كثيراً ما عاثت فساداً في الأسواق المالية، وأشعلت الأزمات في البلدان النامية. والواقع أن هذه الاتفاقيات كانت تستخدم لتحدي الإجراءات الحكومية من إعادة هيكلة الديون إلى العمل الإيجابي.

«حقوق الملكية».. أكذوبة لإخضاع الحكومات

يزعم مؤيدو هذه الاتفاقيات أنها مطلوبة لحماية حقوق الملكية. ولكن بعض البلدان، مثل جنوب أفريقيا، أصبح لديها بالفعل ضمانات دستورية قوية لحقوق الملكية. ولا يوجد سبب يجعلنا نتصور أن ملكيات الأجانب لابد أن تكون محمية بشكل أفضل من ملكيات المواطنين في أي دولة.

وعلاوة على ذلك، فإذا لم تكن الضمانات الدستورية كافية لإقناع المستثمرين بالتزام جنوب أفريقيا بحماية حقوق الملكية، فبوسع الأجانب أن يستفيدوا دوماً من التأمين ضد المصادرة، الذي توفره وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، والتي تشكل قسماً من البنك الدولي، أو المنظمات الوطنية العديدة التي توفر مثل هذا التأمين. فبوسع الأمريكيين، على سبيل المثال، أن يشتروا وثائق التأمين من مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار.

بيد أن أولئك الذين يدعمون اتفاقيات الاستثمار لا تقلقهم، حقاً، مسألة حماية حقوق الملكية على أية حال. فالهدف الحقيقي يتلخص في تقييد قدرة الحكومات على تنظيم عمل الشركات، وفرض الضرائب عليها، وهذا يعني تقييد قدرتها على فرض المسؤوليات، وليس دعم الحقوق فحسب. فالشركات تحاول بالسبل السرية الملتوية، من خلال اتفاقيات تجارية تم التفاوض عليها سراً، تحقيق ما لا يمكنها تحقيقه عن طريق عملية سياسية مفتوحة.

وحتى فكرة ارتباط هذا الأمر بحماية الشركات الأجنبية ليست أكثر من خدعة. فالشركات التي تتخذ من الدولة «أ» مقراً لها تستطيع أن تؤسس شركات تابعة في الدولة «ب» لمقاضاة حكومة الدولة «أ». والمحاكم الأمريكية، على سبيل المثال، تقضي بشكل مستمر بأن الشركات لا يجب تعويضها عن خسارة الأرباح بسبب تغيير القواعد التنظيمية، ولكن بموجب اتفاقية الاستثمار النموذجية، تستطيع أي شركة أجنبية، أو شركة أمريكية تعمل من خلال شركة تابعة أجنبية، أن تطالب بالتعويض.

والأمر الأشد سوءاً، أن اتفاقيات الاستثمار تمكّن الشركات من مقاضاة الحكومة بسبب أي تغييرات، معقولة وعادلة تماماً، للقواعد التنظيمية «عندما تنخفض أرباح شركة تبغ، على سبيل المثال، بسبب تقييد استخدام التبغ تنظيمياً». وفي جنوب أفريقيا تستطيع أي شركة أن تقيم دعوى قضائية، إذا ارتأت أن الحد الأدنى لأرباحها قد يتضرر، بفعل برامج مصممة لمعالجة إرث العنصرية الرسمية.

هناك افتراض قديم يكفل «الحصانة السيادية»: فالدول لا يمكن مقاضاتها، إلا في ظروف محدودة للغاية. ولكن اتفاقيات الاستثمار، كتلك التي تدعمها الولايات المتحدة، تطالب البلدان النامية بالتخلي عن هذا الافتراض والسماح بالفصل في الدعاوى القضائية، وفقاً لإجراءات لا ترقى بأي حال من الأحوال إلى تلك المتوقعة في ديمقراطيات القرن الحادي والعشرين. وقد أثبتت مثل هذه الإجراءات أنها متعسِّفة ومتقلبة، في غياب أي وسيلة نظامية للتوفيق بين الأحكام المتباينة الصادرة عن هيئات مختلفة. وفي حين يزعم الأنصار أن معاهدات الاستثمار تعمل على الحد من عدم اليقين، فقد أدى غموض هذه الاتفاقيات والتفسيرات المتضاربة لأحكامها إلى زيادة حالة عدم اليقين.

اتفاقيات الاستثمار، التي تدعمها الولايات المتحدة، تطالب البلدان النامية بالسماح بالفصل في الدعاوى القضائية، وفقاً لإجراءات لا ترقى بأي حال من الأحوال إلى تلك المتوقعة في ديمقراطيات القرن الحادي والعشرين.

اتفاقيات لا رابح فيها.. إلا أمريكا

دفعت الدول التي وقعت على مثل هذه الاتفاقيات ثمناً باهظاً. فخضع العديد منها لكمٍّ هائل من الدعاوى القضائية وتكبَّدت أموالاً طائلة. وهناك مطالبات بإلزام الدول باحترام العقود التي وقعت عليها حكومات سابقة غير ديمقراطية وفاسدة، حتى برغم التوصية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وغيره من المنظمات المتعددة الأطراف بإلغاء مثل هذه العقود.

وحتى عندما تربح حكومات البلدان النامية مثل هذه الدعاوى القضائية، وهو ما أصبح متكرراً بشكل كبير في الأعوام الخمسة عشر الماضية، فإن تكاليف التقاضي ضخمة للغاية. والتأثير «المقصود» هنا يتلخص في تثبيط الجهود المشروعة التي تبذلها الحكومات من أجل حماية وتعزيز مصالح مواطنيها، من خلال فرض القيود التنظيمية والضرائب وغير ذلك من المسؤوليات على الشركات.

وعلاوة على ذلك، فإن الأدلة تؤكد أن الفوائد التي تعود على البلدان، التي بلغت من الحماقة القدر الكافي للتوقيع على مثل هذه الاتفاقيات، ضئيلة للغاية، هذا إن كان لها أية فوائد على الإطلاق. ففي مراجعة بجنوب أفريقيا، تبين أنها لم تتلق أي استثمارات كبيرة من الدول التي وقعت معها على اتفاقيات، ولكنها تلقت استثمارات كبيرة من تلك الدول التي لم توقع معها على اتفاقيات.

وليس من المستغرب إذن، بعد مراجعة دقيقة لمعاهدات الاستثمار، أن تقرر دولة جنوب أفريقيا أنها لابد أن تعيد التفاوض على مثل هذه الاتفاقيات في أقل تقدير. وليس في هذا معاداة للاستثمار، بل هو يصب في مصلحة التنمية. وهو أمر بالغ الأهمية إذا كانت حكومة جنوب أفريقيا راغبة في تطبيق السياسات التي تخدم اقتصاد البلاد ومواطنيها على أفضل وجه.

وبتوضيح سبل الحماية التي توفرها التشريعات المحلية للمستثمرين، تدلل جنوب أفريقيا مرة أخرى، كما فعلت مراراً وتكراراً منذ تبنت دستورها الجديد في عام 1996، على التزامها بسيادة القانون. والواقع أن اتفاقيات الاستثمار ذاتها هي التي تشكل أعظم تهديد لعملية صنع القرار الديمقراطي. ينبغي لنا أن نهنئ جنوب أفريقيا. وإن المرء ليتمنى أن تحذو بلدان أخرى حذوها.

عن موقع: project-syndicate.org

■ قاسيون بتصرف

تنويه من المحرر:

في هذه المقالة الهامة للاقتصادي الليبرالي ابن المدرسة «الكينزية»، جوزيف ستغلتس، نجد تلمساً هاماً من الكاتب لتغيرات جدية في طبيعة النظام الاقتصادي الدولي، والذي يقوم على فكرة التبادل اللامتكافئ بين دول الأطراف والمراكز الرأسمالية. من الطبيعي اليوم وفي ظل تهتك النظام الرأسمالي العالمي وخضوعه لأزمته العميقة والشاملة أن نسمع أصواتاً من البيت الرأسمالي نفسه تنتقد بينة النظام العالمي محاولة التماس بديل ما، وإن كانت تلك الأصوات ترغب أن تخضع البدائل لمنظومة رأسمالية، ولكن بشروط إصلاحية لا ثورية، إلا أنها تؤكد أن النظام القديم بدأ بالموت ومحكوم بالأزمة، وما يجري البحث عنه الآن هو نظام عالمي جديد.

عصر الصورة

منذ أن بدأ التلفزيون يطغى على الإذاعة، أضحى واضحاً أن الصورة تطمس الصوت، فالصورة هي الملكة، هذا هو الاعتقاد السائد، الصورة تساوي ألف كلمة، هذا هو القانون الأساسي للإعلام، الذي لا تتجاهله السلطات السياسية، بل تحاول أن تستغله لمصلحتها، ويتجلى ذلك في حرصها الشديد على منع تداول أية صورة تخص المسائل الشائكة أو المثيرة للشبهة، -وهذا دون أدنى شك، شكل من أشكال الرقابة- في حين أن المقالات المكتوبة، والشهادات الصوتية قد يسمح بنشرها، عند الضرورة، لأنها لن تولد أبداً التأثير نفسه.

■ سلمى السعيد

إن وزن الكلمات لا يساوي صدمة الصور، وكما يؤكد خبراء علم التواصل: عندما تكون الصورة قوية ومؤثرة فهي تطمس الصوت، وتتغلب العين على الأذن، ولهذا باتت بعض الصور اليوم خاضعة لرقابة صارمة، وبتعبير أدق نقول إن بعض الحقائق ممنوعة منعاً باتاً عن الصور، وهذا ما يشكل الوسيلة الأنجع لحجبها، لا صورة تعني لا حقيقة.

مواجهة بين منهجين

نحن الآن أمام مواجهة بين منهجين: الأول يستند إلى مقولة «كله صورة» ويريده التلفزيون، بينما يقول المنطق الثاني بمنطق «اللا صورة» وتتبناه السلطات. الأول يقود إلى تجاوزات صارت تتكرر بتواتر متزايد للضرورة الملحة للحصول على الصورة، أخذت في النهاية تقود إلى اختلاق صور مزورة واللجوء إلى صور من الأرشيف، واستخدامها بطرق غير دقيقة وهناك أمثلة عديدة على ذلك، أو حتى اختلاق مشاهد بالكامل وتمثيلها مع ممثلين كما في صورة أطفال الغوطة التي ينهضون في نهايتها وهم يضحكون، وكذلك الاستعانة بهواة تصوير مبتدئين التقطوا «مباشرة» أحداثاً لا أهمية تذكر لها «لحظة وقوعها».

أما المنطق الثاني، منطق «اللا صورة» فهو يثير التساؤل: هل هو رقابة بالمعنى التقليدي للكلمة؟ لا يمكننا في الواقع ادعاء ذلك، إذ أن أي دولة حين تسن التشريعات الناظمة لإنتاج واستخدام الصورة –لا يسمح لك بتصوير كل ما تريد بالطريقة التي تريد، أو يطلب الحصول على موافقات خاصة لإدخال كاميرات التصوير إلى المستشفيات والسجون والثكنات ومخافر الشرطة ومصحات الأمراض العقلية– لأن الأمر يتعلق باحترام الشخصية الإنسانية.

لكن ما يذهب أبعد من ذلك هو المنطق الذي يرغب في توسيع دائرة المنع ليطال كل مناطق المعارك دون استثناء، وهذه مسألة مختلفة تماماً، إذ أن الحرب أياً كانت، شأن يتعلق بالسياسة والسياسيين، وبالتالي فهو يعني المواطنين بشكل مباشر، ولهؤلاء واجب الاستعلام ولهم الحق في أن يكونوا على علم.

طبول كونية

لقد جاء تجابه هذين المنهجين المتناقضين في وقت أصبح فيه التلفزيون قادراً، بفضل التطورات التقنية الهائلة والمتسارعة، على عرض صور من كل أنحاء العالم، في بث حي ومباشر. ويستطيع التلفزيون أن يتابع الأحداث أثناء حدوثها، أكانت أحداثاً متفرقة أم أزمات دولية، وبمقدوره أيضاً كما تفعل القنوات واسعة الانتشار أن توجه أنظار العالم إلى حدث ما – قضية كلينتون لوينسكي– جاعلاً منها القضية المركزية للعالم أجمع، وذلك عبر تحريض ردود الفعل لدى كبار القادة، والشخصيات المعروفة، ومن خلال إجبار وسائل الإعلام الأخرى على اللحاق به وتضخيم أهمية الحدث، وتأكيد خطورته، وإقناع الرأي العام بأن إيجاد حل له بات ضرورة قصوى.

لا أحد يستطيع الإفلات من جوقة الطبول هذه، من ضربات إيقاع «تيان آن من وجدار برلين ورومانيا ورواندا وديانا ولوينسكي وتونس ومصر وسورية» فهم يشكلون المقام الموسيقي للخبر ويصنعون له إيقاعاً صاخباً من الشدة بحيث يجعل كل الأخبار الأخرى تنمحي، تخفت وتتلاشى، ويصل الأمر إلى حد أن أحداثاً قد تتوارى وتختفي خلف حجاب وسائل الإعلام –كأحداث وول ستريت– وتفقد اهتمام العالم.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

التفكير العلمي

يقول الدكتور فؤاد زكريا في كتابة عن التفكير العلمي: «التفكير العلمي الذي نقصده لا ينصب على مشكلة متخصصة بعينها، أو حتى على مجموعة المشكلات المحددة التي يعالجها العلماء، ولا يفترض معرفة بلغة علمية أو رموز رياضية خاصة ، ولا يقتضي أن يكون ذهن المرء محتشدا بالمعلومات العلمية أو مدربا على البحث المؤدي إلى حل مشكلات العالم الطبيعي أو الإنساني، بل إن ما نود أن نتحدث عنه إنما هو ذلك النوع من التفكير المنظم ، الذي يمكن أن نستخدمه في شؤون حياتنا اليومية، أو في النشاط الذي نبذله حين نمارس أعمالنا المهنية المعتادة، أو في علاقاتنا مع الناس ومع العالم المحيط بنا. وكل ما يشترط في هذا التفكير هو أن يكون منظماً، وأن يبنى على مجموعة من المبادئ التي نطبقها في كل لحظة دون أن نشعر بها شعورا واعيا مثل مبدأ استحالة تأكيد الشيء ونقيضه في آن واحد ، والمبدأ القائل أن لكل حادث سببا وأن من المحال أن يحدث شيء من لاشيء».

إن ترسيخ مثل هذا النمط من التفكير هو مهمة اجتماعية من الطراز الرفيع، من المفترض أن تتضافر من أجلها كل الجهود، في وجه من يريد أن يعيدنا إلى الوراء بأكثر من مئة عام.

لمحات من الإبداع العلمي

■ قاسيون

في كتابه المعنون «لمحات من الإبداع العلمي» والصادر عن الهيئة العامة السورية للكتاب يتحدث الكاتب محمد وائل بشير الأتاسي فيقول «إن الحديث عن جانب إبداعي في العلم، يؤدي بنا تلقائياً إلى الحديث عن المنهج العلمي نفسه لكشف مواضع الإبداع فيه.

وهذا ما يضطرنا إلى إجراء مقارنة بين طرق الوصول إلى العطاءات العلمية في مختلف العصور؛ فبهذه المقارنة نستطيع إظهار الفارق الأساسي بين ما كان يسمى علماً في العصور القديمة التي سبقت عصر النهضة الأوربية، وبين ما هو متعارف عليه حالياً بأنه العلم – وأقصد العلم المحض: الفيزياء، الكيمياء، البيولوجيا، إضافة لما يلحق بها من رياضيات. لأن هذا الاختلاف يكاد ينحصر في درجة اليقين في كل منهما.

إن طرق البحث واحدة تقريباً، فالملاحظة والاستقراء والفرضية والتجربة موجودة في كل العصور، إلا أن القدماء كانوا يقفزون مرة واحدة إلى البحث عن علل الظواهر قبل إعطاء وصف دقيق لها يُستعان فيه بمفاهيم محددة وكمية إن أمكن. والأخطر من ذلك اعتمادهم أحياناً على أفكار غيبية كالتنجيم وما إلى ذلك، أو الانطلاق من مقولات فلسفية يبنون عليها استنتاجات غامضة لا صلة لها بالواقع، كطبيعة الأشياء عند أرسطو التي تجعلها تسقط على الأرض، أو مباشرة التجريب دون هدف محدد. أما بشأن ما هو متبع حالياً، فينصحنا أينشتين بما يلي: «إذا أردت معرفة أي شيء عن المناهج التي يتبعها علماء الفيزياء النظرية، فيحسن بك التمسك بمبدأ واحد: لا تثق بأقوالهم، بل ركز انتباهك على أفعالهم».

ويقول العالم اللبناني الأصل بيتر مدور، الحامل لجائزة نوبل، في كتابه «الاستقراء والحدس في المنهج العلمي» في إجابته عن السؤال «هل ثمة منهج علمي أصلاً يتبعه الجميع» بقوله: «أما لماذا لا يحفل معظم العلماء بتقديم دراسة للمنهج العلمي، حتى إنهم يزدرون هذه الدراسات، فذلك لأن ما يطلق عليه المنهج العلمي هو تصوير خاطئ لما يفعله العلماء أو لما ينبغي عليهم أن يفعلوه».

إن المنهج العلمي المتبع حالياً، الذي يثبت جدواه في كل يوم فلا يختلف كثيراً عن منهج أرخميدس: إنه ملاحظة، ثم عملية تتناوب فيها الملاحظة والحدس والفرضية والاستنتاج والاستقراء والتجربة. وبترتيبات مختلفة. لذلك لا توجد خطوات محددة ملزمة يجب أن يتبعها الباحث بترتيب ملزم.

بل إن الموضوع نفسه وما سلف من معطيات حوله هو ما يوحي للباحث بالطريق الذي يجب أن يسلكه، وهذا على الأرجح ما قصده بيتر مدور وكذلك أينشتين حين قالا إنه لا يوجد منهج علمي محدد.

فالبحث العلمي عملية معقدة تحتاج من الباحث تجنيد كل ما وهبته الطبيعة من إمكانيات عقلية ومهارات يدوية وقدرات على الابتكار في المجالين العقلي والعملي، والإبداع في هذين المجالين هو ما يميز المنهج العلمي الحديث الذي تكامل على أيدي كبلر وغاليليه وأصبح جلياً عند نيوتن.

اقرأ وتعلم..

هنا طريقك إلى الثروة والنجاح !

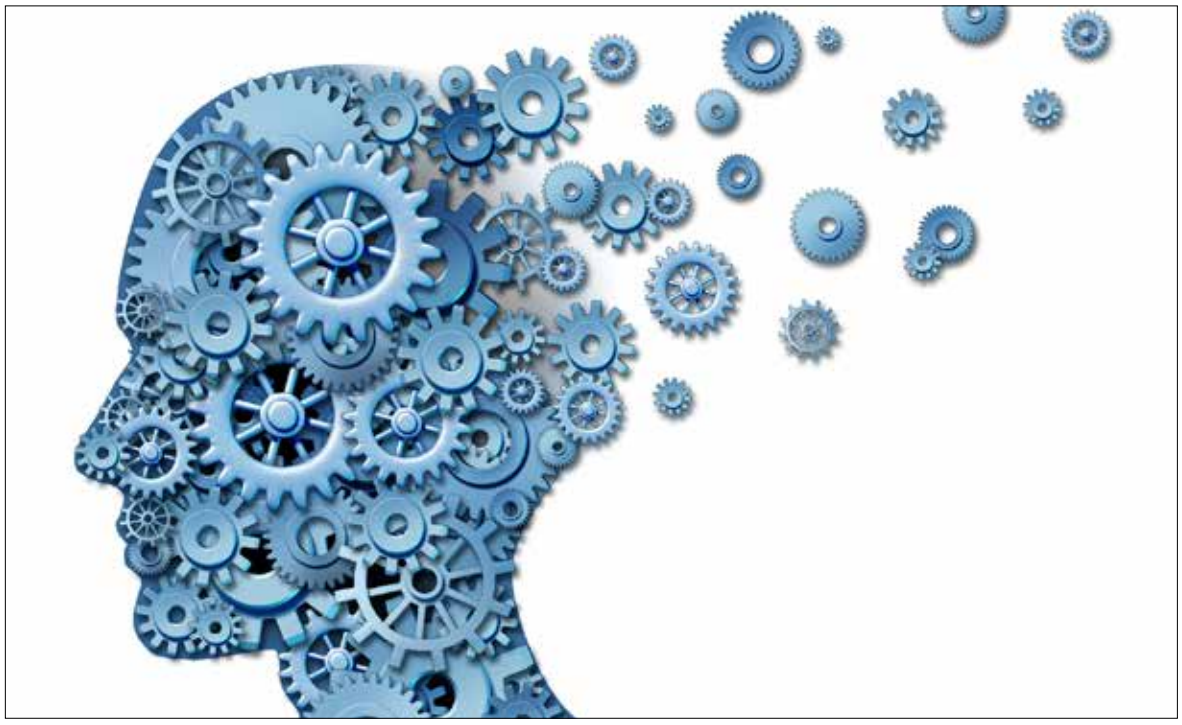

«أطلق العملاق بداخلك» «اقهر الفشل في نفسك» «كيف تسيطر على مديرك» «احصل على الثقة في النفس وقدرة التأثير في الآخرين» .. وعود ووعود يطلقها الكثيرون على شاشات التلفزة يدعون أنهم يملكون المفاتيح الخالدة للسيطرة على القوة الإنسانية الكامنة في ذات كل منا، إنها عناوين رفوف مكدسة من الكتب والمراجع «العلمية» أراها في كل مكتبة تأخذ حيزاً لا بأس فيه من المتابعة والمبيع، كلام غامض لكنه مبهر، كثير من الدغدغة للمشاعر ومن الإغراء للنفس المتعبة في داخلك، وعود باذخة بأن تصبح غنياً وناجحاً وذكياً وجذاباً في الوقت ذاته، بل بأن تمتلك قدرات خارقة تستطيع القضاء نهائياً على كل الصعاب التي قد تواجهك، يطلقون على هذا اسم «علم البرمجة اللغوية العصبية»، لكن هل يستحق هذه التسمية؟

■ سمير حنا

إن أهم ما يفرق العلم عن السحر والخرافة هو قابليته للتجريب، صلابته في وجه التمحيص المعملي والميداني، وعلى كل نظرية لا تصمد لهذه القاعدة أن ينزع عنها صفة العلم، ولذا يمكن القول بكل ثقة بان البرمجة اللغوية العصبية هي كلام غير علمي واستنباطات واستنتاجات وتطبيقات يجب أن يتحقق العلم منها واصفا إياها بأنها علم زائف وخديعة كبرى لا تبتغي سوى الربح المادي لمدربيها وداعميها، حيث تدفقت الأموال بين أيادي المبشرين بهذا «العلم» وأصبح الاستغلال علنياً عن طريق بيع الأوهام تحت مسميات براقة جذابة.

تدخل هذه القضية في التفكير العلمي الزائف تحت مسمى **Post hoc fallacy** وهو مصطلح لاتيني يمعنى «حدث بعده إذن هو نتيجة له»، أو الربط الزائف بين الأسباب والنتائج، فقد يختفي الصداع مثلا بعد شربك لكأس من الأعشاب الطبية، لكن لأي مكننا تصنيف هذه الأعشاب من أدوية الصداع، على هذا الربط الخاطىء تقف معظم أوجه البرمجة اللغوية العصبية، هو كلام عام تعرف أكثره ويستحيل تطبيقه أو الاستفادة منه، فيه درجة من السهولة تتيح لأي واحد فهمه، لكنه كذلك فيه درجة من التعقيد تجعل من فهمه يشعر بالرضا عن ذكائه، ليتحول العلم في لحظات إلى خرافات تساهم في تدهور مخزوننا الشحيح أصلاً من المنهج العلمي، فقد بدأت ورش التدريب والعمل وأفلام الفيديو الخاصة بالبرمجة اللغوية العصبية تباع في كل مكان، ورافقتها آراء العديد من الباحثين الذين أدركوا مع الوقت أنها نظرية غير قابلة للإثبات ولا جدوى من مزيد من البحث فيها.

قام الباحث البولندي «توماز ويكوويسكي» بتتبع وتحليل الدراسات التي نشرت خلال خمسة وثلاثين عاماً عن البرمجة اللغوية العصبية من خلال قاعدة بيانات خاصة أنشأها المؤيدون لهذا «العلم»، وخلص في دراسته أن 18% فقط من الدراسات المحكمة رأت أن البرمجة لها فائدة عملية، وأضاف بأن تلك الدراسات لم تخل من عيوب جوهرية، وأجرى عالم آخر هو «شاربلي» مراجعة شاملة للدراسات التي كتبت عن البرمجة ونشرت في مجلة علم النفس الإرشادي وخلص إلى نتيجة أكثر حدة إذ يقول «إن المبادئ والإجراءات التي تسير عليها البرمجة قد فشلت في إثبات جدواها بالطرق العلمية، وأن نتائج الدراسات البحثية لم تستطع دعم مصداقية أي من طرق البرمجة العلاجية» وأضاف «إن البحث العلمي لا يؤيد جدواها، لأن نتائجها غير قابلة للتكرار، وعدم قابلية النتائج للتكرار ضمن الشروط نفسها هي الصفة المميزة للعلم الزائف» واستفاض الكثيرون في تعرية هذه البدعة حيث صرح الباحث والصحفي البريطاني «ساتام ساسانجيرا» عام 2005 قائلاً : «إن شعبية البرمجة اللغوية العصبية ليست دليلا على فعاليتها، بل على قدرة الهراء الخارقة على هزيمة العلم، إنها عجينة نصف مخبوزة من علم النفس الشعبي والعلم الزائف» ويضيف الباحث «توني روبينز»: «لم يجر أي أحد من مدربي البرمجة أبحاثا حقيقية للبرهنة عليها، طريقة العمل هي: تظاهر بأن الطريقة تعمل.. لاحظ ما تحصل عليه .. لو لم تحصل على نتيجة جرب شيئًا آخر».

على كل حال، لم يأت أولئك الباحثون بهذه النتائج من فراغ، فالباحث العلمي الحقيقي يهدف في عمله إلى الوصول إلى الإجابة الصحيحة لسؤال ما، في حين ان الباحث الزائف يعمل على إثبات شيء يعتقد بأنه صحيح، وهو بهذا قد قام بتحديد النتيجة النهائية لبحثه –إن صحت تسميته باسم بحث– حتى قبل أن يبدأه فهو «مؤمن» بما يرغب بإثباته، وقد يكون مقتنعا بصحته لدرجة أنه سيعمل بشتى الوسائل على إثبات هذه النتيجة حتى لو كانت خاطئة، وحتى لو كانت مبنية على آراء شخصية أو أمور متوارثة أو مشاهدات مشكوك فيها، تم تحويلها إلى حقائق دون دراستها أو التأكد من صحتها، ويندرج تحت هذا التصنيف الفرق بين علوم التنجيم وعلم الفلك، والفرق بين الطب والشعوذة، والفرق بين دراسة علوم الحياة على كواكب أخرى وعلوم تتبع الكائنات الفضائية الغريبة والصحون الطائرة!! إنها الغيبيات التي وجدت مكاناً خصباً للازدهار في كل مكان، وفي عالمنا العربي بالذات المحكوم مسبقاً بسلاسل معقدة من الغيبيات المرتبطة بالممارسات اللاهوتية المتطرفة، والذي يعاني منهجه العملي في البحث والتطوير الكثير من الإعاقات.

في النهاية، ستخسر البرمجة اللغوية العصبية في مرتبها نظر العلم الحقيقي وبين صفوف العلماء، إنها علم زائف في أفضل حالاتها وبالرغم من كل بريقها الجذاب، وعليك أن تعلم أن معظم حالات النجاح والغنى تحققت فقط لمدربي البرمجة لا لتلاميذهم. لذا كن على حذر وأنت تقرأ إعلاناً مغرياً لدورة بعنوان «طريقك إلى الثروة والنجاح» فأنت تعلم الآن من الذي سيحققهما!

الباحث العلمي الحقيقي يهدف في عمله إلى الوصول إلى إجابات صحيحة

أخبار العلم

الإنسان البدائي عاش في ظروف سكنية مريحة

على عكس الرأي السائد الذي يقول إن الإنسان البدائي عاش في الكهوف الباردة وبظروف انعدام الشروط الصحية، فقد عثر العلماء مؤخرا على شواهد تثبت أنه عاش في ظروف سكنية مريحة شبيهة بتلك التي يعيش فيها الآن خلفه، حيث تضمنت مساكن الإنسان البدائي مطابخ وغرفا للنوم. فوجئ علماء الآثار باكتشافهم الذي عثروا عليه أثناء إجراء حفريات في أحد كهوف شمال غرب إيطاليا. فقد بين هذا الاكتشاف أن الإنسان البدائي نظم مجاله السكني بشكل مدروس ودقيق حيث خصص أماكن معينة لطبخ الطعام وأخرى لإنتاج أدواته، وغيرها للاختلاط المتبادل. وتبرهن هذه الدلائل الاثرية على أن الإنسان البدائي كان متطورا بشكل أكثر مما كان يعتقد به العلماء سابقا. تنص النظرية السائدة على أن الإنسان البدائي انقرض منذ 37 ألف عام نتيجة لاختلاف الظروف المناخية. إلا أن نتائج التحليل الإشعاعي الكربوني التي أجريت مؤخرا على 200 عظم للإنسان البدائي وجدها العلماء في إسبانيا، أكدت أن الإنسان البدائي انقرض قبل ظهور الإنسان الحديث بزمن طويل جداً، أي منذ زهاء 50 ألف سنة، بينما وصل الإنسان الحديث إلى أوروبا منذ 45 ألف سنة.

السوق السوداء الصينية للأبحاث العلمية المزوّرة

أخذت هذه السوق تهدد مصداقية العلماء حول العالم فضائح البحوث العلمية أربكت علوم الغرب في السنوات الماضية، إلا أن المشكلة أخذت في الازدياد ووصلت إلى الصين حيث بدأت عمليات الغش في البحوث العلمية هناك، وهو ما يمكن تسميته بعمليات «تزوير المعرفة». من المعروف أنه لكي يصبح الباحث الناشئ عالما في مجاله أو أستاذاً فإنه يدفن نفسه سنوات عديدة داخل مخابر الأبحاث، ليتمكن من الوصول لنتائج ومعارف جيدة ومفيدة، وبهذا فقط يمكنه أن يصل إلى المعرفة التي تفيد البشرية بأسرها. ولكي يستفيد العالم من هذه المعارف الجديدة للعلماء الشباب الباحثين عن وظائف أرقى وأماكن علمية واجتماعية أعلى يتم نشر هذه البحوث المعرفية. والطريقة الجيدة للباحث الناشئ في تحقيق أهدافه هي نشر أكبر عدد ممكن من البحوث الممتازة. ولأن الصراع على الأبحاث الأكاديمية والوصول لنتائج جيدة أصبح كبيرا، فقد بدأ بعض العلماء الشباب في اتخاذ أقصر الطرق بدلا من قضاء سنين طويلة في البحث و التجارب العلمية. ومن هذه الطرق تزوير، أو حتى اختراع نتائج جديدة. والآن انتشرت رائحة هذه الطرق «العلمية» المختصرة في الصين. فقد أصبح الباحثون هناك يشترون أماكن لهم داخل معاهد الأبحاث الأجنبية، قد تصل تكلفة ذلك في بعض الأحيان إلى 10 آلاف دولار أمريكي. في هذا السوق لا يتم فقط بيع مؤلفات، بل يتسع الأمر لحد أن بعض الشركات الصينية تستخدم الإيميل أو موقعها الإلكتروني في بعث رسائل للباحثين تعرض عليهم خدمات نشر أبحاث بدون معطيات أو أن يقدم لها الباحثون «نتائج علمية»، ويقومون هم بتأليف ونشر الأبحاث. وتؤثر على احد أهم عوامل البحث العلمي الجاد، وهي المصداقية، ولن يصبح من الممكن التمييز بين الأبحاث الدقيقة الجادة والأبحاث التي لا تعدو عن كونها مجرد أكاذيب.

■ وكالات

«المجتمع المدني»

لا وقت للحديث عن برامج سياسية – اقتصادية واجتماعية..!! لا وقت للحديث عن ضرورة التوزيع العادل للثروة...!! لا متسع لديهم للحديث عن القضية المركزية..!! الق ما تحمله من تلك الشعارات «المملة» واحمل «حقّك» واتبعني، دون أن تسألني حتى عن ماهية هذا «الحق» أو ذاك، فقط انظر إلى تلك المجتمعات واتبعني...!!

■ رند سودان

يستحيل «رصد» سيل مراصدهم أو إحصاؤها، مرصدٌ لحقوق الإنسان وآخر لحق الزواج المدني وثالث اختص برصد المرأة وتعقب «خطاها» أو ربما حقوقها.....!! خلافهم الوحيد اقتصر على عنوان أو لافتة «المرصد» فاختار كلٌ منهم «حقه» أو «اختصاصه الحقوقي..!!»، يصعب حصرهم أو تسميتهم فكلٌ منهم يأبى إلا أن يكون تياراً أو حركة اعتبارية بحد ذاته، لا تقبل الولاء لأحد، ربما لتضمن استقلالية تسمح لها بأن أو بآخر كيل الشتائم يمنة ويسرى، دونما قدرة من أحد على تتبع ذاك السيل الجارف من الغضب...!! أو الكبرياء...!! أو التناقض الذي قد يصل إلى حد أمراض الشيزوفرينيا ..! فقط تسلحوا بالمدنية فهي الوسيلة والغاية المنشودة، هي البرنامج والهوية والمستقبل، ففي لفظ «المدنية» ما يبعدنا حتماً عن إيقاع «الصحراء» الموروث والمتخلف...

المجتمع المدني «غربياً»

ليس الإنسان بكائن «اجتماعي» وحسب على حد تعبير أرسطو وإنما هو «مدني» الطبع على ما يقول الفيلسوف ابن خلدون، وانطلاقاً من هاتين المتلازمتين تبرز مقولة «المجتمع المدني» بمفهومها العام والشامل، كثمرة من ثمار تطور المجتمع الإنساني لحظة انفصاله عن الطبيعة، والدخول في صراع معها بغية السيطرة عليها وتكييفها لتلبية حاجاته الضرورية، ولما كان العمل وأدواته هو المحدد الأساسي للتعبير عن انفصال الإنسان عن الطبيعة ومحاولته السيطرة عليها، يصبح التمدّن والمدنيّة خاصية متأصلة في المجتمع الإنتاجي – كل مجتمع إنتاجي – وسمة ضرورية وقيمة حضارية وإنسانية عليا، تسعى إليها كل المجتمعات، وهي وإن أجمعت عليها كل المجتمعات البشرية إلا أنها تختلف باختلاف مستوى تطور هذا المجتمع أو ذاك، فيبرز تبعاً لهذا الاختلاف التباين بين المجتمع المدني بمفهومه العام والواسع، وبين المجهود العقلاني العصري للتحرر الحديث لتحقيق المجتمع المدني باعتباره صفة جوهرية وتاريخية من صفات المجتمعات الحية السائرة في دوائر ودوران التطور والتقدم.

وفقاً لما سبق أتى مفهوم المجتمع المدني لدى الغرب إبان تحقيق ثورته البرجوازية ليعكس بمضمونه منظومة اجتماعية – ثقافية تحررية، بديلة عن المنظومة القائمة المتهالكة آنذاك – الكنيسة بشرعيتها ومشروعيتها – وليجسد هذا المفهوم الصراع الثقافي الدائر بين القوى التقليدية المحافظة – النظام البطريركي الفلاحي بكل مفرزاته الاجتماعية المعرفية والثقافية والفكرية – وبين قوى التغيير – البرجوازية ومنظومتها الاجتماعية الثقافية – في حينه.

وعليه أصبح المجتمع الرأسمالي أو الصناعي هو التعبير التاريخي عن المجتمع المدني بين مختلف المدارس الفكرية سواء داخل النظرية الليبرالية بكل تفرعاتها، بدايةً من عصر النهضة والأنوار، باعتبارها التعبير التاريخي العام الفلسفي الأيديولوجي والسياسي الاجتماعي عن المجتمع والدولة في العالم الرأسمالي الحديث والمعاصر، أو بين الليبرالية والمدرسة الماركسية الكلاسيكية في عصرنا هذا.

المجتمع المدني «عربياً»

يبقى المجتمع المدني كما غيره من الاصطلاحات والمفاهيم الكبرى «المدنية والحرية والعلمانية والديمقراطية و.. و.. الخ» أسير الاستهلاك و«التأورب» من ناحية أو حبيس تلك الأنظمة . السياسية الاجتماعية – المهترئة من ناحية أخرى.

فالمجتمع العربي يعتبر مجتمع ما قبل صناعي، ومن هذا المنظور مازالت المشروعية العلمية للمجتمع المدني تسيطر عليها قواعد ومؤسسات وموروث المشروعية القدسية والدينية، والتي تشكل هي الأخرى نمطاً ونظاماً متكاملاً من العادات والقيم والقوانين والأخلاقيات والسلوك التي تحدد العلاقة بين الأفراد والمجتمع، وعليه فإن أي استنساخ عربي لتلك القوالب الغربية سيجعل منها مجرد استهلاك ومحاكاة مشوهة للنموذج الغربي، لا تتناسب وإشكاليات مجتمعاتنا، ولا تلبي مستوى حاجته ورغبته في إيجاد البديل المناسب لمنظومته البالية على المستويات الاقتصادية والسياسية الاجتماعية كافة.

إن أي استنساخ عربي لتلك القوالب الغربية سيجعل منها مجرد استهلاك ومحاكاة مشوهة للنموذج الغربي لا تتناسب وإشكاليات مجتمعاتنا

أما العامل الآخر والأكثر تعقيداً – نظرا لتأثيره المباشر في طبيعة المجتمع ومنظومته الثقافية السائدة – فيتعلق بالبنية الاقتصادية – الاجتماعية للبلدان العربية والتي تعطينا صورة واضحة بدورها عن الاستحالة التاريخية للمشروع البرجوازي القومي، بحكم أن الطبقة البرجوازية العربية الحاكمة ليست بطبقة اقتصادية منتجة، بل هي من نمط طبقة كومبرادورية مندمجة كلياً في النظام الرأسمالي العالمي، ومتكيفة مع مقتضيات وآليات وشروط توسعه عالمياً، عبر تجسيدها سياسة الانفتاح الاقتصادي ونمط الاستهلاك الغربي والرجعية السياسية والتبعية الكاملة، تلك التبعية التي من شأنها قولبة تلك المفاهيم لمصلحة هذه الأنظمة المتهالكة وحليفها الغربي الأكبر، ومن نماذج هذه التبعية ما نراه اليوم من منظمات مجتمع مدني على امتداد مساحة الأقطار العربية باختلاف مناخها وظروفها السياسية، كما المنظمات المدنية الفلسطينية «NGO» والتي تسمح بالنضال ضد العدو الصهيوني بكل الأشكال باستثناء «الكفاح المسلح»...!!

أو المنظمات المدنية المتشكلة حالياً في بعض البلدان العربية، والتي أخذت على عاتقها اتباع سياسة «النأي بالنفس» عن القضايا الطبقية والوطنية الشائكة التي تواجه مجتمعات هذه البلدان ...!، ولتعتبر نفسها هي الأخرى البديل الوحيد للمنظمات ما قبل المدنية «العشائرية والطائفية والقبلية و...الخ»، في حين أن التاريخ والشواهد تثبت ضرورة هذه المنظمات كدور ثانوي إلى جانب الأحزاب السياسية الفاعلة والتي من شأنها مجتمعةً أن تسد الفراغ المجتمعي الذي عانى منه أبناء المجتمع العربي منذ عقود لتبعد بالتالي هذه المجتمعات عن أشباح تلك الانتماءات اللاوطنية.....

«ناشط مدني»..

تحتل اليوم تسمية «الناشط المدني» مكانة واسعة في معظم المنابر الإعلامية العربية منها والغربية، احتلالاً لا يتناسب وحجم معرفة أبناء هذا المجتمع بحقيقة المجتمع المدني وما يحيط به من إشكاليات وحقائق، وفي وقت تشتد فيه حاجة بلدان هذه المنطقة إلى إيجاد البدائل السياسية الاجتماعية المناسبة، والكفيلة بوضعها في مسار التطور الصحيح. تبقى الكثير من التساؤلات توجه إلى أسباب تلطي هذه المنظمات وراء عناوين عدة لا تبين مدى جدية برامجها المتبناة، خاصةً وأن تلك البرامج تلقى ما تلقاه من حسن «التمويل» من الغرب المستعمر وأعوانه، وحسن «الضيافة» من الكثير من الأنظمة العربية البالية، حسناً قد لا تلقاه الأحزاب السياسية وبرامجها الناشئة..!!؟؟.

أوباما و«الحقيبة الفارغة»

■ نور أبو فرّاج

لا يهم إن كانت محضَ صادفة أو إحدى تلك الأفكار «الجهنمية» التي خرج بها فريق العلاقات العامة الخاص بالرئيس الأمريكي، بأن يتم توقيت زيارة أوباما الأولى إلى القارة الإفريقية– منذ عدة أشهر– في حين يصارع مانديلا المرض، فالمحصلة أن الرئيسين الذين تشاركا لون البشرة فقط، قد يذكرهما التاريخ سويةً كما لو أنهما تقاسما الأمجاد وفراش المرض ذاته، بعد أن انشغلت القنوات التلفزيونية بمعرفة ما إذا كان أوباما سيستطيع مقابلة الرئيس المريض، ثم بزيارته للزنزانة التي قضى فيها مانديلا سنوات سجنه، وإطلاله من ذات نافذة المكتب التي نظر منها مانديلا يوماً!

من الواضح أن أوباما لم يستطع حينها تأجيل الرقص على الأنغام الصاخبة للقارة الإفريقية في ظل حديث المراقبين السياسيين عن إتجاه صيني لاستثمار ثروات القارة ودخول أسواقها، وحاجة أوباما الملّحة لإعادة تلميع صورته في القارة التي خاب أملها بأول رئيس أمريكي ذي أصول افريقية.

ولأخبار أوباما على مواقع التواصل الاجتماعي «نكهة البروكلي» الذي أثار مرةً جدلاً سياسياً بعدما صرّح أوباما في أكثر من مناسبة أنه يحب تناوله ضمن مسعى لدعم جهود زوجته «ميشيل» المتعلقة بمحاربة البدانة، لتُشعل تلك التصريحات الهامشية حرباً عبر تويتر يُستعاد فيها العلاقة التاريخية للخضار مع رؤساء البيت الأبيض، وتحديداً جورج بوش الذي كان يكره تناوله ومنع تقديمه في الطائرة الرئاسية، ما أججّ صراعاً جديداً بين الجمهوررين والديمقراطيين!

في المقابل لطالما داومت صفحة «البيت الأبيض» عبر الفيسبوك على عرض فيلم رومانسي اجتماعي طويل يستأثر ببطولته أوباما وأفراد عائلته، بحيث تتعاقبَ صور أوباما «العاشق» لزوجته وهما يشاهدان الألعاب النارية احتفالاً بعيد الاستقلال الأمريكي، وتفرد مساحة أخرى لأوباما «الأب» الذي يحضن ابنتيه أو يسبح معهن ويلاعب كلبه، في حين تقتبس عنه بعض العبارات التي يفترض أن تكون مؤثّرة: «عندما سأحاول النظر إلى الوراء متأملاً حياتي، لن أفكّر بالتشريعات التي مررّتها أو السياسات التي روّجت لها، وإنما سأفكّر بميشيل والرحلة التي تشاركناها معاً، سأفكر في حفلات ساشا الراقصة ومباريات التنس لماليا، الأحاديث التي أجريناها، واللحظات الهادئة التي تشاركناها، سأتساءل إذا ما كنت محقاً معهن، وإن كنّ يعلمن كل يوم ، كم كنّ محبوبات».

يعجز أي فريق للعلاقات اليوم– مهما بلغت درجة حذقه ومهارته– عن إخفاء التخبطات التي تعاني منها السياسات الأمريكية عموماً، وأوباما بوصفه أبرز ممثليها. لا تستطيع أية «مساحيق تجميل» إصلاح صورته بعدما هدد بضربة عسكرية على سورية وإضطر للتراجع عنها تحت ثقل الواقع، أو فشل في حل قضايا المالية العالقة وأثبت بأنه «لا يستطيع» الوفاء بوعوده.

كل ذلك يذكّر بقصة شهيرة في تاريخ العلاقات العامة الأمريكية، حينما ارتأى مستشار الرئيس الأمريكي «كارتر» أن يرى الجميع الرئيس وهو يحمل حقائبه بنفسه عند تنقلّه لتكشف صحيفة النيويورك تايمز فيما بعد بأن حقيبة الرئيس كانت فارغة ما يوحي بأن قصة «الحقيبة الفارغة» ليست مجرّد حادثة تاريخية طريفة وإنما نهجٌ ثابت في تاريخ العلاقات العامة الأمريكية..

صقر عليشي لـ«قاسيون»:
«القصيدة فعل إنساني مستمر»

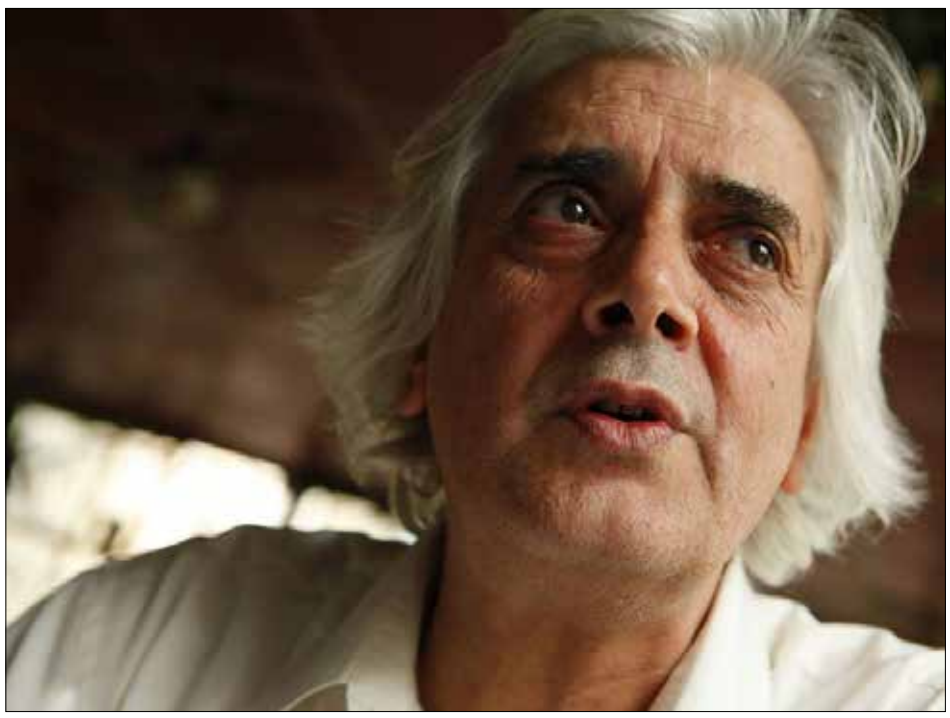

صدر للشاعر:

- قصائد مشرفة على السهل
- الأسرار 1989
- قليل من الوجد 2000
- أعالي الحنين 2003
- عناقيد الحكمة 2007
- الغزال 2009
- لأعمال الكاملة 2009
- معنى على التل «قيد الطباعة».

■ حاورته إيمان الذياب

• قلت يوماً أن صوت الشعر لا يمكن أن يخفت....؟

طبعاً صوت الشعر لا يمكن أن يخفت، وإلا لكان خفت من زمان بعيد، لن يخفت لأنه يشكل حاجة ضرورية للبشرية اختبرت على مدى أزمان وعقود، الإنسان مرتبط بوجود الشعر، يعيشان معاً، يأكلان معاً يغضبان ويفرحان سوية. وإن كان هناك رحيل فسوف يرحلان معاً، كان هذا قديماً، وهو كذلك في الحاضر ولن يكون غير ذلك في المستقبل.

• كيف ترى المشهد الشعري السوري في العقد الأخير بشكل عام؟

سورية كانت دائماً منبعاً ثراً للشعر، ترفده بأهم الأصوات وأكثرها تأثيراً من بدوي الجبل إلى نزار قباني... إلى أدونيس وغيرهم، ولم يمر عليها جيل من الشعر لم يكن لها بصمتها الواضحة فيه، في المشهد العربي عموماً. وهي كذلك حالياً.

أشعر أن جيلنا وما تلاه لاقى بعض الظلم بسبب الفساد الثقافي الذي ضرب أطنابه لدينا «مؤسسة اتحاد الكتاب نموذجاً»، وما لاشك فيه أنه سيأتي الإنصاف لاحقاً ولن تخفى الشمس بغربال. ربما كانت الظاهرة الصحية الوحيدة في هذا المجال هي وزارة الثقافة أيام الدكتورة نجاح العطار، بما كان لها من رؤية ورؤيا، وسعة أفق ومعرفة، ومالت إلى التدهور بعدها للأسف الشديد.

• وهل للشعر وظيفة بالمعنى الاجتماعي؟

أخذت وظيفة الشعر الكثير من الحبر والتنظير، ويمكن الركون إلى خلاصة مفادها –حسب رأيي– وهي أن الشعر متعدد الوظائف «وظيفة جمالية... وظيفة اجتماعية... سياسية، تحريضية... إلى غير ذلك»، إنما تقف على رأس هذه الوظائف جميعها الوظيفة الجمالية، بما تنشره من إدهاش ومتعة وتأثير محبب على النفس، وإذا خفتت وناست هذه الوظيفة خفتت وناست معها الوظائف الأخرى، وكم كان الشعر الرديء عبئاً على القضايا الكبرى التي تبناها بحيث أدى ذلك إلى دور عكسي منفر.

• يدور الحديث الآن حول قصيدة النثر والقصيدة الموزونة، ما هي وجهة نظرك في هذا الحوار الدائر؟

لي في هذا الموضوع رأي مختلف، إذ أرى أن لكل شاعر أسلوباً يتمكن منه ويرتاح إليه، وهذا يرجع إلى تركيبة فيزيولوجية معينة، وأحاسيس خاصة، وإلى ثقافة معينة. كتب الماغوط قصيدة النثر وحلق فيها، وهو لم يكن قادراً على كتابة سطر موزون ولم يكن مطلوباً منه ذلك. نزار قباني لم يكتب في قصيدة النثر شيئاً مهماً على الإطلاق، أما درويش الذي أوصل قصيدة التفعيلة إلى الذرى، لم ينجح في كتابة قصيدة النثر، وانسحب منها بعد تجربته في ديوان «المزامير» الذي حذفه فيما بعد من أعماله.

لا أرى في قصيدة النثر بديلاً للأشكال الأخرى، بل هي باب آخر جديد، وهو باب أعطى ما هو جميل جداً وأنا أعول عليها كثيراً.

• صقر عليشي الذي يستخدم المفردات البسيطة للتعبير عن مضمون عميق... كيف يمكن للغة أن تكون أداة من أدوات التغيير في زمن التحولات الكبرى؟

في الأساطير القديمة ورد أن الله خلق الكون من حرفين «كن»... قال للوجود: كن فكان. المفردات تأخذ أهميتها من النص الذي تشكله حين يصبح معادلاً جمالياً... فنياً... للواقع، وقد يكون واقعياً أكثر من الواقع نفسه، له ظلاله وألوانه، ويعيش ويحيا لاعباً دوره، مؤثراً وفاعلاً في المجريات الحياتية، في زمن التحولات الكبرى والصغرى. القصيدة فعل إنساني مستمر.

«سنكتب شعراً / لكي يتمرأى القمرُ/ سنكتب شعراً/ لكي لا يضيقَ على الطيرِ أُفْقُ/ لكي تستمد السمواتُ زرقتها من جمال الصورُ/ سنكتب شعراً/ ليرضى النزول على الأرض هذا المطرْ».

• الأزمة السورية تركت شرخاً كبيراً في المجتمع، وهنا أريد أن أسألك عن موقفك منها، ورأيك في انقسام المثقفين والمبدعين حولها؟

منذ البداية لم أرتح لهذا الحراك الذي راح يخرج من الجوامع، وهذا كان يعطيه هوية معينة، ولم انتظر طويلاً لأحدد موقفي منه، ومع الأسف لم يخطئ ظني به، وهو يقود البلد إلى الدمار والتفتت، وقد انقسم المثقفون حوله، وتعددت مواقفهم ما بين مؤيد ومعارض ومتفرج، وقد أفهم وأبرر كل شيء، لكن الذي لا أستطيع فهمه أو تبريره هو وقوف من كانوا في صف العلمانيين واليساريين مع أشد الحركات ظلامية في التاريخ!! وكيف أنهم لم يراجعوا موقفهم هذا وقد تبين الصبح لذي عينين!! يبدو أن العزة في الإثم قد أخذتهم بعيداً، حتى أن بعضهم أخذ يبدع في التنظير للطائفية؟!

لقد أمضيت جُل عمري معارضاً ولن أكون غير ذلك، لكن المعارضة ليست للمعارضة فقط، المعارضة تكون من أجل الأفضل وليست لجلب الأسوأ وهذا من بدهيات الأمور.

هنا تحضرني بقوة مقولة لينين: «إن المثقفين هم أقدر الناس على الخيانة، لأنهم أقدر الناس على التبرير».

الصفعة

■ علاء حبيب

اقترب إلي مسرعاً وصفعني بقوة، كسرت هذه الصفعة على الفور مئات الأشياء في داخلي، دارت الدنيا من حولي وأنا ما أزال محدقاً إلى جدي، ما زال يتنفس بقوة وعصبية بعد أن أودت صفعته بي إلى عالم آخر، يده ما زالت ترتجف، «ما الذي فعلته؟» تساءلت وأنا أنقل بصري بين جدي وأمي التي تراقب ما حدث وهي تهز رأسها، اقتربت منه ، ربتت على كتفه وأزاحته من أمامي وهي ترجوه أن يهدأ، «شايف هالإيد؟ عمرت نص بيوت البلد..» عاود الصراخ في وجهي، وأنا ما زلت أضع يدي على خدي الحار.

«ما الذي فعلته؟».. لم أفهم وقتها، هذا الموقف هو الأشد وضوحاً في شريط الذكريات، مرت سنوات على ذلك «الكف» وما زلت أتحسسه إلى اليوم، لكن تلك السنين عملت تدريجياً على إسقاط إشارة الاستفهام حوله، فهمت ما يقصده الرجل المسن الصعب العابس دائماً.

خمسة عشر عاماً أخرى كانت كافية لمعرفة الذنب الأكبر الذي اقترفه حفيده في ذلك الوقت، إنه أحد الأيام التي عانت منها أمي وهي تحاول إيقاظي في الصباح، تململت في الفراش لساعات وانا أعاندها بسماجة لم يعد جدي قادراً على احتمالها، إنه الجد الذي تقف العائلة كلها له احتراماً عندما يدخل أي غرفة، هي عاداتنا التي ربما تكررت مع أجدادكم أيضاً، إنه بحق رب الأسرة وعماد العائلة، الرجل الذي نحت بيته من الصخر وبنى غرفه حجراً فوق الحجر، حرفياً وبكل معنى الكلمة، فقد كان جدي ينقل الأحجار من قمة الجبل الذي تنام ضيعتنا في حضنه من الصباح حتى المساء ويرميها في ساحة البيت، فيرتفع جدار جديد كل اسبوع وتغرس شجرة أخرى في الفناء، وتكتمل معالم البيت الذي شهد ولادة أمي وإخوتها واحتضن جميع ذكرياتهم «الله يلعن هالجيل» هي الجملة التي ما فارقت لسان جدي حتى أيامه الأخيرة، جملة تلسعني اليوم بالذات كما لسعني ذلك «الكف».

«ربما كان جدي محقاً» همست لنفسي وأنا أتنقل بين صور المدن المحترقة والجدران المهدمة، فاليوم تكثر الأيادي الماجنة التي يرقص أصحابها بكل وقاحة على أوابد الاجداد، صفعة أخرى أتلقاها يا جدي، مع كل مشهد من هذه المشاهد، «رحمك الله يا جدي، ارتحت من رؤية ما أرى، ما الذي كنت ستفعله لو كنت حاضراً اليوم بيننا؟» أهمس بشغف.

لم تستطع تحمل مراهق يتمرد على أمه ويتهرب من العمل، هل كنت ستهجم على أولئك العابثين بعصا الخيزران الكبيرة التي تحتفظ بها قرب سريرك؟ «إنهم يتمردون عليك يا جدي، إنهم يمتهنون كرامة الجميع دون أن يتمكن أحد من الوقوف بوجههم»، تبكي البيوت التي عمرتها أنت ورفاقك على أولئك الناس.. يمضون صامتين وقد أخرستهم أصوات المدافع، وشظايا الهاون المجنون يوماً بعد يوم، البعض يلعب بالرشاشات ويطرب لصرخات الأطفال والنساء، البعض الذي تشرّب الحقد إلى أن اكتفى.. وآخرون يملكون أياد تشبه يديك.. حالمون.. ينتظرون اللحظة المناسبة..!

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	رئيف بدور	0933586928	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 06/ 12/ 2013» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

«الأولة بلدي.. والثانية بلدي.. والثالثة بلدي»

توفي الشاعر المصري أحمد فؤاد نجم أحد رموز الشعر السياسي في العالم العربي وأحد أهم شعراء العامية في مصر، في منزله بالقاهرة عن عمر 84 عاماً. يعتبر «نجم» ليس فقط جزءاً من الثقافة الوطنية الشعبية المقاومة بل أحد ثوار الكلمة القلائل في الفن والشعر العربي..

■ إيمان الأحمد

يؤكد في المقدمة التي كتبها لـ«الأعمال الشعرية الكاملة» التي صدرت عن دار «ميريت» عام 2005: «أنا في الأصل عاشق تراب بلدي، ومتعمشق في ناس بلدي مصر المحروسة، ومتواعد مع الحلم الإنساني هنا، على شط بحر البحور وسيد الأنهار النيل الخالد، وباطلب من الله، ولا يكتر على الله، إنه يمد في عمري كمان فترة زي رؤساء الجمهورية بتوعنا لحد ما شوف بعيني مصر الخضرا بتغني للحب والزرع والحصاد، والعالم كلو بيسمع ويقول: كمان يا ست كمان».

يوصف الشاعر الراحل نفسه في اللقاء الذي خص جريدة قاسيون به عام 2009 «أنا شاعر الحواري..». عندما حضر أحمد فؤاد نجم إلى سورية لإحياء الحفل الجماهيري الذي أقيم في صالة الجلاء احتفالاً بالذكرى الخامسة والثمانين لتأسيس الحزب الشيوعي السوري، حضر «العم نجم» ومعه، ذكرياته القديمة والأقل قدماً، حضر أشخاص، ومواقف وأحداث، لعل أبرزها كان حضور الحارة الشعبية، كيف لا وهو لا يكفّ عن الحديث عن شخوصها، وعن انعكاس الأحداث الكبرى عليها، لأنها، باختصار، أهم مصادر تجربته الشعرية، حكاياته لا تنتهي .. يبدأ بها ويسير متنقلاً من موقف إلى آخر، معبراً عن المهمشين والمتعبين والفقراء في الشارع العربي والمصري على وجه الخصوص. قال «الفاجومي» «كما يسمى»: «لأنني أعيش بينهم، وهذا اختيار. كان لدي فرصة، ولا تزال موجودة، في أن أذهب إلى الشاطئ الآخر، لكن هذا لن يحدث. أنا فخور بكوني لسان أهلي وصوتهم في البكاء والشكوى وفي الفرح إذا حدث. وقد شرفوني في السنة الأخيرة بلقبين: «سفير الفقراء في الأمم المتحدة»، و«أبو المصريين»، وقد اخترت اللقب الثاني. لأني أشعر أنني أبو المصريين حقاً».

لأنني أعيش بينهم وهذا اختيار كان لدي فرصة، في أن أذهب للشاطئ الآخر لكن هذا لن يحدث.. أنا فخور بكوني لسان أهلي وصوتهم في البكاء والشكوى وفي الفرح إذا حدث.

حدثان أثرا في كل مسيرته الشعرية وشكلا منعطفاً قلب وجهته، الأول كان نكسة 67 غير المتوقعة، ثم جاءت صداقته مع الشيخ إمام الذي سحره بأستاذيته كعواد ومغن.. وهو الحدث الثاني، في تحوله «من شاعر غنائي إلى شاعر مناضل» حسب ما يؤكد في أحد لقاءاته. منذ البداية مع أغنية «أنا أتوب عن حبك» وجاء بعدها الكثير من الأغاني المختلفة التي قدموها للإذاعة.. هذا كله قبل النكسة ومن بعدها جاء التحول، والسير في المشروع الفني السياسي الذي يعرفه متابعوه. إلى أن تحولت هذه الأغاني في وقت ما، لسان حال حركة التحرر العربية بأكملها، يرددها كل المهتمين في الشأن العام على مساحة الوطن العربي، وصار ذكر الثنائي نجم وإمام يعني أننا أمام أغنية تقدمية، يسارية الطابع، شعبية الهوى، خارجة من قاع المجتمع لتقول أحلام الفقراء..

سليم كلاس.. يلتحق بالراحلين

رحل الفنان السوري الكبير سليم كلاس «1936 ـ 2013» الذي اشتهر بحضوره وخفة ظله وأناقته وطيبته. وهو ابن عائلة دمشقية عريقة وقد عمل في عدة مهن في صغره. في ورشات نجارة وحدادة وميكانيك، درس التجارة وعمل في المصارف. بعد ذلك، ثم اخترق أسوار التلفزيون السوري في سنوات تأسيسه الأولى وعمل مقدم برامج ترفيهية، وانتسب إلى المسرح القومي حيث بدأ مشواره هناك.

لعب كلاس أدواراً عدة في مسرحيات هامة منها؛ «تاجر البندقية» و«ماكبيث» و«الاعترافات الكاذبة».

أما في السينما، فقد قدم أدواراً في «ليل الرجال» و«ناجي العلي» و«شورت وفانيلا وكاب»، لكنّ التلفزيون كان له الحصة الأكبر. منذ «حارة القصر» و«مرايا» و«حمام القيشاني» إلى «أيام شامية» و«الخوالي» و«ليالي الصالحية» ثم «باب الحارة» و«صرخة روح» و«قمر شام»، احتل سليم كلاس مساحته الخاصة في الدراما الشامية، وبرع في تجسيد شخصية الحلاق الذي يحيك القصص ويداوي جراح الناس ويشكّل واجهة من مجتمع الحارة الدمشقية القديمة كما قدمتها عشرات الأعمال.

قاسيون 2014
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
حزب الإرادة الشعبية
1000 ليرة سورية قيمة الاشتراك السنوي
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org

ثرثرة إعلامية في الانتظار

ماذا سيحدث لو أن الإعلام «المشغول» بالأزمة السورية قد قرر أن يصمت فجأة اليوم؟ صحفيون، محللون، مذيعات ومذيعون، يوزعون ابتساماتهم و«حقائقهم» الدامغة على وسائل الإعلام العربية والسورية «الرسمية وأشباهها»..

ماذا لو أضرب هؤلاء جميعاً عن الكلام مؤقتاً! دون أن يفقدوا رواتبهم أو يتحولوا إلى عاطلين عن العمل، بل يعتبرون أنفسهم في إجازة قصيرة ريثما تنجلي الصورة وتتضح موازين القوى الجديدة مع بدء المرحلة التالية من الصراع! سوف يحافظون على ملابسهم الأنيقة وإطلالاتهم البديعة، وحبذا لو تضامن معهم ضيوفهم من جحافل المحللين الاستراتيجيين، وقادة المحاور العسكرية أو الطائفية...

ستمر النشرات والبرامج السياسية كدقائق صمت طويلة، فيما الشريط الإلكتروني المرافق ينشر في جمل قصيرة الأخبار «الحقيقية» والضرورية فقط. وكم سيكون مريحاً لو حافظوا على صمتهم هذا بدون أية ايماءات أو غمزات بالعيون تشي «بميولهم» أو ميول المؤسسات التي يعملون بها!

ربما لن يتغير الكثير خاصة مع التطورات السياسية هذه الأيام، ومع تعمق الإفلاس السياسي للطرفين المتشددين في الأزمة وتهافت مقولتي الحسم العسكري أو إسقاط النظام على حد سواء، وقد لا نبالغ إذا قلنا إن هذه الوسائل الاعلامية نفسها لن تخسر شيئاً إضافياً، بل ربما ستوفر بعض الأموال وتكسب شيئاً من تعاطف الجماهير وتقديرها!

وقد يشكرهم السوريون قائلين: يا جماعة الخير قد وفيتم وكفيتم، وتستحقون إجازتكم هذه! صحيح أنكم كوسائل إعلامية تنطلقون من مواقع مختلفة، لكنكم في المحصلة اجتمعتم علينا! لقد ساهمتم جميعاً بتفتيت الوحدة الوطنية، ضللتم الناس، واستبعدتم مفردات الحل السياسي للأزمة. حاولتم طيلة الأزمة احتكار الرأي العام واحتكار تمثيله ، ولم تتوقفوا عن التحريض والتعبئة بمفاهيم الانتماءات الضيقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لكن كل ذلك قد وصل اليوم إلى سقفه الأقصى! ولا فائدة من الاستمرار باللغة أو الخطاب ذاته لأن مرحلة جديدة ومختلفة ستبدأ قريباً، ولربما سيسهل «الصمت» تحولاتكم اللاحقة ويجعلها «مبلوعة» أكثر، فهلا رحمتمونا واسترحتم قليلا يرحمكم الله!